

قَوْلُكَ مُهِمٌّ

لِخَادِمِ عِلْمِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ
الْشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَرِيِّ
الْمَعْرُوفِ بِالْحَبَشِيِّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٩ هـ

ومعه

جُلَاءُ الْفَوَائِدِ مِنْ ثَنَائِ الْقَوَائِدِ

لِلشَّيْخِ سَمِيرِ بْنِ سَامِي الْقَاضِي

شَرَكَةُ دَارِ الْمَشَارِقِ

قواعد مهمة

لخادم علم الحديث الشيخ عبد الله

ابن محمد الهرري

رحمه الله

ومعه

جَلَاءُ الْفَوَائِدِ

مِنْ ثَنَايَا الْقَوَاعِدِ

لسمير بن سامي القاضي الكيفوني

شَرَكْنَا الْمَشَارِقَ

الطبعة الثالثة
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ ر

شركة دار المنشآت

بيروت لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن
خلدون، بناية الإخلاص
تلفون وفاكس: ٣٠٤٣١١ (٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ١٤ ٥٢٨٣ بيروت لبنان



شركة دار المنشآت للطباعة والنشر والتوزيع

ISBN 978-9953-20-799-5



email: dar.nashr@gmail.com
www.dmcpublisher.com

جَلَاءُ الْفَوَائِدِ مِنْ ثَنَائِ الْقَوَاعِدِ

هذا الكتابُ وقايةٌ من النار وتحذيرٌ من طريقها وبيانٌ للقواعد التي يُستطاع بواسطتها تمييزُ العقائد والأفعال والأقوال الموقعة في الضلال لاجتنابها من خلال شرح ألفاظ كتاب «القواعد المهمة» للعالم الأصولي الفقيه المحدث الشيخ عبد الله بن محمد الهرري المتوفى في الثاني من رمضان سنة ألف وأربعمائة وتسع وعشرين من الهجرة تغمده الله برحمته وغفر له.

عَمِلَ شَرْحَهُ وَجَلَّى فَوَائِدَهُ رَاجِي عَفْوِ اللَّهِ تَعَالَى الشَّيْخُ الدُّكْتُورُ سَمِيرُ بْنُ سَامِي بْنِ الْقَاضِي الْكَيْفَوِيِّ ثُمَّ الْمَدَنِيِّ سَدَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَتَجَاوَزَ عَنْ زَلَاتِهِ. ءَامِينَ

تقريظ فضيلة الشيخ نبيل محمد الشريف
الأزهري حفظه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
أشرف المرسلين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

أما بعد فقد طالعت كتاب جلاء الفوائد من ثنايا القواعد
كاملاً ووجدته والله الحمد موافقاً لعقائد أهل السنة والجماعة ولما
تعلمنا. جزى الله من صنفه وأعان على إصداره خيرًا.

الشيخ نبيل بن الشيخ محمد الشريف

بيروت غرة رمضان ١٤٣٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين أيّد هذا الدين ورَفَعَ مَنَارَهُ وصلى الله وسلم على النبي الأُمّي محمد وعلى صحبه وعاله أما بعد فإنّ هذا عصرٌ كثرت فيه الآراء واختلفت المذاهبُ وفُتحت الأبوابُ أمام الغث والسمين وانقسم الناس شيعاً جمّة، تصارعَتْ فيه على الحكم فئاتٌ وأحزابٌ متعددةٌ اختلفت غاياتها وتنوّعت دعوائها واتخذ كلٌّ منها للدعاية سبيلاً أو سُبُلاً لا يراعى فيها شرع الله ولا يتوقّى الدجل والخداع إلا قلةٌ عصمها الله تعالى يَقْبِضُ أفرادها على دينهم كالقبض على الجمر، فتنٌ كقطع الليل المظلم^(١) يُمسي الرجلُ مؤمناً ويصبح كافراً ويصبح مؤمناً ويُمسي كافراً يبيع دينه بعرض من الدنيا قليل^(٢) اه هو عصرٌ كثر فيه التساهل في أمر الدين حتّى صارت الشريعة تُهانُ جهاراً وتُكذَّبُ ظاهراً ولا تجد من يغارُ فيتصدّى إلا أفذاذاً، تُصدّرُ فيه من كثيرين ألفاظٌ تُخرجهم عن الإسلام ولا يروّن ذلك ذنباً فضلاً عن كونه كفراً مصداق حديث الشيخين^(٣) عن رسول الله ﷺ إنّ العبد ليتكلّم بالكلمة ما يتبين فيها يزلُّ بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب اه كم من عارفٍ فيه بأمر الدنيا خبيرٌ بطريق جمع المالِ وسُبُل السيطرة على الناس وجاهلٍ بأمر الآخرة^(٤) لا يعرف الفرق بين الإيمان والكُفْرِ

-
- (١) أي فتن متكاثرة متراكمة كتراكم ظلمات الليل الذي لا قمر فيه ومن شدتها وعظمتها ينقلب الإنسان في اليوم الواحد هذا الانقلاب. وقطع الليل جمع قطعة وهي الطائفة منه.
- (٢) أخرج مسلمٌ في باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن من مقدمة صحيحه أنّ رسول الله ﷺ قال بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم يصبح الرجل مؤمناً ويُمسي كافراً أو يُمسي مؤمناً ويصبح كافراً يبيع دينه بعرض من الدنيا اه
- (٣) أخرجه البخاريّ في باب حفظ اللسان من كتاب الرقاق في صحيحه، ومسلمٌ في باب التكلم بالكلمة يهوى بها في النار من الزهد والرقائق في صحيحه.
- (٤) روى ابنُ حبانٍ في صحيحه في ذكر الزجر عن العلم بأمر الدنيا مع الانهماك فيها والجهل بأمر الآخرة ومجانبة أسبابها أنّ رسول الله ﷺ قال إنّ الله يُغض كلَّ جعظريّ جَوَاطٍ =

ولا يُعَيِّرُ بين الإسلام والشرك يبلغهُ كلامُ أهل البدعة فيتبعهُ ويسمعُ ألفاظَ أهل السفاهة فيقلّدُهُم لا هو عالمٌ ولا طالبُ علمٍ بل من الرّغاع الذين يتبعون كل ناعقٍ ويميلون كما تميلُ الرياحُ لا يستضيئون بنور العلم ولا يأوون إلى ركنٍ شديدٍ. كان الناس في ما مضى يستقبلون العالم إذا جاء بدهم بالفرح والزينة ويجمعون للسماع منه بالآلاف بل بعشرات الآلاف فلما ورد^(١) الفريابي مثلاً إلى بغداد استقبل بالطّيّارات والدّبّاب^(٢) ثم أوعده الناس إلى شارع المنار بباب الكوفة ليسمعوا منه فحضر من حضر مجلسه لسماع الحديث فقليل كانوا نحو ثلاثين ألفاً وكان المستملون ثلاثمائة وستة عشر اه ولما قدّم^(٣) الكجّي بغداد أُملي في رحبة غسان فكان في مجلسه سبعة مستملين يبلغ كل واحدٍ منهم الآخر ويكتب الناس عنه قياماً ثم مُسِحتِ الرّحبة وحُسب من حضر بمحبرة فبلغ ذلك ثيِّفاً وأربعين ألف محبرة سوى النّظّارة اه وأما اليوم فلا يجتمع على العالم من الطلاب إلا قليل واجتماع الجماهير إنما هو على المُغنّين والراقصين والعابثين وكذبِ القصاصين ودُعاة الأحزاب الفاسدة فإنّا لله وإنا إليه راجعون.

أنبأني شيخنا الأصولي المحدث الفقيه عبد الله بن محمد العبدري القرشي نسباً الهرري موطناً رحمه الله تعالى إجازة عن شيخه الفقيه القاري العابد أحمد ابن عبد الرحمن الحسني المعروف بحاج كبير أحمد عن جده لأمه مصطفى وهو عن والده المفتي داود بن أبي بكر الجبرتي عن المفتي سليمان بن يحيى الأهدل (ح) وبالإسناد إلى الحاج كبير أحمد عن شيخه داود سالم الزبيدي عن الوجيه المفتي

= سخّاب بالأسواق جيفة بالليل حمار بالنهار عالم بامر الدنيا جاهل بامر الآخرة اه

(١) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه في ذكر من اسمه جعفر والذهبي في تذكرة الحفاظ (١/٦٩٣).

(٢) الدّبّاب صوت كأنه دبّ دبّ وهي حكاية الصوت. تاج العروس.

(٣) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه في حرف العين من اباء الإبراهيميين.

عبد الرحمن بن سليمان الأهدل عن والده المفتي السيد سليمان بن يحيى الأهدل
عن والده السيد عماد الدين يحيى بن عمر مقبول الأهدل عن أبي بكر بن علي
البطاح عن عمه السيد يوسف بن محمد البطاح عن الطاهر بن حسين الأهدل عن
الوجيه الحافظ عبد الرحمن بن علي بن الدَّيْبَع عن الحافظ شمس الدين السَّخَاوِي
عن الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني عن الحافظين أبي الفضل عبد الرحيم
ابن الحسين العراقي وأبي الحسن الهيثمي قالوا أخبرنا أبو الفضل محمد بن إسماعيل
ابن عمر الحموي قال أخبرنا الفخر علي بن البخاري عن أبي الفتح منصور بن
عبد المنعم الفراوي عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الفارسي عن الحافظ أبي
بكر أحمد بن الحسين البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» قال^(١) أخبرنا أبو
الحسين بن بشران أنبأنا أبو جعفر محمد بن عمرو الرزاز (ح) وأخبرنا أبو محمد
عبد الله بن يوسف الأصفهاني أنبأنا أبو سعيد بن الأعرابي قال^(٢) ثنا سعدان بن
نصر ثنا سفيان عن عاصم عن زر قال قال عبد الله أي ابن مسعود اغدُ عالِمًا أو
متعلمًا ولا تغدُ إمعة بين ذلك اهـ

وحدثنا شيخنا المصنف رحمه الله عن شيخه المفتي محمد سراج بن محمد
سعيد الجبّرتي وشيخه الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله الحبشي كلاهما عن
الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي المالكي المدرس بالمسجد الحرام نزيل القاهرة
أخيرًا عن الشيخ عبد المجيد بن محمد الشرنوبلي الأزهرّي عن حسن العدوي
عن العلامة السيد حسن بن درويش القويّسي عن أبي عبد الله محمد الأمير
الكبير المصري عن الشيخ علي الصّعيدي عن الشيخ محمد بن أحمد بن عقيلة
المكي عن حسن بن علي العجّيمي عن الشيخ أحمد بن محمد بن العجل عن يحيى
ابن مكرم الطبري عن الحافظ عبد العزيز بن فهد عن الحافظ أحمد بن حجر

(١) انظر «المدخل إلى السنن» (ص ٢٦٧).

(٢) أي الرزاز وابن الأعرابي. مصنف.

العسقلاني عن صلاح الدين بن أبي عمر عن فخر الدين علي بن البخاري عن
أبي جعفر محمد ابن أحمد بن نصر عن أبي علي الحسن بن أحمد الحداد عن الحافظ
أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني الأشعري الشافعي في «حلية الأولياء»^(١)
قال حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا بشر بن موسى ثنا يحيى بن إسحق ثنا
فرج بن فضالة عن لقمان بن عامر عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال الناس
ثلاثة عالم ومتعلم والثالث همج لا خير فيه اهـ وبالإسناد إلى أبي نعيم أيضًا قال^(٢)
حدثنا حبيب بن الحسن ثنا موسى بن إسحق وثنا سليمان بن أحمد ثنا محمد بن
عثمان بن أبي شيبة قال ثنا أبو نعيم ضرار بن صرد وثنا أبو أحمد محمد بن محمد
ابن أحمد الحافظ ثنا محمد بن الحسين الخثعمي وثنا إسماعيل بن موسى الفزاري
قالا ثنا عاصم بن حميد الخنطاط ثنا ثابت بن أبي صفية أبو حمزة الثمالي^(٣) عن
عبد الرحمن بن جندب عن كميل بن زياد قال أخذ علي بن أبي طالب بيدي
فأخرجني إلى ناحية الجبان فلما أضحرنا جلس ثم تنفّس ثم قال يا كميل
ابن زياد القلوب أوعية فخيرها أوعاها. احفظ ما أقول لك الناس ثلاثة فعالم
رباني ومتعلم على سبيل نجاة وهمج رعا ع أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح لم

(١) انظر ترجمة أبي الدرداء في حلية الأولياء لأبي نعيم.

(٢) انظر ترجمة علي بن أبي طالب من الحلية. وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» من طريق
أبي حمزة الثمالي أيضًا عن عبد الرحمن بن جندب الفزاري عن كميل بن زياد النخعي عن
علي وهو إسناد لثب كما قال الذهبي في تذكرة الحفاظ واللين في عرف المحدثين ضعف
خفيف وما كان من ذلك يروى في الفضائل بشرطه، وأخرجه أيضًا في ترجمة إسحاق بن
محمد بن أحمد بن أبان في «تاريخ بغداد» من طريق هشام بن محمد بن السائب أبي منذر
الكلبي عن أبي مخنف لوط بن يحيى عن فضيل بن خديج عن كميل بن زياد النخعي عن
علي رضي الله عنه. ورد الحافظ أحمد الغماري في «البرهان الجلي» قول الذهبي وقال إنه أثر
صحيح له طرق متعددة عن كميل اهـ والله أعلم.

(٣) نسبة إلى ثمالة بضم الثاء المثناة الرغوة وبها لقب البطن من الأزد المنسوب إليه أبو حمزة
الثمالي كما قال في «المغرب في ترتيب المغرب» لابن المطر في باب ثمل (١/ ١٢٠).

يَسْتَضِيئُوا بِنُورِ الْعِلْمِ وَلَمْ يَلْجَأُوا إِلَى رَكْنٍ وَثِيقٍ. الْعِلْمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَالِ، الْعِلْمُ يَحْرُسُكَ وَأَنْتَ تَحْرُسُ الْمَالَ، الْعِلْمُ يَزْكُو عَلَى الْعَمَلِ وَالْمَالُ تُنْقِصُهُ النِّفَقَةُ، وَمَحَبَّةُ الْعَالَمِ دِينٌ يُدَانُ بِهَا، الْعِلْمُ يُكْسِبُ الْعَالَمَ الطَّاعَةَ فِي حَيَاتِهِ وَجَمِيلَ الْآخِرَةِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَصَنِيعَةُ الْمَالِ تَزُولُ بِزَوَالِهِ، مَاتَ خُزَّانُ الْأَمْوَالِ وَهُمْ أَحْيَاءُ وَالْعُلَمَاءُ بَاقُونَ مَا بَقِيَ الدَّهْرُ أَعْيَانُهُمْ مَفْقُودَةٌ وَأَمْثَالُهُمْ فِي الْقُلُوبِ مَوْجُودَةٌ. هَاهُ إِنَّ هَهُنَا وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ عَلِمًا لَوْ أَصَبْتُ لَهُ حَمَلَةً، بَلَى أَصَبْتُه لَقِنَّا^(١) غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَيْهِ يَسْتَعْمَلُ آلَةَ الدِّينِ لِلدُّنْيَا يَسْتَظْهَرُ بِحُجَجِ اللَّهِ عَلَى كِتَابِهِ وَيَنْعِمُ عَلَى عِبَادِهِ أَوْ مُنْقَادًا لِأَهْلِ الْحَقِّ لَا بِصِيرَةٍ لَهُ فِي إِحْيَائِهِ يَقْتَدِحُ الشُّكُّ فِي قَلْبِهِ بِأَوَّلِ عَارِضٍ مِنْ شُبْهَةٍ لَا ذَا وَلَا ذَاكَ أَوْ مِنْهُومًا بِاللَّذَاتِ سَلَسَ الْقِيَادِ لِلشَّهَوَاتِ أَوْ مُغْرَى بِجَمْعِ الْأَمْوَالِ وَالْآدْخَارِ وَلَيْسَا مِنْ دَعَاةِ الدِّينِ، أَقْرَبُ شَبَهِمَا بِهِمَا الْأَنْعَامُ السَّائِمَةُ، كَذَلِكَ يَمُوتُ الْعِلْمُ بِمَوْتِ حَامِلِيهِ. اللَّهُمَّ بَلَى لَا تَخْلُوا الْأَرْضَ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ لِئَلَّا تَبْطَلَ حُجَجُ اللَّهِ وَبَيِّنَاتُهُ أَوْلَئِكَ هُمُ الْأَقْلَوْنَ عِدَدًا الْأَعْظَمُونَ عِنْدَ اللَّهِ قَدَرًا، بِهِمْ يَدْفَعُ اللَّهُ عَنْ حُجَجِهِ حَتَّى يُؤَدُّوَهَا إِلَى نَظَائِهِمْ وَيَزْرَعُوهَا فِي قُلُوبِ أَشْبَاهِهِمْ، هَجَمَ بِهِمُ الْعِلْمُ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ فَاسْتَلَانُوا مَا اسْتَوْعَرَ مِنْهُ الْمَتَرَفُونَ وَأَنَسُوا بِمَا اسْتَوْحَشَ مِنْهُ الْجَاهِلُونَ، صَحَبُوا الدُّنْيَا بِأَبْدَانٍ أَرْوَاحُهَا مَعْلُوقَةٌ بِالْمَنْظَرِ الْأَعْلَى، أَوْلَئِكَ خُلَفَاءُ اللَّهِ فِي بِلَادِهِ وَدَعَائِهِ إِلَى دِينِهِ، هَاهُ هَاهُ شَوْقًا إِلَى رُؤْيَيْهِمْ وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي وَلَكَ إِذَا شِئْتَ فَقُمْ أَهْ

وَلَمَّا كَانَ أَهْمُ الْعِلْمِ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا يَجِبُ وَمَعْرِفَةُ رَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى مَا يَجِبُ وَكَانَ الْحَالُ فِي أَيَّامِنَا عَلَى مَا قَدَّمْتُ كَانَ مِنَ الْمَتَاكِدِ زِيَادَةً تَأْكُدُ تَقْدِيمَ طَلِبِ عِلْمٍ عَقِيدَةٍ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَمَعْرِفَةُ كَيْفِيَةِ طَلِبِهِ وَمَنْ يُطَلِّبُ وَكَيْفِيَةِ الْمَحَافِظَةِ عَلَى هَذِهِ الْعَقِيدَةِ الْغَالِيَةِ وَاجْتِنَابِ مَا يَنْقُلُ عَنْهَا وَيُخْرِجُ مِنْهَا،

(١) أَيْ سَرِيعَ الْفَهْمِ.

وكان الشيخ عبد الله بن محمد الهرري رحمه الله تعالى ممن وعى أهمية ما تقدم فآلف في أصول العقائد كتابيه العظيمين «الصراط المستقيم» و«الدليل القويم على الصراط المستقيم» ثم آلف «مختصر عبد الله الهرري» في بيان الفرض العيني من علم الدين أى القدر الذى يجب على كل مسلم معرفته وشرحه بكتاب «بغية الطالب» وضمنهما التحذير من الخروج عن الإسلام بأى نوع من أنواع الردة وشرح أنواعها وضرب لكل نوع أمثلة وبيّن ما يترتب عليها وما تؤدى إليه وكيف يرجع من وقع فيها إلى الإسلام ثم أملى بعد ذلك قواعد ثمانية يُميّز بها المسلم ما يواجهه من الدعاوى وما يسمعه من المذاهب والأقوال فيعرف أئها يخرج عن الإسلام وأئها لا يخرج عنه ليكون حافظاً لدينه على بينة من أمره لا سيما فى هذا الزمن الذى ماجت فيه الضلالات وخلت الوقت عن سلطان يحمي بيضة الدين ويرعى شئون المسلمين وتداعث فيه الأمم على الأمة المحمدية تداعى الأكلة على قصعة الطعام يصيبون منه^(١) وحرّصت الملل الأخرى على استهداف عقيدة شبابنا وشيوخنا وعلى زرع مناهجها وعقائدها فى برامج مدارسنا وجامعاتنا وعلى إبعاد أولادنا عن دينهم وحضارتهم وتاريخهم وثقافتهم وعن كتاب الله ولغته التى نزل بها والتى وردت بها السنة النبوية أيضاً ليسهل ربطهم بثقافة غريبة تُزرع فى قلوبهم بواسطة شعارات مضلّة وإعلام مضلل وعملاء مضللين وجهال لا يميزون تميل طباعهم إلى تقليد أهل القوة والسلطة وإلى الانقياد لدعواتهم ظانين أن فى ذلك الرفعة والعزة. والقصد من هذا الاستهداف أن يصير أهلنا عبيداً تابعين بين الأمم وغمياًنا

(١) روى الإمام أحمد وغيره فى مسند أبى هريرة مرفوعاً كيف أنت يا ثوبان إذا تداعت عليكم الأمم كداعيكُم على قصعة الطعام تصيبون منه قال ثوبان بأبى أنت وأمى يا رسول الله أمن قلة بنا قال لا أنتم يومئذ كثير ولكن يلقى فى قلوبكم الوهن قالوا وما الوهن يا رسول الله قال حُبُّكم الدنيا وكراهيتكم القتال اهأى الجهاد فى سبيل الله.

منساقين كالغنم لما يريدُ زيدٌ وما يميلُ إليه فِكْرُ عمرو لا قادة أحراراً يمشون
على هَدْيِ جدودِهِمُ الأبطالِ في نورِ ما أنعم الله به من شرعٍ وما مَنَّ به من
الهدى الذى لا يأتية الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه.

ونتيجة لما تقدَّم اختلَطَ في أيامنا كثيرٌ من الصحيح بالفاسد حتى فيما بين
مَنْ يدَّعون المشيخة والدعوة إلى الإسلام، فبعضُهم منافقٌ يكره الإسلام ويظهر
الانتسابَ له والدَّعوة إليه لغرض خبيث، وبعضُهم جاهلٌ لا علم عنده يقبلُ
كلَّ ما يُلْقَى إليه من غير تمييزٍ كحاطب ليلٍ يكون في ما يجمعه أفعى تلسعه
وهو عنها غافلٌ، وبعضهم باعَ دينَهُ بمالٍ عاجلٍ في صفقةٍ خاسرة، وبعضهم
تعبَ من الثباتِ وضاق ذرعًا بالمواجهة فسوَّلتَ له نفسه التخلُّى عن بعض
المبادئ الدينية تحت ستار التسهيلِ وبدعوى عدم التنفيرِ واستزلة الشيطانِ
إلى ذلك الحضيضِ شيئًا فشيئًا مُزَيَّنًا له أنَّ ما يفعله مصلحةٌ أو اجتهادٌ أو
تجديدٌ حتى صار ذا مبادئٍ مختلطةٍ ينسبها كلها إلى الإسلام تخالف ما تعلَّمه
عند الطَّلَبِ وما تلقاه تُسهِّلُ له الطريقَ عند أعداء الدين وتجعله أكثرَ قبولًا
عندهم فيفتحون له الأبوابَ ويُفسِّحونَ له مكانًا بينهم وعلى المنابر فيرتاح من
عناءِ المواجهة وتعبِ المناظرة والمحااجة وتحملُ التضييقَ، فإذا سمع بعد ذلك
مَنْ يدعو إلى الدين الصافي من الشوائبِ لم يقبلِ التغاضى عن ذلك لأنَّ هذه
الدعوة تكشفُ زيفَهُ وتسلبُهُ راحته وتُسْقِطُ ما ادَّعاه من تمثيلٍ للمسلمين
نالَ به ما نالَ من جاءٍ فانقلبَ عدوًّا لمن يتمسكُ بالحق بعدما عرفه وحرَّبًا على
الدعاة إليه وداعية للخروج عن أسسه.

بذكر هذا كُلِّهِ تظهرُ شدةُ أهمية القواعدِ التى بواسطتها يُعرَفُ ما يُخرجُ
من الإسلام وينقل عن الملة الحنيفية المستقيمة وما ليس كذلك وما يوصلُ
من الزيغ إلى درجة الكفر وما ليس كذلك لأنَّ هذه القواعدُ هى التى تُمكنُ

المرّة من الحُكْمِ والتعامل بالطريقة الصحيحة مع ما يراه ويسمعه في هذه الأيام فيجتنب الزلّ ويتوقّى الهلكة فإنّ من أشرك بالله فقد أتى بظلم عظيم كما قال الله تعالى في سورة لقمان^(١) ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِبَنِيهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَبْنِىْ لَا تُشْرِكْ بِاللّٰهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ١٣﴾ ومثل الشرك سائر أنواع الكفر إذ هي رأس الظلم وأشدّه كما قال ربنا عزّ وجلّ في سورة البقرة^(٢) ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ٢٥٤﴾ فمن وقع في الشرك أو أتى كفرًا آخر ومات عليه فقد أتى الذنب الذى لا يغفره الله وخسر الدنيا والآخرة ومأواه النار خالدًا فيها أبدًا وبئس القرار كما نطق بذلك كتاب ربنا في سورة النساء^(٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ١٨﴾ وفي سورة النساء^(٤) أيضًا ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ١٦٨ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ١٦٩﴾.

من باب العلم بما تقدّم والخبرة بنتائجهِ وءثارهِ وحفاظًا على الدين وحمايةً لعقائد المسلمين أملى شيخنا رحمه المولى عزّ وجلّ قواعدَ المهمة وقَدَّمَ لها بمقدمة في بيان بعض سُبُل السلامة عند التعلّم والتعليم، وكنت قد سمعتُ هذه القواعد منه رحمه الله تعالى مع الاستيضاح والبحث مرارًا وتكرارًا ولكنه لم يُصنّف شرحًا لها ولا تصدّى أحدٌ لذلك بعده فأحببتُ ولنفس الهدف الذى سعى إليه أن أحلّ ألفاظها بشرح ممزوج بالمتن من غير طولٍ لا حاجة إليه ولا قِصرٍ يُفوتُ النفعُ أبينُّ فيه إن أقدرني الله فوائدها وأوضحها

(١) (لقمان/١٣).

(٢) (البقرة/٢٥٤).

(٣) (النساء/٤٨) و(النساء/١١٦).

(٤) (النساء/١٦٨-١٦٩).

وأظهر تعاليل أحكامها وأجاليها وأسَمِيه لذلك «جلاء الفوائد من ثنايا القواعد»
وأَضَمَّنُهُ إن شاء الله تعالى ما كان شيخنا المصنّف رحمه الله تعالى قد ذكره
في دروسه ومجالسه وتصانيفه من قواعد أخرى يناسب ضمُّها إلى ما أوردّه في
رسالته هذه وما نبّه إليه من أمثلة وعاداب للعالم والمتعلّم توافق المقصود والله
أسأل التوفيق وعليه التكلان.

وهذا أوان الشروع في ذلك.

قواعد مهمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن،
وصلوات الله البر

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

أفتتح هذه الرسالة اقتداءً بالكتاب العزيز حيث تبدأ كل سورة منه بالبسملة ما خلا براءة واهتداء بالهذي النبوي حيث كان النبي عليه الصلاة والسلام يبتدئ بها رسائله. والمقصود أن تصنيفي أو ابتدائي أو أني أصنف أو أبتدئ بسم الله الرحمن الرحيم. ولفظ الجلالة الله علم على الذات المقدس المستحق لنهاية التعظيم وهو وحده الإله أي المتصف بالإلهية وهي القدرة على الإبراز من العدم إلى الوجود والرحمن معناه الكثير الرحمة للمؤمنين والكافرين في الدنيا وللمؤمنين في الآخرة والرحيم أي الكثير الرحمة للمؤمنين.

(الحمد) وهو لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري على وجه التعظيم (الله رب العالمين) أي مالِكهم والعالمون اسم جمع للعالم وهو كل ما سوى الله (له النعمة) إذ هو المنعم على العباد بكل نعمة تنالهم (وله الفضل) لأنه سبحانه متفضل على عباده بما أنعم عليهم من غير وجوب شيء عليه (وله الثناء) أي هو المستحق للثناء (الحسن، وصلوات الله) جملة خبرية يُراد منها

الرحيم والملائكة المقربين على سيدنا محمد أشرف المرسلين
وعلى آله وصحابتهم الطيبين الطاهرين.
أما بعد فإن

الدعاء بزيادة الشرف والتعظيم (البر) المحسن إلى خلقه المصلح لأحوالهم
(الرحيم) صلوات (الملائكة) جمع ملك (المقربين) من حيث المعنى والرتبة
عند الله تعالى (على سيدنا محمد أشرف) أي أعظم (المرسلين) جمع مرسل
والمراد به هنا النبي الذي أرسله الله تبارك وتعالى ليلبغ عنه عز وجل (وعلى
آله) أي أقاربه المؤمنين (وصحابتهم) جمع صحابي وهو من لقي النبي ﷺ على
وجه العادة مؤمناً ومات على ذلك (الطيبين) جمع طيب وهو ضد الخبيث
(الطاهرين) جمع طاهر وهو المنزه من الأدناس نعتان للآل والصحابة.

(أما بعد) أي أما بعد ما تقدم (فإن) فضل علم الدين عظيم ويدل عليه
قول الله تبارك وتعالى في سورة الزمر^(١) ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا
يَعْلَمُونَ﴾^(٢) وقوله جل وعز في سورة فاطر^(٣) ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ
الْعُلَمَاءُ﴾^(٤) وروى البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى»^(٥) عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ﴾^(٦) قال يرفع الله الذين أوتوا العلم من المؤمنين على الذين لم يؤتوا

(١) (الزمر/٩).

(٢) (فاطر/٢٨).

(٣) انظر المدخل إلى السنن الكبرى (ص ٢٤٧).

(٤) (المجادلة/١١).

العلم درجات اه وروى^(١) عن ابن جريج قال ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ يقول الذين أوتوا العلم يرفعهم فوق الذين ءامنوا ولم يؤتوا العلم اه والعمل لا يصلح بغير علم، روى الدارمي^(٢) عن سعيد ابن عبد العزيز قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة من تعبّد بغير علم كان ما يُفسد أكثر مما يُصلح ومن عدّ كلامه من عمله قلّ كلامه في ما لا يعنيه ومن جعل علمه غرضًا للخصومات كثرتنقله اه

والعلماء سادة وقادة هم الأسوة والقُدوة وإليهم المرجع عند الاختلاف كما قال تعالى في سورة النساء^(٣) ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَبِطُونَ مِنْهُمْ﴾ وليس عبثًا أن الشرع اشترط في الخليفة أن يكون عالمًا من أهل الاجتهاد. ويشهد لذلك حديث الترمذي^(٤) وغيره^(٥) فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم اه والمراد بالعابد هنا حقّ العابد الذي حصل من العلم ما يحتاج إليه لكن لم يحز ما زاد عن ذلك.

وبالعلماء يُحفظ العلم وبذهابهم يذهب العلم وبقدر ما يذهب منه

(١) انظر المدخل إلى السنن الكبرى (ص ٢٤٨).

(٢) انظر باب من قال العلم خشية وتقوى الله من «سنن الدارمي»، ورواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/٦٦) بلفظ قال سفيان بن عيينة قال عمر بن عبد العزيز من عمل في غير علم كان ما يُفسد أكثر مما يُصلح اه

(٣) (النساء/٨٣).

(٤) انظر باب فضل الفقه على العبادة من سنن الترمذي (ح ٢٦٨٥).

(٥) انظر باب فضل العلماء والحث على طلب العلم من سنن ابن ماجه (ح ٢٢٣) بلفظ كفضل القمر على سائر الكواكب، وانظر باب الحث على طلب العلم من سنن أبي داود (ح ٣٦٤٣) بلفظ كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب.

الأمانة في العلم أهم من الأمانة في المال فينبغي للإنسان أن يكون محتاطًا في كلامه وينبغي أن يعمل بما قال سيدنا عبد الله ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما «العلم ثلاثة كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدري» اهـ

يذهب من الدين. روى البيهقي في «المدخل»^(١) وبإسناده عن شقيق قال قال عبد الله تدرّون كيف ينقص الإسلام من الناس قالوا نعم كما ينقص سمن الدابة وكما ينقص صبغ الثوب وكما يقسو الدرهم لطول الخبء فقال إن هذا منه ولكن أكثر من ذلك ذهاب العلماء يكون في الحى العالمان فيموت أحدهما فيذهب بنصف علمهم ويكون في الحى العالم فيموت فيذهب بعلمهم وبذهاب العلماء يذهب العلم اهـ

وإنّ (الأمانة في العلم) أى علم الدين (أهم من الأمانة في المال) وضرر الخيانة في العلم أعظم من ضرر الخيانة في المال فإنّ الأخير لا يتعدى غالبًا ما يملكه المخون^(٢) وأما ضرر تلك فيتعلق بالدين ولهذا قال محمد بن سيرين رضي الله عنه في ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه إنّ هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم اهـ (فينبغي للإنسان أن يكون محتاطًا في كلامه) أى أن يلزم دائمًا الجانب الذى يعلم أنه جانب السلامة (وينبغي أن يعمل بما قال سيدنا عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما العلم ثلاثة) أى لا بد لتحصيل العلم على وجهه من أمور ثلاثة (كتاب ناطق وسنة ماضية) يتعلمهما الطالب (و) كلمة يلزمها في موضعها وهى (لا أدري اهـ) والحديث روى مرفوعًا

(١) انظر «المدخل إلى السنن» (٤٥٤).

(٢) أى من حصلت الخيانة في حقّه.

يريدُ بالكتابِ الناطقِ كتابُ اللهِ تعالى وبالسَّنةِ الماضيةِ الحديثُ
الثابتُ عن رسولِ الله ﷺ، وبقوله لا أدري أن يُجيبَ بذلك حيثُ
لا يعلمُ ويتجنبُ الفتوى بغيرِ عِلْمٍ.

ولا يصحُّ كذلك وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «المعجم الأوسط»^(١) وابنُ عبدِ البرِّ في
«جامع بيانِ العلمِ وفضلِهِ»^(٢) و«التمهيد»^(٣) ويعقوب بن سفيان الفسويُّ في
«المعرفة والتاريخ»^(٤) وغيرُهم موقوفًا على ابنِ عمر رضِيَ الله عنهما وحَسَنَ
الحافظُ ابنُ حجرٍ إسناده^(٥)، و(يريدُ) ابنُ عمر رضِيَ الله عنهما (بالكتابِ
الناطقِ كتابُ الله تعالى) الموضحُ المبينُ (وبالسَّنةِ الماضيةِ الحديثُ الثابتُ عن
رسولِ الله ﷺ) المعمولُ به الجاريُّ المستمرُّ (وبقوله لا أدري أن يُجيبَ بذلك
حيثُ لا يعلمُ ويتجنبُ الفتوى بغيرِ عِلْمٍ) فإنَّ منِ عِلْمِ المرءِ أن يقولَ لما لا
يعلمُ لا أعلمُ كما جاء^(٦) عن ابنِ مسعودٍ رضِيَ الله عنه، وقال الشَّعْبِيُّ^(٧) لا
أدري نصفُ العِلْمِ أهـ والعِلْمُ أكثرُ من أن يُحيطَ به فردُّ من أفرادِ الأُمَّةِ ولا
يوجد فيها رجلٌ متناهٍ في العلمِ إلا وُجِدَ من هو أعظمُ منه في شيءٍ بالفوزِ
في لزومِ الشخصِ حدَّةً وبرَدَ العلمِ إلى الله حيثُ لا يعلمُ فإن لم يفعلْ ذلك

(١) انظر «المعجم الأوسط» (ح ١٠٠١).

(٢) انظر باب معرفة أصول العلم وحقيقته من «جامع بيان العلم وفضلِهِ» (٢ / ٥٤).

(٣) انظر في باب الحديث العشرون من «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد».

(٤) انظر ذم الرأي من «المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان الفسويِّ.

(٥) انظر «فيض القدير» (٤ / ٥٠٨ - ح ٥٧١٠).

(٦) رواه الخطيب في باب ما جاء في الإحجام عن الجواب إذا خفيَ على المستول وجهُ
الصواب من «الفتاوى والمنقحة».

(٧) رواه الدارميُّ في باب في الذي يُفتى الناس في كلِّ ما يُستفتى من سننه.

وأفتى بغير علم هلك وأهلك. روى أبو داود في سننه^(١) مرفوعاً القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار اه روى ابن الأعرابي في معجمه^(٢) وأبو نعيم في الحلية^(٣) وغيرهما^(٤) عن إبراهيم بن أدهم عن محمد بن عجلان ليس شيء أشد على إبليس من عالم أو عابد حلیم إن تكلم تكلم بعلم وإن سكت سكت يحلم قال يقول الشيطان سكوته أشد على من كلامه اه وبالإسناد إلى الحافظ أبي بكر البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى»^(٥) قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ^(٦) قال سمعت أبا عبد الله محمد بن عبد الله الصفار يقول سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول سمعت أبي يقول سمعت الشافعي يقول سمعت مالك بن أنس يقول سمعت محمد بن عجلان يقول إذا أغفل العالم لا أدري أصيبت مقائله^(٧) اه ورواه البيهقي في «المدخل»^(٨) وغيره^(٩) عن ابن عباس موقوفاً عليه رضى الله عنه. وكم اشتهر في الماضي أناس

(١) انظر باب في القاضي يخطئ من الأقضية في سنن أبي داود.

(٢) انظر «معجم ابن الأعرابي» (ح ١٦٨٧).

(٣) انظر ترجمة إبراهيم بن أدهم من «حلية الأولياء».

(٤) انظر «فوائد الفريابي» (ح ٢٢) وباب جامع في آداب العالم والمتعلم من «جامع بيان العلم وفضله» والباب السادس في آفات العلم من «إحياء علوم الدين».

(٥) انظر «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص ٤٣٦).

(٦) وهو الحاكم صاحب كتاب «المستدرک».

(٧) أي هلك.

(٨) انظر باب التوقي عن الفتيا والتثبت فيها من «المدخل».

(٩) انظر باب ما جاء في الإحجام عن الجواب إذا خفي على المسئول وجه الصواب من «الفقيه والمتفقه».

تكلّموا بغير علم وأفتوا بغير معرفة ثم ءال أمرهم إلى الفضيحة والشهرة بالضعف والمجازفة وقلة التحريّ شهرةً لزمّت ذكرهم ولصقت بأسمائهم إلى أيامنا وذلك لأنهم عندما تَسَوَّروا مرتبةً ليسوا لها أهلاً فضحهم الله تبارك وتعالى في الدنيا قبل الآخرة وردّهم إلى مرتبتهم. أخبرني شيخنا الهرريّ بالإسناد إلى الحافظ أحمد بن حجر العسقلانيّ عن شيخه أبي إسحق إبراهيم التَّنُوخِيّ والحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ كلاهما عن أبي الحسن علاء الدين عليّ بن إبراهيم العطار عن الحافظ الشيخ محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النوويّ قال^(١) إنّ إمامنا محمد بن إدريس الشافعيّ رضي الله عنه قال من سام بنفسه فوق ما يُساوي ردّه الله تعالى إلى قيمته اه وكان محمد بن إسحق بن خزيمة يلقب بإمام الأئمة لتبحره في الحديث النبويّ ثم تكلم في العقائد قبل أن يتقن تعلمها وجعل في كتابه الذي سُمّي بصحيح ابن خزيمة كلمات وأبواباً تُنبئ عن جهل بهذا العلم وعدم معرفته على وجهه فسقط من الأعين حتى خالفه تلاميذه وطلابه وردّوا عليه كما ذكره الحاكم في «التاريخ» والبيهقيّ في «الأسماء والصفات» وغيرهما وحتى قال الرازيّ رحمه الله عن الكتاب الذي سماه كتاب التوحيد من صحيحه هو كتابُ الشُّركِ اه ذكره^(٢) عند كلامه على تفسير قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وقال إنه أي ابن خزيمة كان مضطرب الكلام قليل الفهم ناقص العقل اه رَوَى البيهقيّ في كتاب «الأسماء والصفات»^(٣) له عن الحاكم قال سمعتُ أبا عبد الله محمد بن العباس الضبيّ يقول

(١) انظر «المجموع شرح الملهذب» (١/١٣).

(٢) انظر «تفسير الرازيّ» (١/٣٩٥٨).

(٣) انظر باب الفرق بين التلاوة والتملؤ من «الأسماء والصفات».

وعليكم بفهم السؤال على وجهه

سمعتُ أبا الفضل البطائني ونحن بالرّي يقول وكان أبو الفضل يحجب بين يدي أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة إذا ركب قال خرج أبو بكر محمد بن إسحاق يومًا قربَ العصر من منزله فتبعته وأنا لا أدري أين مقصده إلى أن بلغ باب معمر فدخل دار أبي عبد الرحمن ثم خرج وهو منقسم القلب فلما بلغ المربعة الصغيرة وقرب من خان مكّي وقف وقال لمنصور الصيدلاني تعال فعدا إليه منصور فلما وقف بين يديه قال له ما صنعتك قال أنا عطار قال تحسّن صنعة الأساكفة قال لا قال تحسّن صنعة التجّارين قال لا فقال لنا إذا كان العطار لا يحسّن غير ما هو فيه فما تُنكرون على فقيه راوي حديث أنه لا يحسّن الكلام اه ثم بيّن البيهقي رحمه الله بأنّ أبا عبد الرحمن هذا كان معتزليًا ألقي على سمع الشيخ شيئًا من يدعّيته وصوّره له من أصحابه أي أبي عليّ محمد بن عبد الوهاب الثّقفي وأبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغّي وأبي محمد بن يحيى بن منصور القاضي وأبي بكر بن محمد الحيريّ رحمهم الله أجمعين أنهم يزعمون أنّ الله تعالى لا يتكلّم بعدما تكلم في الأزل حتى خرج عليهم وطالت خصومتهم وتكلّم بما يوهّم القول بحدوث الكلام مع اعتقاده قديمه، ثم إنّ أبا بكر أحمد بن إسحاق الفقيه أملّى اعتقاده واعتقاد رفقائه على أبي بكر بن أبي عثمان وعرضه على محمد بن إسحاق وارتضاه واعترف في ما حكينا عنه أنه أتى ذلك من حيث إنه لم يحسّن الكلام إلخ اه

قال المصنف رحمه الله **(وعليكم)** أيها المنتصبون لتلقّى أسئلة الناس وإجاباتهم عنها **(بفهم السؤال)** أي بفهم مراد السائل من سؤاله **(على وجهه)**

وعدم الاستعجال في الجواب قبل فهم السؤال كما قال سيدنا
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما «أفهموني ما تقولون وافهموا
عني ما أقول» اه رواه البخاري.
وعليكم بكلمة من عمل بها أحسن الإفادة ألا وهي «زين
العلم الحليم».

الصحيح (وعدم الاستعجال في الجواب قبل فهم السؤال) حتى لا يُجيب
المسؤول عن غير ما يستفهم عنه السائل ويظن مع ذلك أنه قد أجابه عن
سؤاله فيعتقد السائل الخطأ ويظن أنه يتعلم الصواب فيضل عن الصواب
من حيث لا يدري، فالتأني في هذا الأمر محبوب مطلوب (كما قال سيدنا
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أفهموني ما تقولون وافهموا عني ما
أقول اه رواه البخاري) في الجامع الصحيح^(١) له ونصه فيه عن ابن عباس
رضي الله عنهما أنه قال يا أيها الناس اسمعوا مني ما أقول لكم وأسمعوني
ما تقولون ولا تذهبوا فتقولوا قال ابن عباس قال ابن عباس اه أي افهموا
عني ما أقول لكم وأفهموني ما تقولون ولا تهملوا هذين الأمرين ثم تنقلوا
عني غير ما قلت بسبب سوء الإفهام أو سوء الفهم.

(وعليكم) بالتحلي (بكلمة من عمل بها أحسن الإفادة ألا وهي زين
العلم الحليم) بكسر الحاء وهو بمعنى الأناة كما قال في «مختار الصحاح»
وغیره وهو يقتضي عدم التسرع فإن من تحلى بذلك أحسن معاملة من
يطلب العلم منه وصبر عليهم ولم يهجم على الكلام بغير علم ولا على

(١) انظر باب القسامة في الجاهلية من كتاب مناقب الأنصار في «صحيح البخاري».

الإجابة من غير فهم للسؤال ومن غير معرفة بكيفية حسن الجواب فيجمع الله به القلوب على الخير. قال^(١) ابن عباس **﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾**^(٢) حلماء فقهاء اه وقال عطاء بن يسار لم تر شيئاً أزين من حلم إلى علم^(٣) اه وقال الشَّعْبِيُّ زَيْنُ الْعِلْمِ حِلْمُ أَهْلِهِ^(٤) اه وقال^(٥) حبيب بن حجر القيسي كان يُقال ما أحسن الإيمان يزينه العلم وما أحسن العلم يزينه العمل وما أحسن العمل يزينه الرفق وما أضيف شيء إلى شيء أزين من حلم إلى علم اه وبالإسناد المتقدم إلى الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي في كتابه «المدخل»^(٦) قال أخبرنا أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ قال سمعتُ أبا عمرو بن مطر أي النيسابوري المُثَقِّنَ يقول سمعتُ إبراهيم بن محمود أي النيسابوري شيخ المالكية بها يقول سمعتُ الربيع بن سليمان يقول سمعتُ الشافعي رضي الله عنه يقول زينة العلم الورع والحلم اه وبالإسناد إلى البيهقي في «مناقب الشافعي»^(٧) له قال أخبرنا أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ قال حدثنا عبد الله بن الحسين السَّلامِيُّ بِمَرَوْ قال حدثنا أبو الحسن علي بن محمد المصري بِمِلَاجِرْدَ قال حدثنا أبو أيوب بن سليمان

(١) انظر باب العلم قبل القول والعمل من كتاب العلم في «صحيح البخاري».

(٢) (ال عمران/ ٧٩).

(٣) أخرجه البيهقي في «المدخل» (ص ٣٢٣/ ح ٤٠٠) وأخرجه الدارمي في باب صيانة العلم من «سننه» (ح ٥٧٦) وغيره بلفظ ما ءاوى شيء إلى شيء أزين من حلم إلى علم اه

(٤) رواه الدارمي في باب صيانة العلم من «سننه» (ح ٥٧٧) وأبو نعيم في ترجمة عامر بن شراحيل الشعبي من «الحلية» (٤/ ٣١٨) والبيهقي في «المدخل» (ص ٣٢٣ - ٣٢٤).

(٥) رواه ابن المبارك في الزهد (ح ١٣٣٦).

(٦) انظر «المدخل» (ص ٣٢٥).

(٧) انظر «مناقب الشافعي» (٢/ ١٨٩).

هذا وكثيرٌ من المصائب في الكلام في أمور الدين يأتي من تجاوز الشخص حدّه فيفتي بلا علمٍ في مسائل جانبية في أثناء تدريسه ليست من أصل الكتاب الذي يُدرّسه وهذا خطرٌ كبيرٌ،

الحريُّ قال سمعتُ محمد بن محمد بن إدريس الشافعي يقول رءاني أبي وأنا أعجل في بعض الأمر فقال يا بُني رفقا رفقا فإن العجلة تُنقص الأعمال وبالرفق تُدرك الآمال اهـ

إذا عُلِمَ (هذا) للناظر (و) ظهر اتّضح كيف كان (كثيرٌ من المصائب في الكلام) أي بسبب الكلام على خلاف الصواب (في أمور الدين يأتي من تجاوز الشخص حدّه) أي القدر الذي يُحسنه من العلم (فيفتي بلا علمٍ في مسائل جانبية في أثناء تدريسه ليست من أصل الكتاب الذي يُدرّسه) بل تطرّق إليها لهوى في نفسه في إظهار سعة علمه أو لكون بعض من في مجلسه قد جرّه إليها فخرج بذلك عن مقصده الأصلي من تدريس هذا الكتاب إلى ما لا يعلمه (وهذا خطرٌ كبيرٌ) كما بيّنه حديث البخاري^(١) الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ إن الله لا يقبض العلم ينتزعه انتزاعاً من بين الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالمٌ اتّخذ الناس رؤساء جهالاً فاستفتوهم فأفتوهم فضلوا وأضلوا اهـ فلم يجعل رسول الله ﷺ في هذا الحديث عذراً للمفتي ولا للمستفتي فأما الأول فلائه أفتي بجهل وأما الثاني فلائه استفتي من لا يستحق أن يُستفتي فقد قال النووي في مقدمة

(١) أخرجه البخاري في باب كيف يقبض العلم من كتاب العلم من صحيحه، ورواه مسلم في باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل من كتاب العلم من صحيحه.

فلو سَأَلَهُ الطَّالِبُ فلا يُجِبُ في المسائل الجانبيَّة التي لم يجد فيها
نقلًا بل ليَقُلْ لا أدري، فيكونُ سليمَ لنفسه وسليمَ الطالبِ،

المجموع^(١) لا يجوزُ استفتاء غيرِ العالمِ الشَّعْه والامرُ كما قال بعضهم
فسادُ كبيرٍ عالمٍ مُتَهَتِّكٌ وأكبرُ منه جاهلٌ مُتَنَسِّكٌ
هما فتنةٌ في العالمينِ كبيرةٌ لِمَن بهما في دينه يَتَمَسَّكُ اه
(فلو سَأَلَهُ) أى لو سَأَلَ (الطَّالِبُ) المدرِّسَ أسئلةً خارجةً عن مسائل
الكتاب الذى يشرحه (فلا يُجِبُ) المدرِّسُ (في المسائل الجانبيَّة) هذه (التي)
ليستْ هى من مقصدِ الكتابِ الأصليِّ إِنْ (لم يجد فيها نقلًا) عَمَّن تقدَّم
من أهلِ الفتوى وكانَ هو لم يبلُغْ درجةَ الاجتهادِ كحالِ أغلبِ المدرِّسينَ
والعلماءِ في عصرنا وفي عصور كثيرة قبله أو كانتِ الإجابةُ تشتتُ أذهانَ
الحاضرينَ عن فهمِ الأصلِ المقصودِ ولم يكنِ للسائلين حاجةٌ عانيَّةٌ
لمعرفتها (بل ليَقُلْ لا أدري) في الحالِ الأولى أى في ما لا يعلم (فيكونُ)
سليمَ لنفسه) بتجنُّبِ الإفتاءِ بغيرِ علمٍ (وسليمَ الطالبِ) في دينه من اعتقادِ
الحُكْمِ على خلافِ الصَّوابِ ولِيُوجَلَ السائلُ إلى الوقتِ المناسبِ لبحثِ
معه في ما يَسألُ عنه في الحالِ الثانية ولطالما أرشد شيخنا المصنف رحمه الله
إلى ذلك فنصحَ مَنْ يُدرِّسُ العامَّةَ والمبتدئين من الطلبة قائلًا لا يتجاوزِ
المدرِّسُ منكم حلَّ ألفاظِ الكتابِ الذى يشرح منه ولا يَنسَقُ إلى ذكرِ

(١) انظر أَدَابَ المُسْتَفْتَى من «المجموع شرح المذهب» (١/٥٤).

ولا يَنْظُرُ المُدْرَسُ إلى أنه إذا لم يُجِبْ في هذه المسائل الجانبية
يستضعفه الطالب الذي يُدرسه.

مسئلة خارجة^(١) اهـ (ولا يَنْظُرُ المُدْرَسُ إلى أنه إذا لم يُجِبْ في هذه المسائل
الجانبية يستضعفه الطالب الذي يُدرسه) بل ليكن همه أن يُنَجِّي نفسه
وأن يُرَضِيَ خَالِقَهُ فِطْيَعَهُ في ما أمر ويجتنب ما نهاه عنه وزجر وأن يُرَاعِيَ
مصلحة الطالب الأخرية.

على أن الطالب إذا كان من أهل الفهم يرتفع في عينه المدرس إذا ما
قال لا أدري في موضعها ويزداد ثقة بأنه حريص على إفادته شفيق على دينه
ناصر في تعليمه، وقد كان سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو من هو
رُتَبَةٌ وعلمًا يقول في ما رواه عنه الدارمي^(٢) والبيهقي^(٣) وأبردها على كبدى لا

(١) قال المناوي في مقدمة فيض القدير ولم أكثر من نقل الأقاويل والاختلافات لما أن ذلك
على الطالب من أعظم الآفات إذ هو كما قال حجة الإسلام يدهش عقله ويحير ذهنه.
قال وليحذر من أستاذ عاداته نقل المذاهب وما قيل فيها فإن ضلاله أكثر من إرشاده
كيفما كان ولا يصلح الأعمى لقود العميان اهـ ولا سيما إذا نقل من هو على مذهب من
مذاهب الأئمة أقوال غير أهل مذهبه أو أقوال من لم يمارس كلامهم من أهل مذهبه فإنه
يُغفل قيودًا وشروطًا لم يذكرها اعتمادًا على أنه ليس كل أحد ينظر في ما قالوا فينقله
لغيره فيقبل منه على إطلاقه. قال الحافظ محمد بن طولون الحنفى في بعض رسائله إن
إطلاقات الفقهاء في الغالب مقيدة بقيود يعرفها صاحب الفهم المستقيم الممارس للفن
وإنها يسكتون اعتمادًا على صحة فهم الطالب اهـ

(٢) قال شيخنا قبل الدرس قولوا لهم لا تسألوني اهـ وقال أنا ما كنت أسأل مشايخي اهـ

(٣) انظر باب في الذي يُفتى الناس في كل ما يُستفتى من «سنن الدارمي» (١/ ٧٤).

(٤) انظر «المدخل إلى السنن» (ص ٤٣١).

أَدْرِ حِينَ لَا أَدْرِ أَهْ بَلْ قَدْ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ خَيْرِ الْبِقَاعِ وَشَرِّ الْبِقَاعِ فَقَالَ لَا أَدْرِ أَسْأَلُ جَبْرِيلَ ثُمَّ سَأَلَ جَبْرِيلُ فَقَالَ لَا أَدْرِ أَسْأَلُ رَبَّ الْعِزَّةِ ثُمَّ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ خَيْرَ الْبِقَاعِ الْمَسَاجِدُ وَشَرُّ الْبِقَاعِ الْأَسْوَاقُ^(١) أَهْ وَفِي هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ^(٢) الْحَافِظُ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ الْقَسَوِيُّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ لَا أَدْرِ ثُمَّ قَالَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا ظَهْرَنَا جَسُورًا لَكُمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ أَنْ تَقُولُوا أَفْتَانَا ابْنُ عَمْرِو بِهَذَا أَهْ وَكَانَ مَالِكُ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ إِذَا سَأَلَكَ إِنْسَانٌ عَنْ مَسْئَلَةٍ فَأَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَأَحْرِزْهَا أَهْ أَى اجْعَلْهَا فِي حِرْزٍ وَاعْرِضْ نَفْسَكَ قَبْلَ أَنْ تُجِيبَ عَلَى الْجَنَّةِ وَعَلَى النَّارِ وَكَيْفَ يَكُونُ خِلَاصُكَ فِي الْآخِرَةِ ثُمَّ أَجِبْ، قَالَ ابْنُ وَهْبٍ لَوْ مَلَأَ رَجُلٌ صَحِيفَةً مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ لَا أَدْرِ لَفَعَلَ قَبْلَ أَنْ يُجِيبَ فِي مَسْئَلَةٍ^(٤) أَهْ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ» وَغَيْرُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ لَا أَعْلَمُ ثُمَّ قَالَ وَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ لِمَا لَا يَعْلَمُ إِنِّي أَعْلَمُ أَهْ وَأَتَيْتُ مَرَّةً بِفَلَاحٍ مِنْ نَاحِيَةِ عَكَارٍ لَزِيَارَةِ شَيْخِنَا الْمُصَنِّفِ وَالِاسْتِفَادَةِ مِنْهُ فَشَهِدَهُ وَهُوَ يُسْأَلُ وَيُسْتَفْتَى ثُمَّ فُوجِئَ بِهِ يُسْأَلُ فِي مَسْئَلَةٍ فَيَجِيبُ بَلَا أَدْرِ فَأَتَرَّ هَذَا فِيهِ وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَا فَلَاحٌ لَا عِلْمَ عِنْدِي وَلَوْ لَقِيتُنِي مَنْ لَقِيتُنِي عَلَى الطَّرِيقِ فَسَأَلَنِي عَنْ أَمْرِ مَا لَا أَقُولُ لَا أَدْرِ وَهَذَا الرَّجُلُ فِي مَجْلِسِهِ وَبَيْنَ تَلَابِهِ وَقَاصِدِيهِ يَقُولُ لَا أَدْرِ بِهَذِهِ السَّهُولَةِ إِنَّ هَذَا عَجِيبٌ وَحَمَلَهُ هَذَا عَلَى ظَلَبِ عَقْدِ دَرَسٍ فِي بَيْتِهِ لِيَتَعَلَّمَ أَهْلُهُ وَأَوْلَادُهُ وَهُمْ كَثِيرُونَ الْفَرَضُ الْعَيْنِيُّ مِنْ عِلْمِ الدِّينِ وَقَدْ حَصَلَ.

(١) أخرجه الحاكم في كتاب العلم من المستدرک (١/١٦٧) وغيره.

(٢) انظر «المعرفة والتاريخ» (١/٢٦٦).

(٣) انظر باب تحريره في العلم والفتيا والحديث وورعه من «ترتيب المدارك» للقاضي عياض.

(٤) انظر باب تحريره في العلم والفتيا والحديث وورعه من «ترتيب المدارك» للقاضي عياض.

ثُمَّ مِنَ الْمَهْمِ أَنْ يَسْتَحْضِرَ الْمَدْرُسُ أَوَّلَ مَا يَبْدَأُ بِالتَّدْرِيسِ أَنَّ
مِرَادَهُ إِفَادَةَ النَّاسِ بِأَمْرِ دِينِهِمْ لَوْجِهِ اللَّهِ تَعَالَى لَا أَنْ يُقَالَ عَنْهُ
قَوِيٌّ فِي الْعِلْمِ، فَإِذَا اسْتَحْضَرَ هَذِهِ النِّيَّةَ أَوَّلَ الدَّرْسِ يَهْوُنُ عَلَيْهِ
أَنْ يَقُولَ لَا أَدْرِي فِي مَا لَيْسَ لَهُ فِيهِ نَقْلٌ.

وَمِنْ الْمَهْمِ أَيْضًا التَّفَكِيرُ فِي حَالِ الَّذِي يَدْرُسُ عَلَى الْمَدْرَسِ

(ثُمَّ مِنَ الْمَهْمِ أَنْ يَسْتَحْضِرَ الْمَدْرُسُ) فِي قَلْبِهِ (أَوَّلَ مَا يَبْدَأُ بِالتَّدْرِيسِ أَنَّ
مِرَادَهُ) أَيْ مَقْصِدُهُ مِنْ تَدْرِيسِهِ (إِفَادَةُ النَّاسِ بِأَمْرِ دِينِهِمْ لَوْجِهِ اللَّهِ تَعَالَى)
أَيْ طَلَبًا لِمَرْضَاتِهِ (لَا أَنْ يُقَالَ عَنْهُ) إِنَّهُ (قَوِيٌّ فِي الْعِلْمِ) لِيَتَرَفَّعَ بِذَلِكَ عَلَى
النَّاسِ وَيَفْتَخِرَ عَلَى الْأَقْرَانِ (فَإِذَا اسْتَحْضَرَ) جَازِمًا (هَذِهِ النِّيَّةَ أَوَّلَ الدَّرْسِ
يَهْوُنُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ لَا أَدْرِي فِي مَا لَيْسَ لَهُ فِيهِ نَقْلٌ) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَبْتَغِي
بِعَمَلِهِ نَيْلَ الثَّوَابِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَيُبْعِدُهُ وَيَقِيهِ مِمَّا يَمْنَعُ قَبُولَهُ وَهُوَ الرِّيَاءُ
وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى.

(وَمِنْ الْمَهْمِ أَيْضًا التَّفَكِيرُ فِي حَالِ الَّذِي يَدْرُسُ عَلَى الْمَدْرَسِ) فَيُلْقِي
إِلَى الْمَبْتَدِئِ مَا يُنَاسِبُهُ وَإِلَى غَيْرِ الْمَبْتَدِئِ مَا يُنَاسِبُهُ وَيَبْدَأُ بِتَعْلِيمِ الطَّالِبِ
صَغَارَ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ كَمَا قَالَ الْبُخَارِيُّ^(١) وَيُقَالُ الرَّبَّانِيُّ الَّذِي يُرَبِّي
النَّاسَ بِصَغَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ أَهْ فَيَحُثُّ الطَّالِبَ عَلَى حِفْظِ مَخْتَصِرٍ أَوْ
أَكْثَرٍ فِي كُلِّ فَنٍّ يُدْرَسُهُ إِيَّاهُ وَلَا يَنْتَقِلُ مَعَهُ مِنْ شَرْحِ كِتَابٍ إِلَى كِتَابٍ ءَاخِرَ
أَوْسَعَ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُتَقَنَّ الطَّالِبُ فَهَمَّ الْكِتَابِ الْأَوَّلِ بَلْ وَيُنَاسِبُ أَنْ
يَعِيدَ الطَّالِبُ تَلَقَّى الْكِتَابِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ لِيَتَأَكَّدَ مِنْ حَسَنِ تَصَوُّرِهِ لِمَسَائِلِهِ

(١) انظر باب العلم قبل القول والعمل من كتاب العلم في «صحيح البخاري».

ومعرفته بأحكامها فإن كثيراً من المعلومات إنما تثبت في القلب بالتكرار والإعادة وكثيراً منها لا يتضح في الغالب على التمام إلا بالاستماع لشرحها مرة بعد مرة وقد قرأ الشيخ الولي العارف محمد بن عبد السلام من شيوخ شيخنا المصنف رحمه الله تعالى مختصراً من مختصرات النحوي^(١) خمس عشرة مرة على المشايخ وقرأه شيخنا المصنف رحمه الله على مشايخه بضع عشرة مرة، وكان رضى الله عنه يقول أقل ما يُعاد شرح الكتاب للطلبة ثلاث مرات اه وكان يقول أيضاً المخلص في طلب العلم لا يمل من تكرار ما تلقى اه وذلك لما في الإعادة من الإفادة وفي التكرار من قوة الأثر، ومن أمثال أهل الحبشة الشائعة بالتكرار يقطع الحبل الحجر اه وقلما أهمل طالب هذه الطريقة وترتيب المتون الذي وُضِعَ العلماء للتلقى فأفلح بل يكون مشوشاً لا يفهم كثيراً مما حصله من العلم على التمام ولا يُحسِّن إيضاحه فضلاً عن كونه لا يضبطه صدرًا ولا يستطيع استحضاره عن ظهر قلب عند الحاجة وإذا ضاع كتابه أو دفتريه ضاع علمه، وقديماً روى عن الشاذكوني أنه قال ليس العلم إلا ما دخلت به الحمام^(٢) اه أى الذى لا يفارقنى إذا دخلت الحمام.

(١) وهو «ملحة الأعراب» للحريرى.

(٢) انظر «الفقيه والمتفقه» (ج ٩٤٨).

وَمَنْ يَحْضُرُ مَجْلِسَهُ مِنْ غَيْرِ طَلِبَتِهِ هَلِ الْعِبَارَةُ الَّتِي يَذْكُرُهَا فِي
أَثْنَاءِ دَرْسِهِ يَفْهَمُ الْحَاضِرُونَ مَعْنَاهَا كَمَا يَنْبَغِي أَوْ لَا يَفْهَمُونَ مَا
يَفْهَمُهُ هُوَ وَيُرِيدُهُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَفْهَمُونَ
أُتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» اهـ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(ق) مَنْ الْمَهْمُ أَيْضًا أَنْ يُرَاعَى الْمَدْرَسُ حَالُ (مَنْ يَحْضُرُ مَجْلِسَهُ مِنْ غَيْرِ
طَلِبَتِهِ) إِذَا كَانَ لَهُ مَجَالِسُ عَامَّةٌ يَحْضُرُهَا مِنْ يَشَاءُ (هَلِ الْعِبَارَةُ الَّتِي يَذْكُرُهَا
فِي أَثْنَاءِ دَرْسِهِ) أَوْ وَعَظِهِ أَوْ تَذْكِيرِهِ (يَفْهَمُ الْحَاضِرُونَ مَعْنَاهَا كَمَا يَنْبَغِي)
أَيَّ عَلَى وَجْهِهِ (أَوْ لَا يَفْهَمُونَ مَا يَفْهَمُهُ هُوَ وَيُرِيدُهُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ) مَنْ
الْمَعْنَى الصَّحِيحُ. (قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَفْهَمُونَ
أُتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ اهـ) وَذَلِكَ أَنَّ الشَّخْصَ إِنْ لَمْ يَفْهَمْ مَا
أُلْقِيَ إِلَيْهِ مِنْ مَعَانِي مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ قَدْ يَظُنُّ كَلَامًا مُخَالَفًا
لِلشَّرْعِ فَيَنْكُرُهُ وَيُرَدُّهُ فَيَكُونُ قَدْ رَدَّ فِي الْحَقِيقَةِ مَا أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى بِهِ
وَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ ذَلِكَ، وَكَلَامُ سَيِّدِنَا عَلِيٍّ هَذَا
(رَوَاهُ) الْإِمَامُ (الْبُخَارِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صَحِيحِهِ^(١). وَرَوَى مُسْلِمٌ^(٢) عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عَقُولُهُمْ إِلَّا
كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ اهـ

(١) انظر باب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا مِنْ كِتَابِ الْعِلْمِ فِي
«صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ».

(٢) انظر باب النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ مِنْ مَقْدَمَةِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

وينبغي أن يراعى المدرّس أموراً أخرى تُعينه على الإفهام وجمع القلوب على الخير بينهما أثمنا جزاهم الله خيراً منها الإخلاص في إقرائه لطلابه وشرحه لهم وإقباله عليهم ومراعاته لهم وتأنّيه لهم وغير ذلك من أقواله وأعماله فإنّ للإخلاص سرّاً في انتشار العلم والاستفادة منه وإنّ العالم إذا لم يُردّ بموعظته وجه الله زلّت موعظته عن القلوب كما يزل القطر عن الصفا^(١). أنبأنا شيخنا المصنّف رحمه الله تعالى بإسناده إلى الإمام البيهقي في «مناقب الشافعي»^(٢) قال أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي قال سمعتُ محمد بن عبد الله بن شاذان يقول سمعتُ جعفر بن محمد الخلاطي يقول سمعتُ المزني يقول دخلت يوماً على الشافعي وكان يصنّف كتاباً فذكر أنه سأله عن سبب قلة ما يصنّفه مقارنة بغيره من المصنّفين قال فقال لي يا أبا إبراهيم أليس ترى ما نحن فيه وكان يتأذى بالبواسير ثم قال نُصنّف ويُصنّفون وما كان لله يبقى إلى الدهر اه وسئل^(٣) الإمام مالك وقد صنّف الموطأ ما الفائدة من تصنيفك أي وقد صنّف غيرك ما هو أكبر منه فقال ما كان لله بقي اه وطريق ذلك أن ينظر ما هو مأمور الشرع فيفعله وما هو منهية فيجتنبه ثم لا يبالي بالناس رضوا أم كرهوا ولا يبالي انتشر له ذكره أولم ينتشر. أنبأني شيخنا المصنّف بإسناده إلى الحافظ البيهقي^(٤) رحمه الله

(١) روى البيهقي في «شعب الإيمان» (ج ١/ ١٨٤) عن مالك بن دينار قال قرأت في التوراة أنّ العالم إذا لم يعمل بعلمه زلّت موعظته عن القلوب إلخ. ورواه أحمد بن حنبل في الزهد وأبو نعيم عنه موقوفاً عليه.

(٢) انظر «مناقب الشافعي» (١/ ١٧٧).

(٣) انظر «تدريب الراوي» (١/ ٨٩).

(٤) انظر «شعب الإيمان» للبيهقي (٥/ ٣٥٥).

وهو بإسناد ثابت^(١) قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنا أبو الوليد نا إبراهيم بن محمود قال سمعتُ يونس بن عبد الأعلى يقول (ح) وقال البيهقي^(٢) أخبرنا أبو الحسين بن بشران أنبأنا دَعْلَج بن أحمد بن دَعْلَج حدثنا أحمد بن عبد الله بن يوسف قال سمعتُ يونس بن عبد الأعلى يحكي عن الشافعي رحمه الله أنَّ رجلين كانا يتعاتبان والشافعي يسمع كلامهما فقال لأحدهما إنك لا تقدر أن تُرضيَ الناسَ كلَّهم فأصلح ما بينك وبين الله فإذا أصلحت ما بينك وبين الله عزَّ وجلَّ فلا تُبالِ بالناسِ اه وحدثنا شيخنا الهرريُّ بإسناده إلى الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى في «تاريخ دمشق»^(٣) قال أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد وأبو المعالي محمد بن إسماعيل قالا أنبأنا أبو بكر البيهقي^(٤) أنبأنا أبو عبد الله الحافظ قال سمعتُ أبا العباس محمد بن يعقوب يقول سمعتُ الربيع بن سليمان المرادي يقول دخلتُ على الشافعي وهو مريضٌ فسألني عن أصحابنا فقلتُ إنهم يتكلمون فقال لي ما ناظرتُ أحدًا قطُّ على الغلبةِ ويودّي أن جميع الخلق تعلّموا هذا الكتابَ يعني كُتِبَهُ على أن لا يُنسَبَ إلىِّ منه شيءٌ. قال هذا الكلام يوم الأحد ومات هو يوم الخميس اه رضى الله عنه ما كان أشدَّ إخلاصه.

(١) انظر «توالي التأسيس» (ص ١٣٤).

(٢) انظر «الزهد الكبير» (ح ١٨١) و«توالي التأسيس» (ص ١٣٦).

(٣) انظر «تاريخ دمشق» (٥١/٤٣١-٤٣٢).

(٤) انظر باب ذكر مولد الشافعي رحمه الله تعالى وتاريخ وفاته ومقدار سنه وبيان نسبه وشرف أصله على وجه الاختصار من «معرفة السنن والآثار» للبيهقي.

وإذا رآى العالمُ وقصد بتعليمه مدخ الناس وثناءهم وتعظيمهم فإنه يُحرمُ ثواب التعليم ويدخل تحت وعيد حديث مسلم^(١) عن أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعاً أنه يؤتى بالرجل يوم القيامة قد تعلم العلمَ وقرأ القرآنَ فيُسألُ ماذا عمل بهذه النعمة فيجيب تعلمت العلمَ وقرأت القرآنَ وعَلَّمْتُهُ فيك فيقال كذبت إنما أردت أن يُقال فلان عالمٌ وفلان قارئٌ وقد قيل ويؤمرُ به على وجهه حتى يُلقى في النار اهـ

وأما إذا اتقى الله تعالى في أموره كلها وصار عاملاً بما يعلمه ومُتَحَلِّياً بما يدعو إليه ظهر بذلك أثر الصدق عليه وأضحى كلامه أوقع في النفس وقوله أنفذ إلى القلب وفعله أذغى إلى الاقتداء به. روى أبو خيثمة زهير ابن حري^(٢) عن ابن مسعود رضى الله عنه قال تعلموا فمن علم فليعمل اهـ وأخبرني شيخنا المصنف رحمه الله تعالى بإسناده إلى الحافظ البيهقي في «مناقب الشافعي»^(٣) وهو بإسناد ثابت^(٤) قال أخبرنا أبو عبد الرحمن السُّلَمي سمعتُ أحمد بن محمد بن رميح الحافظ يقول سمعتُ أبا طلحة أحمد بن محمد بن عبد الكريم بالبصرة يقول سمعتُ الربيع بن سليمان يقول سمعتُ الشافعي يقول زينة العلماء التقوى وجليتهم^(٥) حُسنُ الخلق

(١) انظر باب من قاتل للرياء والسمعة من كتاب الإمارة في «صحيح مسلم».

(٢) انظر «العلم» لأبي خيثمة (ج ٤).

(٣) انظر «مناقب الشافعي» (٢/١٤٨).

(٤) انظر «توالي التأسيس» (ص ١٣٤).

(٥) قال في المصباح المنير الحلية بالكسر الصفة اهـ

وجمالهم كرم النفس اه وروى الترمذى^(١) وقال حسن صحيح والبخاري^(٢) والبيهقي^(٣) عن معاذ بن جبل وأبي برزة الأسلمي رضى الله عنهما مرفوعاً لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع عن عمره فيم أفناه وعن علمه ماذا عمل به وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه وعن جسمه فيم أبلاه اه وروى ابن عساكر^(٤) وغيره^(٥) عن الزهري قال لا يوثق للناس عمل عامل لا يعلم ولا يرضى بقول عالم لا يعمل اه وعن أبي الدرداء رضى الله عنه بأكثر من طريق^(٦) قال إنك لن تكون عالماً حتى تكون متعلماً ولن تكون عالماً حتى تكون بما علمت عاملاً اه

ولْيَذْكُرَنَّ الَّذِي يَعْصِيهِ هُوَ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَأَنَّ لِلْمَعْصِيَةِ شَوْماً فَلْيَتَعَدَّ عَنْهَا جَهْدَهُ فَإِنَّهَا رِبَا أَوْ رِثْتُهُ فَوْقَ الْإِثْمِ ضَعْفَ الْفَهْمِ أَوْ أَدَّتْ بِهِ إِلَى نَسْيَانِ مَا يَعْلَمُ. روى الدارمي^(٧) وأبو خيثمة^(٨) وغيرهما^(٩) عن ابن مسعود رضى الله

(١) انظر باب في القيامة من كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ في «سنن الترمذى».

(٢) انظر «البحر الزخار» (ج ٢٢٩٢).

(٣) انظر باب كراهية طلب العلم لغير الله وما جاء في الترغيب في العمل بالعلم من «المدخل إلى السنن الكبرى».

(٤) انظر ترجمة القاسم بن هزان الخولاني الداراني من «تاريخ دمشق» (٢١٦/٤٩).

(٥) انظر باب كراهية طلب العلم لغير الله وما جاء في الترغيب في العمل بالعلم من «المدخل إلى السنن الكبرى».

(٦) رواه البيهقي في باب كراهية طلب العلم لغير الله وما جاء في الترغيب في العمل بالعلم من «المدخل إلى السنن».

(٧) انظر «سنن الدارمي» (ج ٣٧٦).

(٨) انظر كتاب «العلم» (ج ١٣٢).

(٩) رواه البيهقي في باب كراهية طلب العلم لغير الله وما جاء في الترغيب في العمل بالعلم

عنه قال إني لأحسب الرجل ينسى العلم كان يعلمه للخطيئة يعملها اه
ولا يطلب بعلمه الرئاسة بل طاعة الله تعالى بإفادة الناس فقد روى
أبو داود^(١) أن رسول الله ﷺ قال لرجل طلب العِرافة لنفسه إن العِرافة
حق ولا بد للناس من العرفاء ولكن العرفاء في النار^(٢) اه وقال ﷺ
إنكم ستخرضون على الإمارة وستكون ندامة يوم القيامة فنعمت
المرضعة وبئست الفاطمة اه رواه البخاري^(٣) وابن حبان^(٤) وغيرهما.
وروى البيهقي^(٥) عن علي رضي الله عنه قال أخروا علي خفق نعالكم
فإنها مفسدة لقلوب الرجال اه وعند أحمد في «فضائل الصحابة»^(٦) كان
علي بن أبي طالب يقول كُفُّوا عني خفق نعالكم فإنها مفسدة لقلوب
نوكي الرجال اه والنوكي جمع أنوك وهو الأحمق، وعن^(٧) الحسن إن خفق
النعال حول الرجال قل ما يُلَبِّثُ الحمقى اه وفي البرهان المؤيد^(٨) للإمام

من «المدخل إلى السنن» وغيره.

(١) انظر باب في العِرافة من كتاب الخراج في «السنن» لأبي داود، ورواه ابن أبي شيبة في مسنده (ح ٥٥٨) بلفظ ولكن العريف بمنزلة قبيحة اه

(٢) أي كثير منهم.

(٣) انظر باب ما يُكره من الحرص على الإمارة من كتاب الأحكام في «صحيح البخاري».

(٤) انظر ذكر ما يكون متعقب الإمارة في القيامة إذا حرص عليها في الدنيا من باب في الخلافة والإمارة في «صحيح ابن حبان».

(٥) رواه البيهقي في باب كراهية طلب العلم لغير الله وما جاء في الترغيب في العمل بالعلم من «المدخل إلى السنن الكبرى» (ح ٣٨٩).

(٦) انظر أخبار أمير المؤمنين علي بن أبي طالب من «فضائل الصحابة» (ح ٩٢١).

(٧) رواه الدارمي في السنن (ح ٥٣٥) وغيره.

(٨) انظر المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص ٣١٩).

العارف بالله السيد أحمد الرفاعي رضى الله عنه قال كم ظيرت طقطقة النعال حول الرجال من رأس وكم أذهبت من دين اه وقال^(١) الأعمش كان إبراهيم يعنى النخعي صيرفياً في الحديث وقال كان يتوقى الشهرة وكان لا يجلس إلى الأسطوانة اه وقد أراد المنصور العباسي الإمام أبا حنيفة رضى الله عنه على القضاء فلم يرص فحبس وضرب أكثر من مرة فأبى خوفاً من أن يفتن^(٢). روى الخطيب البغدادي^(٣) بسنده عن بشر بن الوليد الكندي قال أشخص أبو جعفر المنصور أبا حنيفة من الكوفة فأرادَهُ على أن يؤليه القضاء فأبى فحلف عليه ليفعلن فحلف أبو حنيفة أن لا يفعل فحلف المنصور ليفعلن فحلف أبو حنيفة أن لا يفعل فقال الربيع الحاجب ألا ترى أمير المؤمنين يحلف فقال أبو حنيفة أمير المؤمنين على كفارة أيمانه أقدر متى على كفارة أيماني فأبى أن يلي فأمر به إلى الحبس في الوقت اه وبقي في الحبس إلى أن مات رحمه الله تعالى^(٤). قال الفقيه أبو عبد الله الصيمري لم يقبل العهد بالقضاء فـضرب وحبس ومات في السجن^(٥) اه وكان أحمد بن حنبل إذا ذكر ذلك بكى وترحم على أبي حنيفة وذلك بعد أن ضرب أحمد^(٦) اه

(١) رواه الفسوي في ترجمة إبراهيم النخعي من «المعرفة والتاريخ».

(٢) انظر ترجمة أبي حنيفة النعمان من «تاريخ بغداد» (٣٢٧/١٣) و«سير أعلام النبلاء» (٤٠١/٦).

(٣) انظر «تاريخ بغداد» (٣٢٨/١٣).

(٤) انظر «تاريخ بغداد» (٣٢٨/١٣).

(٥) انظر «سير أعلام النبلاء» (٤٠٢/٦).

(٦) انظر «تاريخ بغداد» (٣٢٧/١٣).

وَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا طَلَبَ الرَّئَاسَةَ وَسَعَى لَهَا فَرَثَ مِنْهُ كَمَا أَنْبَأَنَا شَيْخُنَا
 الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالإِسْنَادِ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ وَهُوَ بِإِسْنَادٍ ثَابِتٍ^(١)
 عَنْ الْعَلَامَةِ ابْنِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ جَمَالِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ مُحَمَّدَ
 ابْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ ابْنَ بَنْتِ الْأَعَزِّ أَخْبَرَهُمْ أَنَا أَبُو الْحَسَنِ السَّعْدِيُّ أَنَا عُمَرُ
 ابْنُ مُحَمَّدٍ أَنَا يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى أَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ
 حَمَّكَانٍ^(٢) أَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْمَزْكِيُّ ثَنَا ابْنُ خُزَيْمَةَ قَالَ قَالَ الرَّبِيعُ قَالَ الشَّافِعِيُّ
 مَنْ طَلَبَ الرَّئَاسَةَ فَرَثَ مِنْهُ^(٣) اهـ وَإِذَا رَأَى النَّاسُ فِرَارَهَا مِنْهُ سَقَطَ مِنَ
 الْأَعْيُنِ وَذَهَبَتْ هَيْبَتُهُ فِي النَّفُوسِ كَمَا أَنْبَأَنَا شَيْخُنَا الْعَبْدِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى
 الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ حَجَرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ التَّنُوحِيِّ عَنْ أَبِي
 الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي طَالِبِ الْحَجَّارِ عَنِ الْحَافِظِ أَبِي طَاهِرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
 السِّلَفِيِّ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ مُوسَى بْنِ أَبِي تَلِيدٍ^(٤) الشَّاطِبِيُّ عَنِ الْحَافِظِ يُونُسَ
 ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ^(٥) قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ ابْنَ مِصْرَعٍ يَقُولُ
 سَمِعْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ
 يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ مَنْ طَلَبَ الرَّئَاسَةَ فِي غَيْرِ حِينِهِ لَمْ يَزَلْ فِي ذُلٍّ
 مَا بَقِيَ وَأَنْشَدَ ابْنُ الْمُبَارَكِ

-
- (١) كما في «توالي التأسيس» (ص ١٣٤).
 (٢) الحسن بن الحسين بن حَمَّكَانَ الفقيه الشافعي نزيل بغداد والمتوفى سنة خمس وأربعمئة
 (٤٠٥) من الهجرة.
 (٣) انظر «توالي التأسيس» (ص ١٣٥).
 (٤) بمثناة من فوق مفتوحة كما في «أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض» للمقرئ. واسم
 أبي تليد خصيب.
 (٥) انظر «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص ١٦٢).

حُبُّ الرِّئَاسَةِ دَاءٌ لَا دَوَاءَ لَهُ وَقَلَمًا تَجِدُ الرَّاظِينَ بِالْقَسَمِ اهـ

وكما أنبأني شيخنا العبدري رحمه الله تعالى بإسناده إلى الحافظ ابن حجر وهو بإسناد ثابت^(١) عن الإمام الشافعي رضي الله عنه قال من طلب الرئاسة في غير حينها لم يزل في ذل ما بقي^(٢) اهـ

وكان السلف يحذرون من الاقتداء بالعالم إذا طلب الدنيا وعلّق قلبه بالمال ففي الحلية^(٣) عن محمد الباقر بن علي زين العابدين عليهما السلام قال إذا رأيت القارئ يحبُّ الأغنياء فهو صاحب الدنيا وإذا رأيتموه يلزم السلطان^(٤) من غير ضرورة فهو ليّس اهـ وفي «جامع بيان العلم»^(٥) عن جعفر الصادق بن الباقر رضي الله عنهما قال إذا رأيت العالم محبًّا لدنياه فاتهموه على دينكم فإنَّ كلَّ محبٍّ لشيءٍ يحوِّط ما أحبَّ اهـ وروى في «الإحياء» مثله عن عمر بن عبد العزيز^(٦) وسُمْنُون^(٧) اهـ وعن^(٨) بشر بن الحارث قال العالم طيب الدين

(١) كما في «توالي التأسيس» (ص ١٣٤).

(٢) انظر «توالي التأسيس» (ص ١٣٧).

(٣) انظر ترجمة محمد بن علي الباقر من «حلية الأولياء» لأبي نُعيم.

(٤) وليس المراد بالسلطان هنا سلاطين العدل الذين يلزمهم المرء للاستفادة منهم في دينه كما هو ظاهر بل المراد الأغلب من السلاطين كما في حديث أبي داود ومن لزم أبواب السلطان افتن اهـ

(٥) انظر باب ذم الفاجر من العلماء من «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر.

(٦) انظر الباب السادس في «آفات العلم» من «إحياء علوم الدين».

(٧) انظر الباب السادس في «آفات العلم» من «إحياء علوم الدين».

(٨) رواه أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران في الجزء الثاني من فوائده (ح ١٣٣) ورواه في «شعب الإيمان» من طريق ابن بشران في فصل قال وينبغي لطالب العلم أن يكون تعلمه وللعالم أن يكون تعليمه لوجه الله تعالى جده إلخ (ح ١٨٩١).

والدراهم داء الدين فإذا كان الطبيب يجرُّ إلى نفسه الداء فمتى يداوى نفسه
اه ورواه في «شعب الإيمان»^(١) عن سفيان أيضًا اه

وينبغي أن يكون المدرّس مُنْصِفًا في البحث لا يُلقِي الكلام على
عواهنه مُتَقَيِّدًا بالحجّة والدليل مُتَمَسِّكًا بهما راجعًا إلى الحق إذا تبَيَّن له ولو
قال قَبْلَ ذلك خلافة. روى الحافظ البيهقي في سننه^(٢) وسعيد بن منصور في
سننه^(٣) وعبد الرزاق بن همام بن نافع الجَمِيرِيُّ الصَّنَعَائِيُّ في مصنفه^(٤) أن
عمر رضي الله عنه نهى عن المغالاة في مهر النساء وقال لو كان تَكْرُمَةٌ
لكان النبي ﷺ أولى بها ولا أعلم مهرًا زاد على ما دفعه رسول الله ﷺ أو
جعل لبنت من بناته إلا جعلت الزائد في بيت المال فردّت عليه امرأة
بقول الله تعالى في سورة النساء ﴿وَأَتَيْنَهُنَّ إِحْدَثُهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا
مِنْهُ شَيْئًا ۖ﴾ فقال عمر إن امرأة خاصمت عمر فخصمتها اه ورجع
عن ذلك رضي الله عنه، وفي رواية سعيد بن منصور أنه رجع إلى المنبر
فقال للناس إني كنت نهيتُكم أن تغالوا في صداق النساء ألا فليفعل
رجلٌ في ماله ما بدا له اه أخبرني شيخنا المصنّف رحمه الله تعالى بالإسناد
إلى الحافظ ابن حجر عن أبي محمد عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف

(١) انظر فصل قال وينبغي لطالب العلم أن يكون تعليمه لوجه الله تعالى جده إلخ من
«شعب الإيمان» للبيهقي (ج ١٨٨٩).

(٢) أخرجه البيهقي في باب لا وقت في الصداق كثر أو قل من كتاب النكاح من سننه
(٢٣٣ / ٧) من طريق سعيد بن منصور.

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في باب ما جاء في الصداق من سننه (١ / ١٦٧) من طريق مجالد
وأخرجه أيضًا الحافظ أبو يعلى في «معجمه الكبير» كما في «المطالب العالية» (٢ / ٤ - ٥).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦ / ١٨٠) عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن أبي
عبد الرحمن السلمي أن عمر الحديث.

بالنشاوري عن أبي أحمد إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري عن أبي الحسن علي بن الحسين بن المقر عن أبي الفضل محمد بن ناصر السلامي البغدادي الحافظ عن أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منته عن أبيه محمد بن إسحق الحافظ الأصفهاني عن أبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم محمد التميمي الحنظلي نسبة إلى درج حنظلة الرازي نسبة إلى الري على غير قياس في «آداب الشافعي ومناقبه»^(١) قال حدثنا أبي قال سمعت حرملة بن يحيى يقول قال الشافعي كل ما قلت وكان عن رسول الله ﷺ خلاف قولي مما يصح فحديث النبي ﷺ أولى ولا تقلدوني اه وحدثني شيخنا الهرري رحمه الله بإسناده إلى الحافظ أبي نعيم في «حلية الأولياء»^(٢) قال ثنا الحسن بن سعيد حدثنا زكريا الساجي حدثني أحمد بن العباس الساجي قال سمعت أبا الوليد موسى بن أبي الجارود يقول سمعت الشافعي يقول ما ناظرت أحدا قط إلا أحببت أن يوفق ويسدد ويعان ويكون عليه رعاية من الله وحفظ وما ناظرت أحدا إلا ولم أبال بين الله الحق على لساني أو لسانه اه وذكر في طبقات الشافعية لابن السبكي في ترجمة عز الدين بن عبد السلام أنه أفتى يوما بفتوى ثم ظهر له أنها غلط فأمر من يدور بالبلد وينادي من كان أفتى له فلان بكذا فهو خطأ فلا يأخذ به اه وعلى هذا مضى شيخنا المصنف رحمه الله تعالى إذا ظهر أن الصواب في خلاف ما قال رجع إليه علنا وبلا تردد، بل كان في شبابه قد نظم قصيدة فيها أحكام ونصائح ثم تذكّر قبل وفاته بسنوات قليلة تلك القصيدة فسعى حثيثا ليعلم إن كان أحد يحوزها ليضرب على بيتين فيها ولم يرتح إلا بعد

(١) انظر «آداب الشافعي ومناقبه» (ص ٦٩).

(٢) انظر «حلية الأولياء» (٩/١١٨).

أن أخبرته بأنني عرفت من يحوزها من أهل الحبشة وأن البيتين ضرب عليهما اه أنبأني شيخنا العبدري رحمه الله تعالى بالإسناد إلى الحافظ أبي نعيم في «الحلية»^(١) وهو بالإسناد الثابت^(٢) قال حدثنا أحمد بن محمد بن مقسم قال سمعت أبا بكر الخلال يقول سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعي يقول^(٣) ما أوردت الحق والحجة على أحد فقبلها مني إلا هبته واعتقدت مودته ولا كابرني على الحق أحد ودافع الحجة إلا سقط من عيني اه

ولا يتسرع في الجواب فإن خطاه يتعداه إلى غيره وقديماً قيل زلة العالم زلة العالم. أنبأني شيخنا العبدري رحمه الله تعالى بإسناده إلى البيهقي^(٤) رحمه الله قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أحمد بن سهل البخاري ثنا إبراهيم ابن معقل ثنا حرملة ثنا ابن وهب قال سمعت مالكا يقول العجلة في الفتوى نوع من الجهل والخرق وكان يقول التأتى من الله والعجلة من الشيطان وما عجل امرؤ فأصاب وأتأذء آخر فأصاب إلا كان الذى اتأذء أصوب رأياً ولا عجل امرؤ فأخطأ وأتأذء آخر فأخطأ إلا كان الذى اتأذء أيسر خطأ اه وروى البيهقي^(٥) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال ويل للأتباع من زلة العالم قيل وكيف ذلك قال يقول العالم الشيء برأيه ويلقى من هو أعلم برسول الله ﷺ منه فيخبره ويرجع ويقضى الأتباع بما حكم اه

(١) انظر «حلية الأولياء» (٩/١١٧).

(٢) كما في «توالى التأسيس» (ص ١٣٤).

(٣) ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/٣٨٣).

(٤) انظر «المدخل إلى السنن الكبرى» (ح ٦٧١).

(٥) انظر «المدخل إلى السنن الكبرى» (ح ٦٨٨).

وَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يَسْتَعِدَّ لِلدَّرْسِ الَّذِي يُعْطِيهِ فَيُطَالَعُ قَبْلَ ذَلِكَ وَيُطَالَعُ عَلَيْهِ مَا يَنْاسِبُ مِنَ الشُّرُوحِ وَالْحَوَاشِي وَالتَّقْيِيدَاتِ وَهَكَذَا كَانَ شَأْنُ الشَّيْخِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَبْلَ إِقْرَائِهِ الْكُتُبَ مَعَ أَنَّهُ كَانَ رُبَّمَا طَالَعُ فِي شَرْحٍ ثُمَّ عِنْدَ الْإِقْرَاءِ أَتَى بِعِبَارَاتٍ شَرْحٌ آخِرَ كَأَنَّهُ يَقْرُؤُهَا بِعَيْنِهَا مِنْهُ حَرْفًا حَرْفًا.

وَلَا يَكْثُرُ عَلَى الطَّلَبَةِ حَتَّى تَعْيَ قُلُوبُهُمْ مَا يَسْمَعُونَ. رَوَى الْبُخَارِيُّ^(١) عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ حَدَّثَ النَّاسَ كُلَّ جُمُعَةٍ مَرَّةً فَإِنْ أَبَيْتَ فَمَرَّتَيْنِ فَإِنْ أَكْثَرْتَ فَثَلَاثَ مَرَارٍ وَلَا تُثَمِّلُ النَّاسَ هَذَا الْقُرْءَانَ وَلَا أَلْفَيْتَكَ تَأْتِي الْقَوْمَ وَهُمْ فِي حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِمْ فَتَقْصُ عَلَيْهِمْ فَتَقْطَعُ عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُمْ فَتُثَمِّلُهُمْ وَلَكِنْ أَنْصِتْ فَإِذَا أَمْرُكَ فَحَدِّثْهُمْ وَهُمْ يَشْتَهَوْنَهُ فَانْظُرِ السَّجْعَ مِنَ الدُّعَاءِ فَاجْتَنِبْهُ فَإِنِّي عَهَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا ذَلِكَ أَهْ أَى إِلَّا الْاجْتِنَابَ.

وَلِيَكْرَزَ مَا يَأْتِي بِهِ مِنَ الْفَوَائِدِ وَمَا يُلْقَى مِنَ الشُّرُوحِ لِيَتَأَكَّدَ فَهْمُ السَّامِعِينَ لِذَلِكَ وَيُرْسَخَ فِي أَذْهَانِهِمْ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُو ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا^(٢) أَهْ وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ^(٣) أَهْ فَإِذَا خَافَ أَنْ يَمَلَّ السَّامِعُ حَدَّثَهُ بِمَوْضُوعٍ آخَرَ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَحْرَصَ عَلَى إِفَادَةِ الطَّالِبِ وَإِفْهَامِهِ لَا سِيمَا الَّذِي يُرْجَى مِنْهُ انْتِشَارُ النِّفْعِ وَلَوْ كَانَ فِي ذَلِكَ مَشَقَّةٌ وَجْهٌ فَإِنَّ خَيْرَ ذَلِكَ كَثِيرٌ كَمَا أَخْبَرَنَا

(١) انظر باب ما يكره من السجع في الدعاء من كتاب الدعوات في «صحيح البخاري».

(٢) رواه أبو داود في باب في الاستغفار من الوتر في سنته، والنسائي في باب الاقتصار على ثلاث مرات أي من الاستغفار من السنن الكبرى، وابن حبان في باب الأدعية من صحيحه، والطبراني في المعجم الكبير (ح ١٠٣١٧) وغيرهم.

(٣) رواه البخاري في باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه من كتاب العلم في صحيحه.

شيخنا المصنف رحمه الله تعالى بإسناده إلى البيهقي في «مناقب الشافعي»^(١) قال أخبرنا محمد بن عبد الله سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب سمعت الربيع بن سليمان يقول قال لي الشافعي لو أستطيع أن أطعمك العلم لأطعمتك اه فكان الربيع بعد ذلك هو ناشر علم الشافعي رحمه الله. روى البيهقي في المدخل من طريق الإمام البخاري عن إسحاق بن راهويه عن النضر بن شميل عن الخليل بن أحمد قال يكثر الكلام أي الشرح والإعادة ليفهم ويُقلِّل ليحفظ اه

وليتَّخِذ مُعِيدًا يكرر للطلاب الدروس ويرجعون إليه لحل ما قد يُشكِّل عليهم فهكذا كانت عادة السابقين، وليمتحن أفهامهم بين الفينة والفينة وقد كان شيخنا المصنف رحمه الله تعالى يفعل ذلك حتى في دروسه التي يلقيها على العامة أحيانًا، وقد روى^(٢) مسلم وغيره عن أبي الأسود الدثلي قال قال لي عمران بن الحصين رأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدهون فيه شيء قُضِيَ عليهم ومضى عليهم من قدر قد سبق أو في ما يُستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم فقال بل شيء قُضِيَ ومضى عليهم قال أفلا يكون ظلمًا قال ففزعت من ذلك فزعًا شديدًا وقلت كل شيء خلق الله ومليك يديه فلا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون فقال لي يرحمك الله إني لم أريد بما سألتك إلا لأحزر عقلك إنَّ رجلين من مُزينة أتيا رسول الله ﷺ فقالا يا رسول الله رأيت ما يفعل الناس اليوم ويكدهون فيه شيء قُضِيَ عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق أو في ما يُستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم فقال لا بل شيء

(١) انظر «مناقب الشافعي» (٢/١٤٧).

(٢) انظر باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه من كتاب القدر في صحيح مسلم.

قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ وَتَصَدَّقُوا ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا تَنْفَسْ وَمَا سَوَّيْنَاهَا (٧) فَأَلَمَّهَا فَجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (٨) اه ولا يكتفى بامتحان كتابه في بضعة أسئلة مرة أو مرتين في العام كما هي عادة كثير من المدارس والجامعات في أيامنا فإن شيخنا المصنف رحمه الله تعالى كان لا يُعجبه ذلك وأخبرني مرة معترضاً على هذه الطريقة ومادحاً طريقة الامتحانات في المدارس العتيقة أن الطالب في جامع الأزهر أو الزيتونة أو القرويين في الماضي كان لا ينال الشهادة العالية كشهادة العالمية إلا بعد أن يمتحنه مشافهة جماعة من كبار الأساتذة في كل ما كان تلقاه اه وذكر^(١) المحدث الشيخ عبد الله الغماري أنه امتحن للعالمية الأزهرية الخاصة بالغرباء بمثل هذه الطريقة في اثني عشر فناً ثم بنفس الطريقة امتحن للحصول على شهادة عالمية الأزهر لأكثر من يوم وأمام لجنة من كبار الأساتذة في العلوم كلها اه وبمثل هذا أخبرني عدة من المشايخ الذين تخرجوا من هذه الجوامع قبل إيقاف التدريس فيها في القرن الماضي وتحويله إلى جامعات عصرية تهزل فيها الفائدة العلمية وتقل الاستفادة الخلقية وتمتلئ ثغرات ينفذ منها أهل الأغراض الفاسدة والمقاصد الرديئة والبدع المهلكة التي نسأل الله تعالى أن يسلمنا منها، ولعل من أوقف التدريس في هذه المساجد ونقله إلى هذه الجامعات كان هذا مقصده ودافعه.

وكان السلف رضى الله عنهم كثيراً ما يبتعدون عن الجواب عن ما لم يحدث من الأسئلة خوفاً من الزلل وهيبة لما في الفتوى من الخطر وأنهم إنما يتكلمون فيها إذا حدثت ويرجون أن يوفق الله من تكلم فيها عندئذٍ للحاجة قاصداً إصابة الحق وربما أحالوا السائل من واحد إلى

(١) انظر «الرسائل الغمارية» و«تشنيف الأسماع» لمحمود سعيد ممدوح.

ءآخر تواضعًا ونصيحةً وخوفًا فمن قلَّده الناس أمرَ دينهم واستفتوه ينبغي أن يسلك مسلكهم تثبيتًا ونصيحةً فإنه إذا تسرَّع هلك وأهلك، قال ربُّنا تبارك وتعالى في سورة الزخرف ﴿سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ (١٩).

وأما الطالب فينبغي له أن يستعدَّ للدِّرس قبل أن يتلقَّاه فيطَّلِع عليه ويعرف مضمونه من حيث الجملة ويرجع إلى ما ينبغي أن يرجع إليه من كتب حديث أو تفسير أو فقه ويتهيأ جيدًا لتلقِّي الدرس وفهمه من غير أن يهجم على تفسير عبارة أو شرحها من تلقاء نفسه أو بمجرد الاعتماد على مطالعته بل ينتظر شرح الأستاذ وتعليقه لذلك. وكان بعض الأكارم يقرأ على شيخنا المصنف رحمه الله في بعض الكتب ويظهر من حاله أنه لم يستعدَّ للدرس قبل تلقيه فقال له الشيخ مرشدًا ألا تعلم أنَّ الطالب يُهيئ دَرَسَهُ قبل قراءته على المدرِّس اهـ

كما يَغْتَنِي بإحضار كتابه معه وما يحتاجه مما سوى ذلك ليضبط ما يحصله ويقيّد ما يحتاج لتقييده كما أنبأني شيخنا المصنف رحمه الله تعالى بإسناده إلى الحافظ ابن حجر عن أبي الحسن عليّ بن أبي المجد عن سليمان بن حمزة أنا عيسى بن عبد العزيز اللخمي الزاهد أنا أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء^(١) قال أخبرنا أبو نصر أحمد بن عمر بن محمد الحافظ بأصبهان أنا أبو سعيد مسعود بن ناصر أنا أبو الحسن عليّ بن بشرى الصوفي أنا محمد بن الحسين الأبري في مناقب الشافعي له ومنه وبإسناد ثابت كما في «توالي التأسيس»^(٢) قال

(١) (الزخرف/١٩).

(٢) انظر الفصل التاسع في آلات النسخ المحبرة من أدب الإملاء والاستملاء (ص ١٧٥).

(٣) انظر «توالي التأسيس» (ص ١٣٤).

سمعتُ أبا بكر أحمد بن الحسن البيوردي^(١) يقول سمعتُ أحمد بن الحسن الصيدلاني يجرجان يقول سمعتُ ابنَ عَلُوِيَّةِ الرزاز الجرجاني الفقيه^(٢) يقول سمعتُ الربيع بن سليمان يقول سمعتُ الشافعي رضي الله عنه يقول^(٣) من حضر مجلس العلم بلا محبرة وورق كان كمن حضر الطاحونَ بغير قمح اه وينبغي أن يعارض ما سَمِعَ وما كَتَبَ مع شيخه أو بنسخته وطالما شَدَدَ علينا شيخنا المصنّف في ذلك فإنَّ مَنْ لم يفعلهُ لم يأمن التحريف والسَّقَط. وروى البيهقي في «المدخل»^(٤) عن عُروَةَ بن الزبير رضي الله عنهما أنه قال لابنه هشام كتبت قال نعم قال عرضت كتابك قال لا قال لم تَكْتُبْ اه وفي «علوم الحديث»^(٥) لابن الصلاح عن الأخفش رحمه الله تعالى قال إذا نُسخَ الكتاب ولم يُعارض ثم نُسخ ولم يُعارض خرج أعجميًا اه وقديمًا قيل ءافَةُ الأخبار نَقَلْتُها فلا ينبغي أن يرضى طالبُ العلم لنفسه أن يكون ناقل باطلٍ بإهماله وتقصيره.

وليكن حريصًا على أن يفهم ما يُلقَى إليه وعن الحجّة فيه وليستفهم عن ذلك بأدبٍ وليتحيّن له الوقت المناسب من غير أن يطلب من الشيخ تكرار ما قد سمعه ووعاه ومن غير أن يستفهم عن ما فهمه فإن ذلك

(١) نسبة إلى مدينة أبيورد بفتح أوله وكسر الموحدة وباء ساكنة وراء ساكنة كما في معجم البلدان.

(٢) هو محمد علي بن عَلُوِيَّةِ الرزاز الجرجاني الفقيه. تُوْفِيَ سنة ٢٩٠ كما في الأعلام وتبصير المنتبه للحافظ ابن حجر.

(٣) انظر الفصل التاسع في آلات النسخ والمحبرة من كتاب أدب الإملاء والاستملاء لابن السمعاني وانظر كتاب توالي التأسيس للحافظ ابن حجر (ص ١٣٥).

(٤) انظر «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص ٤٢٣).

(٥) انظر النوع الخامس والعشرين في كتابة الحديث من «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٠٥).

يؤدى إلى إضجار الشيوخ، وإعادة الحديث أحياناً أشد من نقل الصخر
 فبالإسناد إلى البيهقي في «المدخل»^(١) قال أخبرنا ابن بشران أبنا أبو عمرو بن
 السماك ثنا حنبل حدثني أبو عبد الله هو أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق ثنا
 معمر قال سمعتُ الزهرى يقول نقل الصخر أيسر من تكرير الحديث اه
 ولا يعنى هذا أن يُهمل الاستفهام في موضعه استحياءً بعد مراعاة ما
 تقدم فقد روى البخارى وغيره عن مجاهد قال إنَّ هذا العلم لا يتعلمه
 مستح ولا متكبر اه وأنبأني شيخى الهررى بإسناده إلى البيهقي في «مناقب
 الشافعى»^(٢) قال أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ سمعت أبا بكر أحمد
 ابن العباس المقرئ يقول سمعت أبا عبد الله الحسين بن عبد الله المروزى
 الموصلى يقول سمعت الزعفرانى يقول سمعت الشافعى يقول من تعلَّم علماً
 فليدقق فيه لئلا يضيع دقيق العلم اه وأخبرني شيخنا المصنف رحمه الله
 تعالى بإسناده إلى الحافظ البيهقي في «مناقب الشافعى»^(٣) وهو بإسناد ثابت^(٤)
 قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول
 سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعى يقول مثل الذى يطلب
 العلم بلا حجة كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب وفيه أفعى تلدغه
 وهو لا يدري اه

هذا وليجعل همّه أن يفهم ما يلقيه الشيخ إليه وأن يتقنه لينتقل
 بعد ذلك إلى شرح أوسع له وهكذا، ولا يكتفى مثل هؤلاء الذين يحضرون

(١) انظر «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص ٦٣١).

(٢) انظر «مناقب الشافعى» (٢/١٤٢).

(٣) انظر «مناقب الشافعى» (٢/١٤٣).

(٤) انظر «توالى التأسيس» (ص ١٣٤).

الدروس وقلوبهم لاهية عما يسمعون^(١) وليس لهم همة إلا في انتهاء الشيخ من درسه ليسألوه في كل ما كان خطر ببالهم قبل من مسائل شتى فلا يثبت في أذهانهم ما سمعوا ولا يترقون في العلم بطريق التدرج الذي خطه العلماء قبلهم ويضجرون من يدرسه^(٢) وربما انصرف بعد ذلك عنهم أو تهرب منهم واجتنبهم. وكان شيخنا المصنف رحمه الله تعالى يقول أنا ما كنت أسأل مشايخي أهأى بل كان يصرف همته لفهم وحفظ ما يلقونه إليه وهو مدرك بأنه إن أتقن هذا ففي ما يليه من الدروس والكتب والشروح ما يفى بأجوبة ما يخطر بباله من تساؤلات واستطرادات فبلغ بهذه الطريقة ما بلغ من علم وثقى وحسن سيرة. وأما من خالف هذه الطريقة وأتعب مشايخه وترك سبيل الأدب معهم فلا يفلح، وكان شيخنا المصنف رحمه الله قد علّق في صدر بيته قول أبي علي محمد بن عبد الوهاب الثقفي رحمه الله تعالى من صحب الأكابر على غير طريق الحرمة والأدب حرم فوائدهم وبركات نظرهم ولا يظهر عليه من أنوارهم شيء اه رواه السلمي في طبقات الصوفية^(٣).

وليهمم بإعادة الدرس بعد تلقّيه كما تقدّم. قال^(٤) الشيخ أبو إسحق الشيرازي كنت أعيد كل قياس ألف مرة فإذا فرغت أخذت قياساً آخر على هذا وكنت أعيد كل درس ألف مرة فإذا كان في مسألة بيت يستشهد

(١) كان شيخنا المصنف يقول من غاب بقلبه ما حضر اه

(٢) انظر ترجمة أبي علي الثقفي في الطبقة الرابعة من أئمة الصوفية في «طبقات الصوفية» للحافظ السلمي.

(٣) ذكره السمعاني عنه كما في سير أعلام النبلاء للذهبي وتهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا يحيى بن زكريا النووي.

به حفظت القصيدة التي فيها البيت اه وكان شيخنا المصنف رضي الله عنه قد أرشدنا عند شرحه لبعض كتب الفقه إلى أن نعقد حلقة بعد أخذ الدرس يعيد فيها كل واحد ما يستحضره عن ظهر قلب من مسائل الدرس ثم يقرأ بعد ذلك أحد المتحلقين الدرس من دفتره مع نظر الباقيين في نسخهم، وكم وجدنا لهذه الطريقة من فوائد في كل مرة تبغناها، تجتمع بها القلوب ويحفظ الدرس ويستدرك السقط ويتقن تحرير النسخ وتقوى الثقة بضبط الجميع صدرًا وكتابًا لما تلقوا.

وليكرّر محفوظاته كل مدّة. وقد خصّ الله تعالى أمتنا بحفظ القرآن والعلم وقد كان من قبلنا يقرؤون كتبهم من الصحف ولا يحفظونها ولذلك لما فُقدت التوراة فألقاها عزير من حفظه قال بعض اليهود هذا ابن الله أما نحن فيقرأ ابن سبع سنين منا القرآن عن ظهر قلب والله الحمد على ذلك وله الشكر. ثم ليس في الأمم من ينقل عن نبي من الأنبياء أقواله وأفعاله على وجه تحصل به الثقة إلا نحن فإنه يزوي الحديث منا خالف عن سالف وينظرون في عدالة الرواة راويًا عن راوٍ إلى أن يصل السند إلى رسول الله ﷺ وسائر الأمم يروون ما يذكرونه عن صحيف لا يذرى من كتبها ولا يُعرف من نقلها. وهذه المنحة العظيمة التي أنعم الله علينا بها يلزمنا أن نحفظها وحفظها بدوام الدراسة ليبقى المحفوظ وقد كان سلفنا يحفظون ما يعلّمون حفظًا فال الأمر إلى أقوام يقرّون من الإعادة ميلًا إلى الكسل فإذا احتاج أحدهم إلى محفوظ لم يقدر عليه، وكم من الطلبة من يعيد الدرس مرتين أو ثلاثًا فإذا مرّ على أحدهم يومان نسي ذلك وإذا افتقر إلى شيء منه عند الحاجة لم يقدر عليه فذهب زمانه الأول من هذه الحثيثة ضائعًا وهو الآن يحتاج أن يبتدئ الحفظ من جديد لما تعب فيه

أولاً والسبب في ذلك أنه لم يُحْكَمْ. وقد جاء في الحديث أنه يقال لقارئ القرآن اقرأ وارْقَ فمزلُّك عند آخرة آية تقرأها وليس من حفظ نصف القرآن كمن حفظ الكل ولا من حفظ مائة حديث كمن حفظ ألفاً ولا يخفى أن ارتفاع قدر العالم بمقدار علمه فإن قلَّ قلَّت رفعتُه وليس من يحفظ الكثير من العلم كمن يحفظ القليل منه قال عبد الرزاق بن همام كل علم لا يدخل مع صاحبه الحماة فلا تُعَدُّه وأنشد

وليس علماً ما حوى القمطرُ ما العلم إلا ما حواه الصدرُ اهـ

قال ابن الجوزي في «الحدث على حفظ العلم» حكى لنا الحسن بن أبي بكر النيسابوري الفقيه أن فقيهاً أعاد الدرس في بيته مراراً كثيرة فقالت له عجوز في بيته قد والله حفظته أنا فقال أعيديه فأعادته فلما كان بعد أيام قال يا عجوز أعيدى ذلك الدرس فقالت ما أحفظه قال أنا أكرر بعد الحفظ لئلا يصيبني ما أصابك اهـ

ولا يترفع عن إعادة سماع ما كان تلقاه كما تقدّم عن شيخنا المصنف رضي الله عنه، وقد أخبرنا رحمه الله تعالى أن بعض مشايخه وهو الشيخ محمد بن عبد السلام كان أعاد قراءة كتاب ملحة الإعراب في النحو وشرحه على المشايخ بضع عشرة مرة اهـ وقد تقدّم أيضاً.

وليتصبر على الشيخ إذا وبَّخه أو جافاه فإنه لا غرض له في ذلك إلا منفعته فليعقد قلبه على هذا وعلى أن كل توبيخ يتلقاه فهو يستحقه بتقصيره وأنه يفيدُه فإن ذلك يورثه تواضعاً وإقبالاً على الخير وإن لم يصبر على ذلك ضيع المنفعة على نفسه. أنبأني شيخى المصنّف رحمه الله تعالى إجازة بإسناده إلى

الحافظ ابن حجر وعنه إلى الحافظ البيهقي قال بإسنادٍ ثابت^(١) في مناقب الشافعي^(٢) أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال سمعتُ أبا أحمد محمد بن علي الرازي يقول سمعتُ محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول سمعتُ المزيّ يقول سمعتُ الشافعي يقول ما ضحك من خطأ رجلٍ إلا ثبت صوابه في قلبه اه وأنبأني شيخِي المصنّف إجازةً بإسناده إلى الحافظ البيهقي في «مناقب الشافعي»^(٣) قال أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي حدثنا الحسن بن رشيق إجازةً حدثنا محمد بن يحيى حدثنا الربيع بن سليمان قال قال لي الشافعي قيل لسفيان بن عيينة وقد ضاق خُلُقُهُ يا أبا محمد يأتيك قومٌ من أقطار الأرض فتضيّق عليهم يوشك أن يذهبوا ويتركوك قال هم إذا حمقَ مثلك إن تركوا ما ينفعُهُم لسوء خُلُقِي اه

وليبتعد عن المؤسوسين إذ استمرارُ الوسوسة كما قال شيخنا المصنّف رحمه الله هو لضعفٍ في العقل أو في العلم اه ومن كان كذلك فالبعدُ منه ءامنٌ فإنَّ كلاً من المغفل والجاهل ربما أراد أن ينفع فضرَّ. أنبأني شيخِي المصنّف رحمه الله تعالى بإسناده إلى ابن أبي حاتم^(٤) سمعتُ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم يقول ما رأيتُ أحداً أقلَّ صَباً للماء في تمام الظُّهر من الشافعي. قال محمد وذاك لفقهه^(٥) اه

(١) انظر «توالي التأسيس» (ص ١٣٤).

(٢) انظر «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢١٤) و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٩٩) و«توالي التأسيس» (ص ١٣٦).

(٣) انظر «مناقب الشافعي» (٢/ ١٤٥).

(٤) انظر ترجمة الشافعي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٣).

(٥) ومن غريب ما وقع لبعض المؤسوسين في الطهارة أن جازاً له سمعه يقول كذبت يا عدو الله كذبت يا عدو الله فدخل عليه فقال ما هذا فقال أدخلت إحليلي في جوف

وليغتنم حياة أشياخه ولا يتصدّر للتدريس والإفادة والتصنيف
 بوجودهم إلا لمصلحة راجحة وبإشارة أهل الفضل وليحذر أن يتقدم لذلك
 قبل أن يتأهل فإنه إذا فعل كان كمن زَبَبَ قبل أن يُحصرم. حدثنا شيخنا
 المصنّف رحمه الله تعالى بإسناده إلى الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى في
 كتاب مناقب الشافعي له قال^(١) أخبرنا أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين
 قال حدثنا أبو محمد عبد الله بن سعيد بن عبد الرحمن بهمذان قال
 حدثنا أحمد بن محمد بن يوسف بن عبد الله الهيتي قال حدثنا محمد بن
 محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي قال حدثنا يحيى بن علي بن أبي مروان
 المصري قال حدثنا الربيع بن سليمان قال كنت مع الشافعي إذ جاءه رجل
 فسأله عن مسألة فقال الشافعي من سام نفسه فوق ما يُساوي رده الله
 تعالى إلى قيمته اه وروى الكلاباذي^(٢) عن الجنيد رضي الله عنه أنه قال ما
 تكلمت على الناس حتى أشار إلي وعلى ثلاثون من البُداء إنك تصلح أن
 تدعو إلى الله عز وجل اه

قال^(٣) ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال لي ابن خلدّة وكان نِعَمَ القاضي
 يا ربيعة أراك تُفتي الناس فإذا جاءك رجل يسألك فلا يكن همك أن
 تُخرجه مما وقع فيه ولتكن همك أن تتخلص مما سألَكَ عنه اه أي أن لا

البالوعة يعني لثلا يصيبه رشاش البول قال فجاء الشيطان فقال قد أصاب ظهرك ومرّ
 يوماً في درب وفي آخره ميزاب فقال أصابني أو لم يُصِبني فلما طال عليه جاء فجلس
 تحته وقال استرح من الشك اه

(١) انظر «مناقب الشافعي» (٢/١٩٩).

(٢) ذكره في التعرف بمذهب أهل التصوف في الباب الخامس والستين منه.

(٣) رواه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ والبيهقي في المدخل والخطيب في تاريخ
 بغداد والفقهاء والمتفقه وابن عساكر في تاريخ دمشق.

تقع في مهلكة بجوابك له. وعن^(١) حماد بن زيد كان يحيى بن سعيد يقول في مجلسه اللهم سلم سلم وقال يحيى كان عبيد الله بن عدي بن الحيار يقول في مجلسه اللهم سلمنا وسلم المؤمنين منا اه وعن عطاء بن السائب^(٢) قال أدركت أقواما إن كان أحدهم ليسأل عن الشيء فيتكلم وإنه ليرعد اه وعن^(٣) عبد الله بن عمر رضى الله عنهما إنكم تستفتوننا استفتاء قوم كأننا لا نسأل عما نفتيكم به اه قرضى الله عن هذه النفوس الطاهرة التي أيقنت بالقيامة فاستعدت لها وعلمت أن الديان لا يموت فخافت عذابه ولم تنخدع عن سبيل الأتقياء ومنهاج الصالحين بكلمات المداحين وحكايات المظيرين ومناماتهم، هذا والسلف معروفون علما وفهما وورعا وثقى ثم تلقى اليوم من لا يبلغ عشر معشار معشارهم ممن لم يتقن الأصول ولا اللغة ولا التفسير ولا الحديث ولا الفقه يسرع إلى الفتوى كأنه يشرب الماء فربما خرق الإجماع وربما قاس على غير أصل أو في غير موضع القياس وربما جمع بين رجل وامرأة بالحرام أو فرق بين الزوجين من غير داع وربما سهل في موضع التشديد أو شدد في موضع التسهيل أو حتى كفر من لا يجوز تكفيره ثم هو يكرر كل ذلك مرة بعد مرة من غير أن يظهر عليه أثر نديم أو علامات توبة أو يتغير له حال أو يعترف عن الفتوى أو يحيل السائلين إلى غيره أو على الأقل يرجع إليهم ليقول لهم قد أخطأت فلا تأخذوا بكلامي والصحيح كذا وكذا بل إذا راجعه أحدهم بعد أن استبان له الحق جادله على الباطل أو أوهم المراجع بأنه أساء فهم

(١) انظر باب زيد بن أبي أنيسة من تذكرة الحفاظ للذهبي.

(٢) رواه الفسوى في المعرفة والتاريخ والخطيب في الفقيه والمتفقه.

(٣) رواه يعقوب بن سفيان الفسوى في المعرفة والتاريخ والخطيب في الفقيه والمتفقه.

كلامه وأنه قد أعطاه الجواب على الصحة وإنما العلة قلة فهم السائل وربما تأوّل لنفسه ما يفعله بأنه لا بدّ للناس ممن يفتيهم فإذا اعترف بخطئه أمامهم تركوه وابتعدوا عن الاستفادة مما يحمله من علم فقد كذب ثم كذب ما بالناس حاجة إلى أمثاله وهم أصلح حالاً إذا كانوا قاصين عنه بعيدين عن تلبيسه سالمين من سُمّه وقسوة قلبه وإنما حاجتهم إلى عالم رحيم بهم شفيق على دينهم لا يخدعهم ولا يدّلس عليهم. قال^(١) أبو يوسف رحمه الله كان أبو حنيفة إذا عمل القول من أبواب الفقه راضة سنة لا يُخرجُهُ إلى أحدٍ من أصحابه فإذا كان بعد سنة وأحكمه أخرجه إلى أصحابه وإذا تكلم في الاستحسان همّة مناظرة نفسه اه وحدث^(٢) مالك عن ابن هُرْمُز أنه كان يأتيه الرجل فيسأله عن الشيء فيخبره ثم يبعث في أثره من يردّه إليه فيقول له إني قد عَجِلْتُ فلا تقبل شيئاً مما قلت لك حتى ترجع إلّي قال وكان قليلاً من يفتي من أهل المدينة قال مالك وليس من يخشى الله كمن لا يخشاه اه وعن^(٣) أحمد بن الحسن بن زياد اللؤلؤي أنّ أباه استُفْتِيَ في مسألة فأخطأ فلم يعرف الذي أفتاه فاكترى منادياً ينادي إنّ الحسن بن زياد استُفْتِيَ يوم كذا وكذا في مسألة فأخطأ فمن كان أفتاه الحسن بن زياد بشيء فليرجع إليه فمكث أياماً لا يُفتي حتى وجد صاحب الفتوى فأعلمه أنه قد أخطأ وأنّ الصواب كذا وكذا اه

(١) انظر باب القول في السؤال عن الحادثة من الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٣٤٧/١).

(٢) انظر باب الزجر عن التسرع إلى الفتوى من الفقيه والمتفقه (٥١/٢).

(٣) رواه الصيمري في أخبار الحسن بن زياد اللؤلؤي من كتاب أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ورواه الخطيب في باب رجوع المفتي عن فتواه إذا تبين له أنّ الحق في غيرها من كتاب تاريخ بغداد.

ولا يستفهم من الفقيه حكم الفصل الذي يذكره له قبل أن يتم
الفقيه ذكره فإن انتهى كلام الفقيه ولم يَبْنِ له الحكم سأل عنه حينئذ
فإن شفاء العي السؤال.

وينبغي ألا يسأل الفقيه أن يذكر له شيئاً إلا ومعه سلامة الطبع وفراغ
القلب وكمال الفهم لأنه إذا حضره ناعسا أو مغموما أو مشغول القلب أو
قد بطر فرحا أو امتلا غضبا لم يقبل قلبه ما سمع وإن ردد عليه الشيء
وكرر فإن فهم لم يثبت في قلبه ما فهمه حتى ينساه وإن استعجم قلبه عن
الفهم كان ذلك داعية الفقيه إلى الضجر والمتعلم إلى الملل.

وليُعْلَمَ أَنَّ القلب جارية من الجوارح تحمل أشياء وتعجز عن أشياء
كالجسم الذي يحتمل عند بعض الناس أن يحمل مائتي رطل ومنهم من
يعجز عن عشرين رطلاً فكذلك القلب من الناس من يحفظ عشر
ورقات في ساعة ومنهم من لا يحفظ نصف صحيفة في أيام فإذا ذهب
الذي مقدار حفظه نصف صحيفة يروم أن يحفظ عشر ورقات تشبهاً
بغيره لحققة الملل وأدركه الضجر ونسى ما حفظ فليقتصر كل امرئ من
نفسه على مقدار يبقى فيه ما لا يستفرغ كل نشاطه فإن للقلوب تنافراً
كتنافر الوحش فينبغي أن يؤلفها صاحبها بالاقتصاد في التعليم والتوسط
في التقويم لتحسن طاعتها ويدوم نشاطها ولا ينبغي أن يستفرغ مجهوده
لأنه إن فعل فصار يتعلم في اليوم ضعف ما يحتمل أضربه في العاقبة لأنه
وإن تهيأ له في اليوم الأول أن يضبطه وظن أنه يحفظه فإنه إذا عاد من غد
وتعلم نسي ما كان تعلمه أولاً وثقلت عليه إعادته وكان بمنزلة رجل حمل
في يومه ما لا يطيقه فأثّر ذلك في جسمه فإذا فعل ذلك في اليوم الثاني أيضاً
ثم في اليوم الثالث أصابه المرض من حيث لم يحتسب فينبغي للمتعلم

أن يشفق على نفسه من تحميلها فوق طاقتها وأن يقتصر من التعلم على ما يبقى عليه حفظه ويثبت في قلبه، روى^(١) البخاري أن النبي ﷺ قال لعبد الله بن عمرو بن العاص ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصوم النهار قال فقلت إني أفعل ذلك قال إنك إذا فعلت ذلك هجمت عينك ونفيتها نفسك لعينك حق ولنفسك حق فصم وأفطر وصل ونم اه وقال الحافظ ابن حجر هجمت أي غارت أو ضعفت لكثرة السهر ونفيتها بنون ثم فاء مكسورة أي كُلت اه

وينبغي أن يجعل لنفسه مقداراً كلما بلغه وقف أياماً لا يزيد تعلماً فإن ذلك بمنزلة البنّيان ألا ترى أن من أراد أن يستجيد البناء بنى أذرعاً يسيرة ثم ترك البنّيان حتى يستقر ثم يبنى فوقه ولو بنى البناء كله في يوم واحد لم يكن بالذي يُستجاد وربما انهدم بسرعة وإن بقي كان غير محكم فكذلك المتعلم ينبغي أن يجعل لنفسه حداً كلما انتهى إليه وقف عنده حتى يستقر ما في قلبه ويريح بتلك الوقفة نفسه فإذا اشتهى التعلم بنشاط عاد إليه وإن اشتهاه بغير نشاط لم يعرض له^(٢) فإنه إذا فعل لم يثبت ما يتعلمه في قلبه أما إذا اشتهى مع نشاط يكون فيه ثبت في قلبه ما يسمعه وحفظه وكان ذلك بمثابة رجل يشتهي الطعام ولا تكون معدته نقية فإذا أكل ضره ولم يستمره وإذا اشتهى المعدة نقية استمر ما أكل وبان على جسمه. وفي الحديث أن رسول الله ﷺ دخل على عائشة وكان عندها امرأة فقال من هذه فقالت فلانة لا تنام الليل وذكرت من صلاتها فقال النبي

(١) انظر الفقيه والمتفقه للخطيب باب ذكر مقدار ما يحفظه المتفقه (٢/٤٨٣).

(٢) بل يعالج نفسه لينشط اه

ﷺ مَهْ عَلَيْهِمْ بِمَا تَطِيقُونَ فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا^(١). قَالَتْ^(٢) عَائِشَةُ
وَكَانَ أَحَبُّ الدِّينِ إِلَيْهِ الَّذِي يَدُومُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ أَهْ

وَمَعَ كُلِّ ذَلِكَ لَا يَسْتَفِيدُ الطَّالِبُ مِنَ الْعِلْمِ حَقَّ الْإِسْتِفَادَةِ حَتَّى يَعْمَلَ
بِمَا تَعَلَّمَ وَإِنَّمَا يُرَادُ الْعِلْمُ لِلْعَمَلِ كَمَا حَدَّثَنَا شَيْخُنَا الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
بِالْإِسْنَادِ إِلَى الْحَافِظِ أَبِي نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ»^(٣) قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ
أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ مَقْسَمٍ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْخَلَّالَ يَقُولُ سَمِعْتُ
الرَّبِيعَ يَقُولُ سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ مَرَارًا كَثِيرَةً يَقُولُ لَيْسَ الْعِلْمُ مَا حُفِظَ الْعِلْمُ
مَا نَفَعَ أَهْ وَإِنَّمَا يَنْتَفِعُ الطَّالِبُ إِذَا فَعَلَ مَا رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ^(٤) عَنْ سَيِّدِنَا عِيسَى
عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ تَعْلَمُ وَعَمَلٌ وَعَلَّمَ فَذَاكَ يُدْعَى عَظِيمًا فِي مَلَكَوتِ السَّمَاءِ
أَهْ وَمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٥) قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عِمَارَ الْحُسَيْنِ بْنِ حُرَيْثِ الْخَزَاعِيِّ
يَقُولُ سَمِعْتُ الْفَضِيلَ بْنَ عِيَّاضٍ يَقُولُ عَالِمٌ عَامِلٌ مُعَلِّمٌ يُدْعَى كَبِيرًا فِي
مَلَكَوتِ السَّمَاوَاتِ أَهْ وَمَلَائِكُ هَذَا كُلُّهُ^(٦) أَنْ يُؤَدَّى الْوَاجِبَاتِ وَيَجْتَنَّبَ

(١) قَالَ فِي الْفَتْحِ (١٠٢/١) وَالْمَلَالُ اسْتِثْقَالُ الشَّيْءِ وَنَفُورُ النَّفْسِ عَنْهُ بَعْدَ مَحَبَّتِهِ وَهُوَ مُحَالٌ
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِاتِّفَاقِ أَهْ

قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِنَّمَا أُطْلِقَ هَذَا عَلَى جِهَةِ الْمُقَابِلَةِ اللَّفْظِيَّةِ مُجَازًا كَمَا قَالَ
الْقُرْطُبِيُّ وَجِهَ مُجَازُهُ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا كَانَ يَقْطَعُ ثَوَابَهُ عَنْهُ يَقْطَعُ الْعَمَلُ مَلَالًا عَبْرَ عَنْ ذَلِكَ
بِالْمَلَالِ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ وَقَالَ الْهَرَوِيُّ مَعْنَاهُ لَا يَقْطَعُ عَنْكُمْ فَضْلُهُ حَتَّى
تَمَلُّوا سُؤَالَ فَتَزْهَدُوا فِي الرِّغْبَةِ إِلَيْهِ أَهْ

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى فِي بَابِ الْقَصْدِ فِي الْعِبَادَةِ وَالْجُهْدِ (١٧/٣) وَابْنُ مَاجَهَ فِي
سُنَنِهِ فِي بَابِ الْمَدَامَةِ عَلَى الْعَمَلِ.

(٣) انْظُرْ «حَلِيَةَ الْأَوْلِيَاءِ» (١٢٣/٩).

(٤) انْظُرْ تَرْجُمَةَ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدٍ مِنْ «حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (٩٣/٦).

(٥) انْظُرْ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْفَقْهِ وَالْعِبَادَةِ مِنْ كِتَابِ الْعِلْمِ فِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ (ح ٢٦٨٥).

(٦) مَلَائِكُ الْأَمْرِ بِالْفَتْحِ وَيَكْسُرُ قَوَامُهُ الَّذِي يَمْلِكُ بِهِ وَصِلَاحُهُ أَهْ انْظُرْ تَاجَ الْعُرُوسِ.

المحرّمات. أنبأنا شيخنا الهرري رحمه الله تعالى بإسناده إلى الحافظ أبي نعيم قال^(١) حدثنا عثمان بن محمد العثماني قال سمعت أبا بكر النيسابوري يقول سمعت الربيع بن سليمان يقول قال الشافعي يا ربيع رضى الناس غاية لا تدرك فعليك بما يصلحك فالزمه فإنه لا سبيل إلى رضاهم واعلم أنّ من تعلّم القرآن جلّ في عيون الناس ومن تعلّم الحديث قويت حجته ومن تعلّم النحو هيب ومن تعلّم العربية رقى طبعه ومن تعلّم الحساب جلّ رأيه ومن تعلّم الفقه نبّل قدره ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه وملاك ذلك كله التقوى اه وصدق القائل^(٢)

اعمل لنفسك صالحاً لا تحتمل بظهور قيل في الأنام وقال
فالخلق لا يرجى اجتماع قلوبهم لا بدّ من مثن عليك وقال اه

وأكثر العثرات من اللسان فقد صحّ في حديث الطبراني^(٣) أنّ ابن مسعود أمسك بلسانه فقال يا لسان قل خيراً تغنم واسكت عن شرّ تسلم من قبل أن تندم إني سمعت رسول الله ﷺ يقول أكثر خطايا ابن آدم من لسانه اه

(١) انظر ترجمة الإمام الشافعي في حلية الأولياء (٣/ ١٢٣).

(٢) انظر تاريخ قضاة الأندلس (١/ ٥٣).

(٣) انظر المعجم الكبير للطبراني (١٠/ ١٩٧).

وقد قال الله تعالى في سورة ق ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ (١٨) بينت الآية أنَّ كلَّ قولٍ يتلفظ به المرء يكتبه الملكان رقيبٌ وعتيدٌ سواءً كان هذا اللفظ خيراً أم شراً أم مباحاً. ويُعلم من ذلك أنَّ الإنسان يحاسبُ على نطقه فإنَّ نطقَ بالشرِّ جُوزيٌّ عليه وإن نطقَ بالخير كان له،

(وقد قال الله تعالى في سورة ق ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ (١٨) بينت الآية أنَّ كلَّ قولٍ يتلفظ به المرء يكتبه الملكان رقيبٌ وعتيدٌ سواءً كان هذا اللفظ خيراً أم شراً أم مباحاً) وذلك أنَّ «ما» حرفُ نفيٍّ و«قول» نكرةٌ والنكرة إذا جاءت في سياقِ النفيِّ وشبهه أفادت العمومَ^(١) فكانت الآيةُ لذلك مفيدةً أنَّ كلَّ قولٍ يتكلم به الشخص يكتبه الملكان إلا أنه قد جاء في النصوص ما يدلُّ على أنَّ المباحَّ والمكروهَ يُمحيان ولا يكونان يومَ القيامةِ في صحيفة الإنسان عندَ وزنِ أعماله.

(ويُعلم من ذلك أنَّ الإنسان يحاسبُ على نطقه) لأنَّ النطقَ من جملةِ الأعمال الاختيارية ولذلك قال نبيُّ الهدى عليه الصَّلاة والسلامُ مَنْ ضَمَنَ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ^(٢) وَمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ^(٣) ضَمَنْتُ لَهُ الْجَنَّةَ اهـ (فإنَّ نطقَ) الإنسان (بالشرِّ جُوزيٌّ عليه وإن نطقَ بالخير كان له) كما جاء

(١) (ق/١٨).

(٢) شبه النفي هو الاستفهام والنهي.

(٣) أي لسانه.

(٤) أي فرجة.

ولذلك قال العلماء إنَّ المسلم إذا تلفظ بكلمة الكفر في حال الاختيار من غير إكراه وعمداً من غير سبق لسانٍ مع كونه عاقلاً غير مجنون فإنه يخرج بذلك من الإسلام.

عن الصادق المصدوق عليه السلام إنك لا تزال سالماً ما سكّت فإذا تكلمت كُتِبَ لك أو عليك اهـ (ولذلك قال العلماء إنَّ المسلم إذا تلفظ بكلمة الكفر في حال الاختيار من غير إكراه وعمداً من غير سبق لسانٍ مع كونه عاقلاً غير مجنون فإنه يخرج بذلك من الإسلام) لآيات وأحاديث صرّحت بذلك منها قول الله تعالى في سورة براءة ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللهِ وَعَآيِنِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْنِدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿٦٦﴾﴾^(١) وقال سبحانه وتعالى في سورة براءة أيضاً ﴿يَخْلِفُونَ بِاللهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةً الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ ﴿٧٤﴾﴾^(٢) وقال عز وجل في سورة المائدة ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴿٣﴾﴾ وقال سبحانه وتعالى في سورة الكهف ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴿١﴾ فَيَمَّا يَتُنَزَّلُ بَاسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾ مَّنكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴿٣﴾ وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا ﴿٤﴾ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً

(١) (التوبة/ ٦٥-٦٦).

(٢) (التوبة/ ٧٤).

(٣) (المائدة/ ٧٣).

تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٥٠﴾ ﴿٥١﴾ فَجَعَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْحُكْمَ بِالْكَفْرِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ وَاسْتَحَقَّ الْعَذَابَ الْمُؤَبَّدَ فِي النَّارِ مُرَبُّوْطًا بِالنَّطْقِ طَوْعًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ؕ آخَرُ فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ مَنْ نَطَقَ بِالْكَفْرِ طَائِعًا لَا يَكْفُرُ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْخُرُوجَ مِنَ الْإِسْلَامِ بِذَلِكَ وَاعْتِقَادَ غَيْرِ الْإِسْلَامِ فَكَأَنَّهُ قَالَ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَبَلَغَهُ عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ غَيْرُ كَافٍ وَيَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ أَزِيدُهَا لِيَسْتَقِيمَ فَيَكُونَ بِذَلِكَ قَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَى رَبِّ الْعِزَّةِ وَشَرَطَ مَا لَمْ يَشْرِطْهُ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَكُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ.

وَقَدْ قَالَ ﴿٥٢﴾ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى شَتَمَنِي عَبْدِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ إِنَّ لِي وَلَدًا أَهَ فَبَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ هَذَا الْكَفْرَ بِهِ سَبْحَانَهُ شَتَمٌ لَهُ وَأَنَّ الشَّتْمَ كُفْرٌ وَلِذَلِكَ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ وَنَصَّ عُلَمَاؤُهَا عَلَى أَنَّ الْكَفْرَ يَحْصُلُ بِالْقَوْلِ كَمَا يَحْصُلُ بِالْفِعْلِ وَالْإِعْتِقَادِ.

أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِإِسْنَادِهِ إِلَى الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ الْبَيْهَقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ سَمَاعًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ مُوسَى الصِّيرْفِيِّ وَهُوَ سَمَاعًا عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْأَصَمِّ وَهُوَ سَمَاعًا عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيِّ وَهُوَ سَمَاعًا عَنْ إِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِ الْأُمِّ ﴿٥٣﴾ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِحَدِيثٍ لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ وَذَكَرَ مِنَ الثَّلَاثِ التَّارِكَ لِدِينِهِ إِنَّ

(١) (الكهف/١-٢-٣-٤-٥).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِلَفْظٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كَذَبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ وَشَتَمَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ فَرُزِعِمَ أَنِّي لَا أَقْدِرُ أَنْ أُعِيدَهُ كَمَا كَانَ وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ لِي وَلَدٌ فَسَبْحَانِي أَنْ أَتَّخِذَ صَاحِبَةً أَوْ وَلَدًا أَهَ.

(٣) انْظُرْ كِتَابَ الْأُمِّ بَابَ مَا حَرَّمَ بِهِ الدَّمُ مِنَ الْإِسْلَامِ (١٥٦/٦).

كلمة الكفر تُحِلُّ الدَّمَّ أَى بِحَكْمِ الرَّدَّةِ كَمَا يُحِلُّهُ الزَّنى بَعْدَ الإِحْصَانِ اه
 فجعلَ رضى الله عنه الحكمَ بالكفر متعلقًا بالكلمة ولم يَشْرطْ معها فعلًا
 ولا اعتقادًا، ومثل ذلك قال غيره من علماء الأمة، ففي الفتاوى الهندية^(١)
 ما نصُّه رجلٌ كفر بلسانه طائعًا وقلبه مطمئنٌ بالإيمان^(٢) يكون كافرًا
 ولا يكون عند الله مؤمنًا كذا فى فتاوى قاضىخان اه وقال^(٣) القُرونِيُّ
 الحنفى ولو تلفظ بكلمة الكفر طائعًا غير معتقد له يكفر لأنه راضٍ
 بمباشرة وإن لم يرَضَ بحكمه كالهازل به فإنه يكفر وإن لم يرَضَ بحكمه
 ولا يُعذر بالجهل اه وقال صاحب بدء الأمالي

ولفظ الكفر من غير اعتقادٍ بِطَوُّعِ رَدِّ دِينٍ باغْتِفَالٍ اه
 وقال تاج الدين بن السبكي فى الطبقات لا خلاف عند الأشعرى
 وأصحابه بل وسائر المسلمين أنَّ من تلفظ بالكفر أو فعل أفعال الكفار
 أنه كافر بالله العظيم مخلد فى النار وإن عرف بقلبه وأنه لا تنفعه المعرفة
 مع العناد ولا تغني عنه شيئًا ولا يختلف مسلمان فى ذلك اه
 وإنما استثنى المصنّف رحمه الله تعالى حال الإكراه لأنَّ المكره على
 التلفّظ بالكفر لا يكفر بذلك إلا أن ينشِرخ صدره بالكفر حين
 تلفّظه به وذلك لقول الله تعالى فى سورة النحل ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ

(١) انظر الفتاوى الهندية (٢/٢٨٣).

(٢) أى مصدق بالصحيح فالمقصود بالإيمان هنا المعنى اللغوى لا الشرعى لأن الشخص لا يكون مؤمنًا فى الشرع وكافرًا فىءإن.

(٣) انظر شرح الفقه الأكبر للقارى (ص ١٦٣).

مُظْمِنٌ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنْ اللَّهِ ^(١)،
 واستثنى رحمه الله سبق اللسان لما جاء في التَّصَوُّصِ مما يدلُّ على ذلك
 كحديث أحمد وغيره رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استُكْرِهُوا عليه
 اه والحديث الذي فيه ذِكرُ مَنْ أَضَاعَ دَابَّتَهُ التي عليها طعامه وشرابه
 في الصَّحْرَاءِ ثم رَجَعَتْ إِلَيْهِ فَقَالَ اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ سَبَقَ لِسَانُهُ
 بذلك وأخطأ من شِدَّةِ الفرج، واستثنى رحمه الله كذلك غير العاقل لما
 أجمعت عليه الأُمَّةُ من عدم تكليفه وما رُوِيَ في ذلك كحديث أحمد
 رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ
 وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ أَوْ يَعْقِلَ اه وَيُعْلَمُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا
 أَنَّ الصَّبِيَّ لَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ مَا يَتَلَفُظُ بِهِ مِنْ كُفْرٍ وَنَحْوِهِ مَا لَمْ يَبْلُغْ،
 ويناسبُ هنا أن نزيدَ حَكَمَ الصَّبِيِّ بَيَانًا فَلْيُعْلَمَ أَنَّ الْمَوْلُودَ مِنْ أَبَوَيْنِ
 مُسْلِمَيْنِ أَوْ مِنْ أَبَوَيْنِ أَحَدُهُمَا مُسْلِمٌ يُحْكَمُ لَهُ بِالْإِسْلَامِ بِالتَّبَعِيَّةِ، وَيُعْتَبَرُ
 الْفَقْهَاءُ أَحْيَانًا بِقَوْلِهِمْ إِنَّهُ مُسْلِمٌ أَوْ مُسْلِمٌ بِالتَّبَعِيَّةِ فَإِذَا مَاتَ قَبْلَ الْبُلُوغِ
 يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ فَيُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ
 الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ كَانَ صَدَرَ مِنْهُ كُفْرٌ وَلَمْ يَتَشَهَّدْ بَعْدَهُ لِأَنَّ الْقَلَمَ مَرْفُوعٌ
 عَنْهُ فَلَمْ يَزُلْ بِمَا صَدَرَ مِنْهُ الْحَكْمُ الَّذِي ثَبَتَ لَهُ بِالتَّبَعِيَّةِ، وَلَا يَخْرُجُ
 عَنْ هَذَا الْحَكْمِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ أَيْ أَنَّهُ إِذَا كَفَرَ بِاعْتِقَادٍ أَوْ فَعَلٍ أَوْ قَوْلٍ
 قَبْلَ الْبُلُوغِ لَا يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُرْتَدِّينَ بَلْ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ وَهَذَا
 مَعْنَى قَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ لَا تَصَحُّ رَدُّ الصَّبِيِّ فَاَلْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ
 عَلَى صُدُورِ الْكُفْرِ مِنْهُ حَكْمُ الرَّدَّةِ قَالَ النُّوويُّ فِي الْمُنْهَاجِ وَلَا تَصَحُّ
 رَدُّ صَبِيِّ وَمَجْنُونٍ اه قَالَ صَاحِبُ شَرْحِهِ الْمُسَمَّى مُغْنِي الْمَحْتَاجِ وَيُعْتَبَرُ فِي

مَنْ يَصِيرُ مُرْتَدًّا بِشَيْءٍ مِمَّا مَرَّ أَنْ يَكُونَ مَكْلَفًا مُخْتَارًا وَحِينَئِذٍ لَا تَصَحُّ رَدُّهُ صَبِيًّا وَلَوْ مُمَيِّزًا وَلَا رَدُّهُ مُجَنُونٍ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِمَا فَلَا اعْتِدَادَ بِقَوْلِهِمَا وَاعْتِقَادَهُمَا. تَنْبِيهُ الْمَرَادُ أَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمَا حُكْمُ الرَّدِّ وَالْأَلَا فَالرَّدُّ فَعَلٌ مَعْصِيَةٌ كَالزَّيْنِ فَكَيْفَ يَوْصَفُ بِالصَّحَّةِ وَعَدَمِهَا أَهْ وَلَوْ أَقْلَعَ الصَّبِيُّ عَنِ الْكُفْرِ الَّذِي ارْتَكَبَهُ وَكَرِهَهُ وَلَمْ يَنْوَ الرَّجُوعَ إِلَيْهِ وَبَلَغَ عَلَى الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ يَكُونُ قَدْ بَلَغَ مُسْلِمًا وَلَوْ لَمْ يَتَشَهَّدْ قَبْلَ الْبُلُوغِ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ لَهُ بِالْإِسْلَامِ بِالتَّبَعِيَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَلَغَ وَهُوَ عَلَى الْكُفْرِ كَأَن بَلَغَ مُجِبًّا لِلْكُفْرِ أَوْ عَازِمًا عَلَى فَعْلِهِ لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الطِّفْلِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْهَى طِفْلَهُ عَنِ الْكُفْرِ إِذَا صَدَرَ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا حَذَرُهُ زِيَادَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الرَّدِّ وَبَيَّنَّ لَهُ أَنَّهَا مُنَاقِضَةٌ لِلْإِسْلَامِ وَعَلَّمَهُ كَيْفَ يَرْجِعُ الْمُرْتَدُّ إِلَى الْإِسْلَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ فَعَلَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالنَّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ ذَلِكَ أَوْ يُسْتَحَبُّ احْتِمَالًا لِي مَالِ شَيْخُنَا الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَعْضِ مُصَنَّفَاتِهِ إِلَى الِاسْتِحْبَابِ وَأَفْتَى أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ بِالْوَجُوبِ وَكَانَ هَذَا الثَّانِي عَاخِرَ قَوْلِيهِ عِنْدَ الِاسْتِفْتَاءِ.

تَنْبِيهُ. مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَعْنَى قَوْلِهِمْ لَا تَصَحُّ رَدُّهُ الصَّبِيُّ قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّهُ لَا يَعْنِي أَنَّهُ تَصَحُّ مِنْهُ الصَّلَاةُ فِي حَالِ كَوْنِهِ مَا زَالَ وَاقِعًا فِي الْكُفْرِ كَاعْتِقَادِهِ تَشْبِيهُ اللَّهِ بِخَلْقِهِ بَلْ لَا بَدَّ أَنْ يُقْلَعَ عَنِ الْكُفْرِ لِتَصَحُّ مِنْهُ الصَّلَاةُ وَلَوْ لَمْ يَتَشَهَّدْ قَبْلَهَا فَإِنْ لَمْ يُقْلَعَ لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ وَلَا الْقُدُوءُ بِهِ فَإِنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَصَحُّ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ الْمَعْبُودَ وَلَا يَعِظُمُهُ.

هَذَا مَذْهَبُ السَّادَةِ الشَّافِعِيَّةِ وَأَمَّا السَّادَةُ الْحَنْفِيَّةُ فَقَالُوا تَصَحُّ رَدُّ الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ أَيْ الْمُمَيِّزِ وَلَكِنْ لَا يَقْتُلُهُ الْإِمَامُ قَبْلَ الْبُلُوغِ قَالُوا وَكَذَلِكَ يَصَحُّ إِسْلَامُهُ أَهْ

وأما صحة إسلام علي رضي الله عنه في صغره فلأن الأحكام كما قال البيهقي إنما تعلقت بالبلوغ بعد الهجرة عام الخندق وأما قبلها فهي منوطة بالتمييز وكان علي مميزاً حين أسلم.

وأما ولد المرتد فقد جمع أطراف كلام الشافعية في حكمه الحافظ أبو زرعة العراقي في نكته^(١) على الكتب الثلاثة المنهاج^(٢) والتنبيه^(٣) والحاوي^(٤) وخلاصته أنه إن كان له أصل مسلم فهو مسلم وإن لم يكن له أصل مسلم فاختلفوا فيه منهم من قال هو مسلم ومنهم من قال هو كافر أصلي ومنهم من قال هو مرتد ورجح الشيخ سراج الدين البلقيني أنه مسلم وقال إن الولد إذا انعقد من الكافرين الأصليين وله جد مسلم يجعل مسلماً تبعاً لجدّه فلأن يتبع حالة أبويه في الإسلام التي كانت قبل الردة أولى وتبعية الأبوين في غير الإسلام إنما تكون في كفر أصلي والتبعية في الردة ضعيفة أو مخالفة. وقد حكم النبي ﷺ بأن كل مولود يولد على الفطرة لم يخرج من ذلك إلا مولود الأبوين الكافرين الأصليين فيبقى ولد المرتدين على الفطرة فوجب أن يكون مسلماً. قال ونصوص الشافعي رضي الله عنه قاضية بذلك ثم بسطه ثم قال فوجب القول على مذهب الشافعي بأنه مسلم وبطل القول بأنه كافر أصلي لنصه في جميع كتبه على أنه لا يشي اه وبترجيح البلقيني أخذ شيخنا المصنف رحمه الله^(٥).

(١) المسقى «تحرير الفتاوى».

(٢) كتاب «منهاج الطالبين» للنووي.

(٣) كتاب «التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي.

(٤) كتاب «الحاوي الصغير» للقزويني.

(٥) انظر أحكام المرتد من كتاب «بغية الطالب لمعرفة العلم الديني الواجب».

وقد قسّم العلماء الكفر إلى ثلاثة أقسام **كفر اعتقادي**،

(وقد قسّم العلماء الكفر إلى ثلاثة أقسام) أولها **(كفر اعتقادي)**
مَحَلُّهُ الْقَلْبُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَذْرًا فَعَلَيْهِمْ
غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ (١٠٦) ﴿وَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا
بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾﴾ (١) أَيْ لَمْ يَشْكُوا وَمُلَخَّصُهُ أَنَّ كُلَّ اعْتِقَادٍ يَنَاقِضُ
الشَّهَادَتَيْنِ كَالشَّكِّ فِي اللَّهِ أَوْ فِي رَسُولِهِ أَوْ فِي الْقُرْآنِ أَوْ الْيَوْمِ الْآخِرِ أَوْ
الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ أَوْ اعْتِقَادِ قِدَمِ الْعَالَمِ وَأَزَلِيَّتِهِ أَوْ نَفْيِ عِلْمِ اللَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ
أَوْ قُدْرَتِهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ أَوْ حُصُولِ كُلِّ الْحَادِثَاتِ بِمَشِيئَتِهِ وَقَضَائِهِ وَقُدْرِهِ أَوْ
نِسْبَةِ الْجَسَمِيَّةِ إِلَيْهِ أَوْ الْحِجَمِ أَوْ الْحَرَكَةِ أَوْ السَّكُونِ أَوِ اللَّوْنِ أَوِ النَّطْقِ أَوْ
الْجُلُوسِ أَوِ الْاسْتِقْرَارِ أَوْ التَّمَكُّنِ فِي مَكَانٍ فَهُوَ كُفْرٌ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى
وَقَدْ عَدَّ ابْنُ جُرَيْزٍ فِي «الْقَوَانِينِ الْفَقْهِيَّةِ» أَشْيَاءَ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى كَوْنِهَا
مِنَ الْمَكْفُرَاتِ فَقَالَ لَا خِلَافَ فِي تَكْفِيرِ مَنْ نَفَى الرُّبُوبِيَّةَ أَوِ الْوَحْدَانِيَّةَ
أَوْ عَبَدَ مَعَ اللَّهِ غَيْرَهُ أَوْ كَانَ عَلَى دِينِ الْيَهُودِ أَوِ النَّصَارَى أَوِ الْمَجُوسِ أَوْ
الصَّابِئِينَ أَوْ قَالَ بِالْحُلُولِ أَوِ التَّنَاسُخِ أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ غَيْرُ حَيٍّ أَوْ غَيْرُ عَلِيمٍ
أَوْ نَفَى عَنْهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ - أَيْ مِنْ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ عَشْرَةِ الَّتِي يَجِبُ
عَلَى كُلِّ مَكْلَفٍ مَعْرِفَتُهَا - أَوْ قَالَ صَنَعَ الْعَالَمَ غَيْرُهُ أَوْ قَالَ هُوَ مَتَوَلِّدٌ مِنْ شَيْءٍ
أَوْ ادَّعَى مَجَالِسَةَ اللَّهِ حَقِيقَةً أَوْ قَالَ بِقِدَمِ الْعَالَمِ أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَوْ قَالَ
بِنُبُوَّةِ أَحَدٍ بَعْدَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ جَوَّزَ الْكَذِبَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ أَوْ قَالَ بِتَخْصِيصِ الرِّسَالَةِ بِالْعَرَبِ - أَيْ ادَّعَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

(١) (النحل/١٠٦).

(٢) (الحجرات/١٥).

وكفر فعلى وكفر لفظي

والسلام مرسل إلى العرب فقط- أو ادعى أنه يوحي إليه أو يدخل الجنة في الدنيا حقيقة أو كفر جميع الصحابة أو جحد شيئاً مما يُعلم من الدين ضرورة أو سعى إلى الكنائس بزيّ النصارى^(١) أو قال بسقوط العبادة عن بعض الأولياء أو جحد حرفاً فأكثر من القرآن^(٢) أو زاده أى عناداً أى مع معرفته أنه ليس منه أو غيره أى عناداً أو قال القرآن ليس بمُعْجِزٍ أو قال الثواب والعقاب معنويان أو قال الأئمة أفضل من الأنبياء اهـ

(و) ثاني أقسام الكفر (**كفر فعلى**) محله الجوارح كالسجود للشمس أو للقمر كما قال ربنا عز وجل ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ﴾^(٣) وملخصه أن كل فعل أجمع المسلمون أنه لا يصدر إلا من كافر فهو كُفْرٌ كالسجود للصنم والشيطان والنار ورقي المصحف في القاذورات والدّوس أو البصاق عليه وهو يعلم أنه المصحف وكذا من لبس شعار الكفر ودخل على هذه الحال أماكن عبادة الكفار مختلطاً بهم وهل مجرد لبس قلنسوة المجوس مثلاً يلتحق بذلك فيكون كُفْرًا ولو لم يصاحبه دخول معهم إلى معابدهم أو استحلال لذلك من غير ضرورة أو قصد تعظيم أو تبرُّك في ذلك خلاف والشافعية يقولون إن هذا بمجرد لا يكون كُفْرًا اهـ (و) ثالث الأقسام (**كفر لفظي**) محله اللسان كما يدل على ذلك آيات تقدمت وملخصه أن كل قول فيه استخفاف بالله أو

(١) أى دخل كنائسهم مختلطاً بهم لا بسأزيتهم الخاص بهم.

(٢) أى أنكر كونه من القرآن بعد معرفته بأنه منه.

(٣) (فصلت/ ٣٧).

ووضعوا قواعدَ يُعرفُ بها ما يُخرجُ من الأقوالِ أو الأفعالِ أو
الاعتقاداتِ عن الإسلامِ.

كتبه أو رسله أو ملائكته أو شعائره ومعالم دينه أو وعده أو وعيده فهو
كفرٌ وذلك كشتم الله والرسول عليه الصلاة والسلام والدين الإسلامى
والقرءان والكعبة وكالاستهزاء بالسُّنة أو الشريعة وذم العلوم الدينية فإن
من حصل منه مثل ذلك يكفر ولو لم يكن يعتقد بما قال من الكفر
أو لم ينو به الخروج من الإسلام. (ووضعوا) أي العلماء (قواعدَ يُعرفُ بها
ما يُخرجُ من الأقوالِ أو الأفعالِ أو الاعتقاداتِ عن الإسلامِ) وضمنوها
مصنفاتهم وضربوا لها أمثلةً زيادةً في إيضاحها وقصدوا من كل ذلك أن
ينزجر الناس عنها ويجتنبوها كما قال القائل [من الهزج]

عرفتُ الشرَّ لا للشرِّ رِ لكن لتوقيه
ومَن لم يعرفِ الشرَّ من الناس يقع فيه
ولهذا كان حذيفة بن اليمان يسأل رسول الله ﷺ عن الشر كما روى
البخارى^(١) في الصحيح عنه أنه قال كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن
الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يذركنى اهـ ولهذا أيضاً صنّف الفقهاء
من المذاهب الأربعة تصانيف في بيان الكفر والتحذير منه وتعدد
ألفاظه وبيان حكمها وأكثرهم تعداداً الحنفية كما قال الرافعي والنووي
وغيرهما.

وليس معنى ما تقدّم أن يشغل الطالب قلبه بتتبع هذه الأمثلة والتوسع

(١) رواه البخارى في صحيحه في باب علامات النبوة في الإسلام في كتاب المناقب.

في توليدها ولا أن يشحن المدرس دروسه التي يلقيها على عامة الناس بذلك
 فإن ذلك مخالف لسنن أهل العلم إذ عادتهم أن يُوردوا القاعدة ويحرصوا
 على أن يفهمها الطالب ثم يمثلون له بأمثلة تكفي ليرسخ فهم القاعدة
 في قلبه ولتتضح له على التمام مع استثناءاتها إن كان لها استثناء وعلى
 هذا المنهج جرت مصنفاتهم إلا بعضاً منها جمعوا فيها المكفرات تعداداً
 لتكون مرجعاً يرجع إليه كل من المفتي والقاضي عند الحاجة، ولم يصنفوها
 رحمهم الله تعالى لتسرد سرداً على عامة الناس ولا لتجعل متوناً تُشرح
 لهم وذلك لأن الكلمات المُكفِّرة بحر لا ساحل له لا يُستطاع إحصاؤها
 وتختلف المعاني التي يفهمها الناس منها كما تختلف نياتهم وقصودهم عند
 ذكرها فمن جعل من عامة الناس همّة تتبعها وإحصاءها وتوليد أمثلتها
 وشغل ذهنه بذلك صار كالذي يسبح في بحر لا ساحل له فإنه يتعب عما
 قريب ولذلك كان شيخنا المصنف رحمه الله تعالى كثيراً ما ينهى طلابه
 عن سلوك هذا الدرب ويحذّرهم مغبته ويقول لهم هو بحر لا ساحل له اه
 وإنما كان رحمه الله تعالى يُشدّد على تعليم عقائد أهل السنة ويكرّر ذكر
 قواعدها ويبيّنُها بالبرهان والدليل ويُعلّم القواعد التي يُعرف بها الكفر
 مع إيراد الأمثلة الكافية لإيضاحها ولا يجعل همّة في دروسه أن يشحنها
 بتعداد الأمثلة من أن من قال كذا يكفر ومن قال كذا يكفر ومن فعل
 كذا يكفر ومن فعل كذا يكفر بل يُركّز في درسه على إيضاح قاعدة
 أو تحذير من ضلالة وربما أورد مثلاً أو مثالين لزيادة إيضاح القاعدة
 وذلك لأن التجربة قد دلّت على أن شغل قلب المستمعين بالاسترسال في
 هذه الأمثلة فوق الحاجة يوصل كثيراً منهم إلى الوسواس الشديد بل ربما
 أوصله إلى الكفر والعياذ بالله تعالى. أخبرني بعض المشايخ من طلاب

شيخنا المصنف أنه سأل شيخنا رحمه الله إن كان يريد منه أن يقرأ عليه
 تفسير جزء تبارك بعد أن أنهى قراءة تفسير جزء عم يتساءلون فقال له
 نعم لأنه يشغل إخواننا عن الاشتغال بالسؤال عن حكم من قال كذا
 وحكم من قال كذا اه وأخبرني ءاخر أنه أخبر شيخنا رحمه الله برؤيا
 رءاها بعض الناس ملخصها أن الشيطان لم يستطع الدخول بين مريدي
 شيخنا للإفساد إلا من باب الأسئلة عن حكم من قال كذا وحكم من
 قال كذا فقال له شيخنا عندما سمع ذلك صدقت اه ولذلك قال رحمه الله
 في بعض نصائحه أوصيكم بأن تضيّقوا الكلام في المسائل التي فيها يكفر
 من قال كذا أو لا يكفر وبأن لا تتركوا إخوانكم يتوسعون فيها لأن
 الذي يتوسع في هذه القضايا يفتح عليه باب من الشر لا يدخل تحت الحصر
 وينشأ منه من المفساد ما لا يدخل تحت الحصر فإياكم وهذه الحصلة،
 بعد أن يعرف الإنسان القواعد التي تميز الكفر الاعتقادي والكفر
 الفعلي والكفر القولي فلا حاجة إلى الاسترسال في تتبع الأمثلة، فإياكم
 وإياها فإنها مهلكة كبيرة وقد أدّت بكثير من الناس إلى فساد القلب
 فبعد أن يبتلى الشخص بذلك يصير لا يتلذذ بعبادة لا يتلذذ بالصلاة ولا
 يتلذذ بغير ذلك من العبادات لأن الخواطر الرديئة تستولي على قلبه فيصير
 كإنسان وقع في لجة البحر وهو لا يعرف أن يسبح تأخذه موجة وترده موجة.
 انتهى كلامه^(١) وهو نفيس جدًا فرضى الله عنه ما أعلمه وأحكمه وما
 أوسع تجربته وما أحد بصيرته. ومن ظن على خلاف ما أرشد إليه شيخنا

(١) قاله شيخنا المصنف رحمه الله تعالى في النصف الأول من شهر ذي القعدة سنة ثمانية
 وأربعمئة وألف من الهجرة الموافق للخامس والعشرين من حزيران سنة ثمان وثمانين
 وتسعمائة وألف رومية.

رحمه الله أن هذا التوسّع طريقٌ لوقاية الناس من خطر المكفّرات فقد أخطأ السبيل فإنّ المُعدّد مهما عدّد من هذه الأمثلة فلا مطمع له في أن يُحيط بها ولا يُعشرها بل ولا بما دون ذلك فصار الإنسان الذي يستمع إليه عاجزاً عن وقاية نفسه إذا عرّض له قول أو فعل لم يسمع حكمه من قبل إلا إذا كان يعرف القاعدة التي تنطبق عليه ويُستنبط منها حكمه فصار الأساس في الحفظ والوقاية القاعدة لا الأمثلة فإذا كان الإنسان لم يفهم بعدُ حقّ الفهم القواعد التي يُميّز بها الكفر من غيره كان الذي ينبغي علينا أن نشغله بإفهامه القاعدة لا شغله بالأمثلة وإذا كان قد أحسن فهم القاعدة لم يبق من دأج لشغل ذهنه ووقته إلا بذكر أمثلة تُعينه على تثبيت فهم القاعدة ولا يُسترسّل له فيها إذ إنه يُميّز ما يعرض له من مثيلاتها ويعرف حكمها بحُسن فهمه للقاعدة فأى دأج بعد هذا إلى صرف الوقت فيها بدل الاستفادة من هذا الوقت في تحصيل فائدة جديدة، هذا فضلاً عن أن التوسّع فيها يصرفُ الذهن إلى التفكير بها واستنباط مسائل منها مُركّبة مُتخيلة لم تُحصل فيعتاد القلب تتبّعها لا بقصد نُصح إنسانٍ صدرت منه وأضرّت به بل لمُجرّد غلبة العادة فينفتح بذلك باب واسع أمام الشيطان والوسواس لشغل هذا القلب والتعكير عليه بما يضر ولا ينفع كما وصف شيخنا رحمه الله عز وجل.

نعم قد تشيعُ كفرية بين الناس في ناحية من النواحي فيُكرّر العالم التحذير منها مرّة بعد مرّة في دروسه ومجالسه بالنص عليها وهذا حسنٌ ليس داخلاً في ما كنا بصددّه بل هو إنكارٌ للمنكر الذي وقع وسدٌ للحاجة وقيامٌ بالواجب كما هو ظاهر.

هذا وربّما قال قائلٌ ممن ينسبُ نفسه إلى العلم ويظنُّ أنه قد حاز

مَنْ الْفَقِيهِ نَصِيْبًا أَنَا أَعْرِفُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ حَذَّرَ مِنَ الْكُفْرِ لَكِنِّي لَا
 أَكْفُرُ مَنْ تَلَفَّظَ بِالْكَفْرِ طَالَمَا هُوَ يَنْتَسِبُ إِلَى الْإِسْلَامِ بَلْ أَعَامِلُهُ مَعَامِلَةَ
 الْمُسْلِمِينَ وَيُظَنُّ أَنَّهُ يَسْلُكُ بِذَلِكَ مَسْلَكَ الْوَرَعِ وَيَتَمَسَّكُ بِطَرِيقِ الْإِحْتِيَاظِ
 وَهُوَ فِي هَذَا وَاهِمٌ خَاطِئٌ^(١) فَاتَّحَ لِبَابِ فُسَادٍ عَلَى مِصْرَاعِيهِ إِذْ هُوَ مُخَالَفٌ
 لِقَوْلِ رَبِّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ^(٢) وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ
 إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ
 ﴿٦٥﴾ لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿٦٦﴾ فَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَشْخَاصًا كَانُوا
 مَعْرُوفِينَ بِأَعْيَانِهِمْ وَبَيَّنَّ أَنَّهُمْ نَطَقُوا بِالْفَاطِظِ هِيَ كُفْرٌ وَأَنَّهُمْ سُمُّوا كُفَّارًا
 لِذَلِكَ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ^(٣) أَيُّمَا أَمْرٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا
 أَحَدُهُمَا إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعْتَ عَلَيْهِ أَهْ فِي الْحَدِيثِ إِطْلَاقَ الْكُفْرِ
 عَلَيْهِ وَوَصْفُهُ بِهِ إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَهَذَا الْقَائِلُ يَرُدُّ هَذَا الْحَدِيثَ وَيُكَذِّبُهُ.
 كَمَا أَنَّ هُنَاكَ أَحْكَامًا خَاصَّةً بِالْمُسْلِمِينَ لَا تَشْمَلُ غَيْرَهُمْ وَهَذَا الْقَائِلُ
 يُدْخِلُ بِمَا يَقُولُ غَيْرَهُمْ مَعَهُمْ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَحْكُمُ لِلْكَافِرِ بِالْإِيمَانِ عَلَى خِلَافِ
 مَا أَمَرَ بِهِ الرَّحْمَنُ وَيُلْبِسُ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ الْحَدَّ الْفَاصِلَ بَيْنَ الْكُفْرِ
 وَالْإِسْلَامِ فَيَصِيرُ هُوَ وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى قَوْلِهِ وَأَخَذَ بِهِ ضَائِعِينَ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ
 يُمَيِّزُوا بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ وَلَا أَنْ يَفَرُقُوا مُسْلِمًا مِنْ كَافِرٍ وَلَا مُؤْمِنًا مِنْ
 غَيْرِ مُؤْمِنٍ عَلَى خِلَافِ مَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ اللَّهَ
 تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ أَمَرَنَا بِاجْتِنَابِ الْكُفْرِ وَمَنْ لَمْ يُمَيِّزِ الْكُفْرَ مِنَ الْإِسْلَامِ

(١) مِنَ الْخَطْبَةِ أَيِ الْإِثْمِ فَخَاطِئٌ مَعْنَاهُ إِثْمٌ.

(٢) (التوبة/٦٥).

(٣) انظر باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر من كتاب الإيمان في صحيح مسلم (ج ٦٦٦٤).

كَيْفَ يَجْتَنِبُهُ، وَوَصَفَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ فِي الْقُرْآنِ بِأَنَّهُمْ إِخْوَةٌ
وَمَنْ يَدْعِي الْعَجْزَ عَنِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ كَيْفَ يَعْمَلُ بِهَذِهِ الْآيَةِ.
وَحُضَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى التَّوَادِّ وَالتَّرَاحُمِ وَأَنْ يَكُونُوا كَالْجَسَدِ
الْوَاحِدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عَضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْأَعْضَاءِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى فَمَنْ
جَاهِلٌ مَنْ هُوَ الْمُؤْمِنُ وَمَنْ هُوَ الْكَافِرُ كَيْفَ يَعْمَلُ بِهَذَا الْأَمْرِ النَّبَوِيِّ.

وَأَمَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى النَّبِيَّ ﷺ وَالْمُسْلِمِينَ بِأَوَامِرٍ تَتَعَلَّقُ بِالْكَفَارِ
فَمَنْ زَعَمَ الْعَجْزَ عَنِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ كَيْفَ يَعْمَلُ بِهَذِهِ الْأَوَامِرِ
كَحَدِيثِ النَّسَائِيِّ^(١) مَرْفُوعًا لَا تَقُولُوا لِلْمَنَافِقِ سَيِّدُنَا فَإِنَّهُ إِنْ يَكُ سَيِّدَكُمْ
فَقَدْ أَسْخَطْتُمْ رَبَّكُمْ أَهْ

وَشَرَعَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ ﷺ
أَحْكَامًا خَاصَّةً بِالْمُرْتَدِّينَ فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ عَلَى مَرْتَكِبِ الرَّدَةِ بِأَنَّهُ
مُرْتَدٌّ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ اللَّهِ وَعَطَّلَ الْعَمَلَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنَعَ الْعَمَلَ
بِالشَّرْعِ الشَّرِيفِ.

وَقَدْ ارْتَدَّ أَنَاسٌ فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يَقُلْ
أَبُو بَكْرٍ أَنَا لَا أَحْكُمُ عَلَيْهِمْ بِالرَّدَةِ بَلْ أَتْرُكُ أَمْرَهُمْ إِلَى الْآخِرَةِ وَإِنَّمَا
انْتَضَى سَيْفُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَوَاجَهُهُمْ بِحَدِّهِ وَبِالرُّمَحِ وَسِنَانِهِ، وَحَصَلَ بَعْضُ
الْحَوَادِثِ فِي زَمَنِ سَيِّدِنَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَنَاسٍ يُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ
وَلَا يَنْتَسِبُونَ إِلَى غَيْرِهِ فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنْ قَالُوا كَذَا وَكَذَا فَأَجْرُوا
عَلَيْهِمْ حُكْمَ الرَّدَةِ، وَكَفَرَ أَنَاسٌ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُدَّعِينَ أَنَّ مَا

(١) انظر النهي عن أن يقال للمنافق سيدنا من كتاب عمل اليوم والليلة في سنن النسائي
الكبرى (ج ١٠٠٧٣).

أَتَوَّابِهِ لَا يَخَالِفُ الدِّينَ فَكَفَرَهُمْ عَلَى بِأَشْخَاصِهِمْ وَأَعْيَانِهِمْ وَأَمَرَ بِأَحْرَاقِهِمْ
فَأَحْرَقُوا، وَصَدَرَ مِنْ أَنَابِيسٍ فِي أَيَّامِ الْأَثَمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ أُمُورٌ مِنَ الْمُكْفَرَاتِ
مَعَ انْتِسَابِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَحُكِمَ الْأَثَمَةُ عَلَيْهِمْ بِأَعْيَانِهِمْ بِالْكَفْرِ وَالرَّدَّةِ
فَقَالَ الْإِمَامُ الْأَوْزَاعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي غِيلَانٍ إِنَّهُ كَافِرٌ وَطَلَبَ مِنَ الْخَلِيفَةِ
أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهِ حُكْمَ الْمُرْتَدِّ، وَصَرَخَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِكَفْرِ
جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، وَحُكِمَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِرَدَّةٍ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ حُصُولَ
الشَّرِّ فِي هَذَا الْعَالَمِ بِغَيْرِ مَشِيئَةِ اللَّهِ وَأَنَّ الْعَبْدَ هُوَ خَالِقُ فِعْلِهِ وَصَرَخَ بِأَنَّ
أَيَّ إِنْسَانٍ يَقُولُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ فَإِنَّهُ يَسْتَتَابُ فَإِنْ لَمْ يَتُبْ أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ
الرَّدَّةِ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مُوَطَّئِهِ مُقَرَّرًا وَمُوَافِقًا،
وَقَالَ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِحَفْصِ الْفَرْدِ فِي وَجْهِهِ لَقَدْ كَفَرْتَ
بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَذَلِكَ فِي مَا حَدَّثَنِيهِ شَيْخِي الْهَرَرِيُّ بِالإِسْنَادِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ^(١) عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَرَادِيِّ أَنَّهُ حَضَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ
الْحَكَمِ وَيُوسُفُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ يَزِيدَ وَحَفْصُ الْفَرْدِ وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يُسَمِّيهِ
الْمُنْفَرِدَ^(٢) فَسَأَلَ حَفْصُ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ فَقَالَ مَا تَقُولُ فِي الْقُرْءَانِ
فَأَبَى أَنْ يُجِيبَهُ فَسَأَلَ يُونُسُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ يَزِيدَ فَلَمْ يُجِبهُ وَكِلَاهُمَا أَشَارَ إِلَى
الشَّافِعِيِّ فَسَأَلَ الشَّافِعِيُّ فَاحْتَجَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَطَالَتْ فِيهِ الْمُنَازَعَةُ فَأَقَامَ
الشَّافِعِيُّ الْحُجَّةَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْقُرْءَانَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ^(٣) وَكَفَّرَ حَفْصًا

(١) انظر الكلام عن مذهب الشافعي في القرءان من كتاب «آداب الشافعي ومناقبه» لابن
أبي حاتم الرازي.

(٢) أي الشاذ.

(٣) أي أن كلام الله تعالى القائم بذاته الذي هو صفته غير مخلوق وليس المراد هنا اللفظ
العربي المنزَّل على النبي ﷺ فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ وَالْحُرُوفَ وَاللُّغَاتَ مَخْلُوقَةٌ بَلَا شَكٍّ كَمَا يُعْلَمُ
ذَلِكَ بِالْحَسَنِ.

الفرد. قال الربيع فلقيتُ حفصًا الفردَ في المجلس بعدُ فقال أراد الشافعي قَتْلِي اه ولم يكن حفصٌ إلا مُدْعيًا للإسلام بل وللعلم الواسع في الدين، وواجه الإمام أحمدُ رضى الله عنه رسولَ الخليفة المعتصم إليه بالتكفير له فقيل له هذا رسولُ الخليفة فقال إنَّ هذا كفرٌ بالله^(١) اه

وعلى مثل ذلك درج الأئمة والعلماء الذين جاؤوا بعد هؤلاء فمن أراد أن يسلك غير مسلكهم وينهج غير منهجهم فقد رضى لنفسه مُشاقَّةَ شرع الله ورسول الله وأن يسلك غير سبيل المؤمنين فصار كما قال الله تعالى في سورة النساء ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٢). والعجب من هؤلاء الناس إذا سرق الإنسان قالوا عنه سارق وإذا ظلم قالوا ظالم وإذا زنى قالوا زان وذلك لأن معنى السارق من قام به فعل السرقة ومعنى الظالم من قام به فعل الظلم ومعنى الزانى من قام به فعل الزنى وكذلك الكاذب معناه من قام به فعل الكذب فما الذى يمنعهم من أن يقولوا فى من وقع فى الكفر وقام به فعل الكفر إنه كافر طالما أن هذا ما تُعطيه اللغة وهو الذى يحكم به الشرع، وأى ورع يدعون فى مسلك خالفوا فيه رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين وسائر الصحابة الكرام والأئمة المهديين، وماذا يقولون فى ما فعله محمد بن الحسن وأبو يوسف وزفر ومحمد بن جرير الطبري وأبو الليث السمرقندي وظهير الدين البخاري والقاضي عياض والمتولي والقاضي حسين والصدر الشهيد والنسفي والرافعي والنووي وقاضي خان ونظام الدين المرغيناني والبدر الرشيد وابن حجر الهيتمي

(١) انظر «مناقب أحمد» لابن الجوزي (ص ٢٨٤).

(٢) (النساء/١١٥).

وابن الجوزي والبهوتي والشيخ زكريا الأنصاري والملا علي القاري وغيرهم
من الذين عدّوا في مصنفاتهم الكلمات الكفرية أو أفردوها بالتصنيف
وبيّنوا بصريح اللفظ أنّ من وقع منه شيء منها فهو بعينه كافر خارج
عن الإسلام حتى قال الحافظ الزبيدي في شرح الإحياء وقد ألف فيها
غير واحد من الأئمة من المذاهب الأربعة رسائل وأكثروا في أحكامها اهـ
هل يقول هؤلاء المنتظعون المحدثون بأنّ مسلك كلّ هؤلاء كان باطلاً
على خلاف الورع حتى جاؤوا هم فعرفوا من الورع ما جهل كلّ هؤلاء
ما أظنّهم يتجرّؤون على ذلك فإذا تجرّؤوا فقد شهِروا أنفسهم بالانحراف
ونادوا على أنفسهم بالشذوذ.

القاعدة الأولى

مَنْ أَنْكَرَ مَا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ أَى مَا عُلِمَ عِلْمًا ظَاهِرًا يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ الْعُلَمَاءُ وَالْعَامَّةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَفَرُوا وَلَوْ كَانَ هَذَا الْمُنْكَرُ جَاهِلًا بِأَنَّ كَلَامَهُ يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ

وَلِنَشْرَحَ بَيَانٍ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمَهْمَةِ

(القاعدة الأولى)

(مَنْ أَنْكَرَ مَا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ) أَى عِلْمًا يَحْضُرُ فِي قَلْبِ الشَّخْصِ بِمَجَرَّدِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَيْهِ وَذَلِكَ لِكثَرَةِ تَكَرُّرِهِ عَلَى مَسْمَعِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ فَشَابَهُ بِذَلِكَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيُّ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ مَا يُعْلَمُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ أَى عِلْمًا مُشَابِهًا لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ لَا أَنَّهُ مَعْلُومٌ ضَرُورَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ (أَى) هُوَ (مَا عُلِمَ عِلْمًا ظَاهِرًا يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ الْعُلَمَاءُ وَالْعَامَّةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) فَتَمَّ جَعْدًا^(١) مِثْلَ هَذَا الْأَمْرِ (كَفَرَ) كَمَا نَصَّتْ عَلَيْهِ كُتُبُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ كَرُوضَةِ الطَّالِبِينَ لِلنُّوْوِيِّ الشَّافِعِيِّ وَرِدِّ الْمُحْتَارِ لِابْنِ عَابِدِينَ الْحَنْفِيِّ وَشَرْحِ خَلِيلٍ لِمُحَمَّدٍ عَلِيٍّ^(٢) الْمَالِكِيِّ وَشَرْحِ مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ لِلْبُهَوِيِّ الْحَنْبَلِيِّ وَغَيْرِهَا (وَلَوْ كَانَ هَذَا الْمُنْكَرُ جَاهِلًا بِأَنَّ كَلَامَهُ يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ) كَمَا بَيَّنَّهُ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي «الشَّفَا» وَالْمَلَّا عَلَى الْقَارِئِ فِي «شَرْحِ الْفَقْهِ

(١) أَى أَنْكَرَ بَعْدَ أَنْ عُرِفَ.

(٢) هَكَذَا ضَبَطَهُ هُوَ فِي مُوَصَّلِ الطَّلَابِ مِنْ كُتُبِهِ النُّحْوِيَّةِ أَمْ

كَأَنَّ قَالَ إِنَّ شُرْبَ الْخَمْرِ حَلَالٌ بَعْدَمَا عَرَفَ حُرْمَتَهُ فِي الشَّرْعِ
وَإِنْ كَانَ يَجْهَلُ أَنَّهُ يَكْفُرُ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ،

الأكبر» والدُّسُوقُ^(١) في «حَاشِيَتِهِ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ
فِي مَصْنَفَاتِهِمْ وَذَلِكَ كَانَ يَزْعَمُ أَنَّ الْأَحْكَامَ الْوَضْعِيَّةَ الَّتِي تَخَالِفُ الشَّرِيعَةَ
عَدْلٌ وَحَقٌّ وَصَوَابٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِذَلِكَ كَافِرًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مِنْ غَيْرِ ارْتِيَابٍ^(٢)
قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْكَتَّانِيِّ لِأَنَّ ذَلِكَ خِلَافٌ مَا عَلَّمَ ضَرُورَةً
كِتَابًا وَسُنَّةً وَاجْتِمَاعًا مِنْ ذِمَّهَا أَى ذِمَّ هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَالتَّشْنِيعِ عَلَيْهَا وَأَنَّ
الْعَدْلَ مُحْصُورٌ فِي شَرِيعَةِ اللَّهِ الَّتِي حَوَاهَا كِتَابُهُ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ ﷺ قَالَ تَعَالَى
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ
وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٣) اهـ وَ(كَأَنَّ قَالَ
إِنَّ شُرْبَ الْخَمْرِ حَلَالٌ بَعْدَمَا عَرَفَ حُرْمَتَهُ فِي الشَّرْعِ) كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ
سَيِّدُنَا عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ (وَإِنْ كَانَ) الْمُسْتَحِيلُ (يَجْهَلُ أَنَّهُ يَكْفُرُ
بِقَوْلِهِ ذَلِكَ) لِأَنَّ عِلَّةَ التَّكْفِيرِ تَكْذِيبُهُ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَجَهْلُهُ الْمَذْكُورُ لَا
يَنْفِي وَلَا يَمْنَعُ أَنَّهُ قَدْ كَذَّبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ كَفَرَ بِلَا شَكٍّ.
قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ^(٤) ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ
فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْنَلْغَهُ مَأْمَنُهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٥) قَالَ

(١) نسبة لدسوق كصبور وقد يُضمُّ أوله. تاج العروس.

(٢) أما مجرد الحكم بها من غير ادعاء أنها تساوى حكم الشرع أو تفضله فليس كفرًا وإن كان
حرامًا من غير شك.

(٣) (النحل/ ٩٠).

(٤) (التوبة/ ٦).

لَكِنْ مَنْ كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ أَيْ أَسْلَمَ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ كَانَ
يُشْبِهُ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ كَانَ نَشَأَ فِي بَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ

الطبريُّ في تفسيره^(١) يقول تعالى ذِكْرُهُ لِنَبِيِّهِ وَإِنْ اسْتَأْمَنَكَ يَا مُحَمَّدُ مِنَ
المشركين الذين أمرتكَ بقتالهم وقتلهم بعد انسلاخ الأشهر الحُرِّمِ أَحَدٌ
ليسمعَ كلامَ الله منك وهو القرآن الذي أنزله الله عليك ﴿فَاجِرُهُ﴾ يقول
فَأَمَّنَهُ ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ وَتَتْلُوهُ عَلَيْهِ ﴿ثُمَّ أُنْزِلَتْهُ مَأْمَنُهُ﴾ يقول ثم
رُدُّهُ بعد سماع كلام الله إِنْ هُوَ أَبِي أَنْ يُسَلِّمَ وَلَمْ يَتَّعِظْ بِمَا تَلَوْتُهُ عَلَيْهِ مِنْ
كلام الله فَيُؤْمِنُ إِلَى مَأْمَنِهِ أَهْ قَالَ ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يقول
تفعل ذلك بهم مِنْ إعطائك إياهم الأمان ليسمعوا القرآن وردك إياهم إِذْ
أَبَوْا الْإِسْلَامَ إِلَى مَأْمَنِهِمْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ قَوْمٌ جَهْلَةٌ لَا يَفْقَهُونَ عَنْ اللَّهِ حُجَّةً
وَلَا يَعْلَمُونَ مَا لَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ لَوْ ءَامَنُوا وَمَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْوِزْرِ وَالْإِثْمِ
لَتَرَكَهُمُ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ أَهْ فَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ عَذْرًا بِجَهْلِهِمْ وَلَا أَعْفَاهُمْ
مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ بَلْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ وَلَمْ يُغْفِهِمْ مِنْ
نَضْبِ الْقِتَالِ ضِدَّهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَا جَعَلَ لَهُمْ أَمَانًا بِسَبَبِ عَدَمِ عَلَيْهِمْ إِلَّا
إِذَا أَرَادَ أَحَدُهُمْ دُخُولَ دَارِ الْإِسْلَامِ لِسَمَاعِ الْحَقِّ فَيُؤْمِنُ إِلَى حِينِ سَمَاعِهِ
وَرُدُّهِ إِلَى حَيْثُ يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ أَيْ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ (لَكِنْ مَنْ كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ
بِإِسْلَامٍ أَيْ أَسْلَمَ مِنْ قَرِيبٍ) وَلَمْ يَخَالِطِ الْمُسْلِمِينَ فِي حَالِ كُفْرِهِ بِحَيْثُ
عَرَفَ الْأُمُورَ الظَّاهِرَةَ مِنْ دِينِهِمْ (أَوْ كَانَ يُشْبِهُ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ كَانَ
نَشَأَ فِي بَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ) أَيْ عَمَّنْ يَعْلَمُ الْحُكْمَ الَّذِي قَالَ بِخِلَافِهِ

(١) انظر «تفسير الطبري» (١٤/١٣٨).

أو نشأ بين المسلمين ولكن لم يتردد على سَمْعِهِ الحكمُ الذي أنكره فإنه لا يكفر بشرط أن يكون غير عالم بورود الحكم الذي أنكره في دين الإسلام، هذا إن لم يكن الأمر الذي أنكره نحو تنزيه الله عن الشبيه وتنزيهه عن التحيز في الجهة والمكان وتبرئة الأنبياء من الخيانة والسفاهة، وأما من نسب إلى الله تعالى المكان أو الجهة أو صفات المخلوقات أو نسب

(أو نشأ بين المسلمين ولكن لم يتردد على سَمْعِهِ الحكم الذي أنكره) بحيث ظهر له أن المسلمين على خلاف ما قال (فإنه لا يكفر) أي (بشرط أن يكون غير عالم بورود الحكم الذي أنكره في دين الإسلام) كما تقدم وقد بين كثير من العلماء هذا الأمر منهم البيهقي في السنن الكبرى والعمراني في البيان والنووي في الروضة والأردبيلي في الأنوار وابن الوكيل في الأشباه والنظائر وغيرهم من الشافعية ومثلهم ذكر ابن أمير الحاج الحنفى في التقرير والتحبير والبهوتي الحنبلى في الرّوض المربع وغيرهم. (هذا) كله في إنكار حكم فرعى^(١) أي (إن لم يكن الأمر الذي أنكره نحو تنزيه الله عن الشبيه وتنزيهه عن التحيز في الجهة والمكان) وتنزيهه عن الصورة والهيئة والشكل واللون والحدّ والعجز والسّفه وصفات المخلوقين (و) نحو (تبرئة الأنبياء من الخيانة والسفاهة) والردالة ونحو ذلك من الصفات الخسيسة (وأما من نسب إلى الله تعالى المكان أو الجهة أو الشبيه أو الصورة أو الهيئة أو السّفه أو العجز) (أو صفات المخلوقات أو نسب

إلى الأنبياءِ الفسوقِ أو الرذالة أو الخيانة أو السفاهة فإنه يكفر
ولو كان حديث عهدٍ بإسلام أو متأولاً لأن تجويزَ النقائصِ
المذكورة على الله تعالى ينقضُ الإيمانَ بالله، وتجويزَ النقائصِ
الأنفةِ الذكرِ على الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام ينقضُ الإيمانَ
برسولِ الله ﷺ.

إلى الأنبياءِ الفسوقِ) بارتكاب الكبائر (أو الرذالة) وهي مصدر رذّل أى
سأت أخلاقه (أو الخيانة) وهي ضد النصيحة وتكون في المال وغيره
(أو السفاهة) وهي خفة الحليم أو عدمه أو الجهل وهو التصرف بخلاف
الحكمة وهو قريب بعضه من بعض (فإنه يكفر ولو كان حديث عهدٍ
بإسلام أو متأولاً) بعض الآيات أو الأحاديث على غير معناها لضعف فهم
أو علم (لأن تجويزَ النقائصِ المذكورة على الله تعالى ينقضُ الإيمانَ بالله)
إذ إن من جوز ذلك لم يعرف الله تعالى على ما يجب فلا يكون مؤمناً
به عز وجل (و) لأن (تجويزَ النقائصِ الأنفةِ الذكرِ) من الفسوقِ وما ذكر
بعده (على الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام ينقضُ الإيمانَ برسولِ الله ﷺ)
إذ إن من قال بمثل ذلك كان غير عارف بالرسول ﷺ على ما يجب فكان
غير مؤمن به ومن ترك الإيمان بالله أو الإيمان برسولِ الله ﷺ فهو كافر
بلا شك كما قال ربنا عز وجل ﴿وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا
لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا﴾ (١).

(و) عمّد المصنّف رحمة الله عليه لزيادة بيان القاعدة التي قدّمها فقال

وأصول الدين على قسمين قسم من خالفه ولو مع الجهل
بوروده في الشرع لا يصح إيمانه بالله أو برسول الله (صلى الله عليه وسلم) وذلك
كتنزه الله عن الشبيه والمثيل وتنزه الأنبياء عن الدناءة والردالة،
فمن أنكر بقلبه أو بلسانه أصلاً من أصول هذا القسم فإنه
يكفر سواء كان قريب عهد بالإسلام أم لا نشأ بين المسلمين أم
لا متأولاً أم لا.

(أصول الدين) أي العقائد التي يجب الجزم بها (على قسمين قسم) يتعلق
بأصل معنى الشهادتين (من خالفه ولو مع الجهل بوروده في الشرع لا يصح
إيمانه بالله أو برسول الله (صلى الله عليه وسلم) وذلك) كاعتقاد وجود الله ووجدانيته وقدمه
وقيامه بنفسه وبقائه وحياته وعلمه ومشيتته وقدرته وسمعه وبصره وكلامه
(وكتنزه الله عن الشبيه والمثيل) والاعتقاد بنبوة سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وتنزه
الأنبياء عن الدناءة والردالة) والكفر والفسوق والسفاهة (فمن أنكر
بقلبه أو بلسانه أصلاً من أصول هذا القسم فإنه يكفر سواء كان قريب
عهد بالإسلام أم لا نشأ بين المسلمين أم لا متأولاً) لاية أو حديث بسوء
فهم (أم لا) وذلك لأنه خرج بمثل هذا الإنكار عن الإيمان والإسلام
ونزل عن أقل قدر لا بد من تحصيله ليكون الإنسان مؤمناً مسلماً^(١). وإنما
قال المصنف رضى الله عنه فمن أنكر إلخ لأن الذي يناقض أصل الإيمان
في هذه المسائل هو الإنكار والرد وأما مجرد خلو ذهن عن كثير منها

(١) سواء كان عارفاً أنه يكفر بهذه المخالفة أم لا لأن الجهل ليس عذراً هنا كما أخرج عن
عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أمراء الأجناد تفقهوا في الدين فإنه لا يعذر أحد باتباع
باطل وهو يرى أنه حق ولا بترك حق وهو يرى أنه باطل اهـ

فلا يُخْرِجُ صَاحِبَهُ مِنْ دَائِرَةِ الْإِيمَانِ فَإِنَّ مِنْ أَعْتَقَدَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْطُرَ بِبَالِهِ بِالتَّعْيِينِ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَصِيرٌ مَثَلًا أَوْ سَمِيعٌ أَوْ مُتَكَلِّمٌ أَوْ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مُنْزَهُونَ عَنِ الْخُصَاسَةِ وَمَنْ غَيْرِ أَنْ يَعتقدَ فِي الْآنِ نَفْسِهِ مَا يَخَالِفُ ذَلِكَ يَكُونُ مُسْلِمًا وَإِنْ كَانَ يَقَعُ فِي الْمَعْصِيَةِ بِإِهْمَالِ تَعَلُّمِ الْقَدْرِ الَّذِي فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أُمُورِ الْإِعْتِقَادِ.

وَلَا يُشْتَرِطُ لَصَحَّةِ إِيْمَانِهِ وَإِسْلَامِهِ أَنْ يَكُونَ عَنِ اسْتِدْلَالٍ إِجْمَالِيٍّ أَوْ تَفْصِيلِيٍّ بَلْ يَصَحُّ إِيْمَانُهُ تَقْلِيدًا إِذَا كَانَ عَنْ جُزْمٍ بَلَا تَرَدٍّ مَعَ الْمَعْصِيَةِ لِتَرْكِهِ الْاسْتِدْلَالَ الْوَاجِبَ فَإِنَّ الْاِكْتِفَاءَ بِالتَّقْلِيدِ فِي أَصُولِ الْعَقِيدَةِ مَذْمُومٌ قَالَ رَبَّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ إِخْبَارًا عَنِ الْكُفَّارِ ﷻ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَتْ آبَاءُؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ ﴿١٧١﴾ فذَمَّ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْكُفَّارَ عَلَى التَّقْلِيدِ فِي أُمُورِ الْعَقِيدَةِ بَلَا دَلِيلٍ أَوْ بُرْهَانٍ فَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ طَلَبَ الدَّلِيلِ فِي أَمْرِ الْإِعْتِقَادِ مَأْمُورٌ بِهِ. وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَعْرِفَ الْأَدْلَةَ التَّفْصِيلِيَّةَ الَّتِي يَذْكُرُهَا الْمُتَكَلِّمُونَ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنْ لَا يَخْلَوْا عَنْ مَعْرِفَةِ دَلِيلٍ وَلَوْ إِجْمَالِيًّا فِي ذَلِكَ كَأَنْ يَقُولَ فِي قَلْبِهِ أَنَا وَجِدْتُ بَعْدَ أَنْ لَمْ أَكُنْ وَهَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْعَالَمِ وَمَا وَجَدَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ بِحَاجَةٍ لِخَالِقٍ يُوجِدُهُ فَالنتيجة أن هذا العالم لا بد له من موجد أوجده فهذا ومثله مَنْ الْاسْتِدْلَالِ الَّذِي سَمَّاهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِالْإِسْتِدْلَالِ الطَّبِيعِيِّ لَا يَخْلُو عَنْهُ قَلْبُ مُسْلِمٍ غَالِبًا وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ إِيْمَانٍ الْمُقْلَدِ مِثَالُهُ أَنْ يَنْشَأَ إِنْسَانٌ فِي صَحْرَاءٍ نَائِيَةٍ أَوْ شَاهِقٍ جَبَلٍ لَمْ يَبْلُغْهُ قَطُّ أَمْرُ الْإِيْمَانِ بِالْخَالِقِ فَيَمُرُّ بِهِ يَوْمًا

وأما القسم الثاني فهو على قسمين أيضًا القسم الأول ما كان من الأصول معلومًا من الدين بالضرورة كالإيمان بعذاب القبر للكافر فيكفر منكره والشاك فيه.

أناس من الأفاضل فيرى من حسن سيرتهم وسمتهم^(١) ما يجعله يجعلهم عن الخطأ في العقيدة فيسلم تقليدًا لهم من غير أن يخطر بباله استدلال عقلي بالمرّة فمثل هذا إذا صدر من إنسان عن جزم لا تردد فيه حكم بصحة إيمانه كما تقدم، وما نسبته بعض المشوشين من أهل الزيغ إلى الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه من القول بعدم صحة إيمان المقلد كذب عليه لا يصح عنه كما بينه حافظ الشام أبو القاسم بن عساكر في تبين كذب المفتري وإنما الذين أكفروا المقلد في هذه الحال هم المعتزلة لا أئمة أهل السنة نصرهم الله تعالى.

هذا بالنسبة للقسم الأول من أصول العقيدة (وأما القسم الثاني) وهو الأصول السمعية التابعة لأصل الشهادتين (فهو على قسمين أيضًا، القسم الأول ما كان من) هذه (الأصول معلومًا من الدين بالضرورة كالإيمان بعذاب القبر للكافر فيكفر منكره والشاك فيه) كما يؤخذ من كلام الفقيه الأكبر للإمام أبي حنيفة وشرحه للملا علي ومن كلام أبي منصور البغدادي في الفرق بين الفرق وغيرهم على أن الشخص قد يغلط في هذا الأمر لكونه شديد الجهل لم يبلغه الصواب فيه فيظن حكم الدين على خلافه كإنسان لم يسمع قط

(١) قال في «لسان العرب» السمتُ حسن النحو في مذهب الدين، والفعل سمتَ يسمتُ سمتًا، وإنه لحسن السمت أي حسن القصد والمذهب في دينه ودنياه اه

والثاني ما لم يكن معلوماً من الدين بالضرورة وإن كان مجمعا عليه وذلك كالإيمان بالحوض فلا يُكْفَرُ مُنْكَرُهُ وَالشَّاكُّ فِيهِ مَا لَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ الْعِنَادُ وَالْجُحُودُ.

بعذاب القبر ولا بنعيمه فيظنُّ أنه ليس في القبر نعيمٌ ولا عذابٌ وأنَّ الشرع قد جاء بذلك فإنه لا يُكْفَرُ في هذه الحال بخلاف مَنْ سَمِعَ بِمَقَالَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَرَدَّهَا وَذَلِكَ كَحَزْبِ التَّحْرِيرِ أَتْبَاعِ تَقَى الدِّينِ النَّبْهَانِيِّ الَّذِينَ أَنْكَرُوا عَذَابَ الْقَبْرِ أَوْ قَالُوا لَا يَجِبُ الْإِعْتِقَادُ بِهِ بَعْدَ أَنْ عَرَفُوا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ عَلَى خِلَافٍ مَا يَقُولُونَ وَتَحَايَلُوا فِي تَحْرِيفِ مَعَانِي الْآيَاتِ وَرَدِّ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ، (و) الْقِسْمُ (الثاني) مِنَ الْأَصُولِ السَّمْعِيَّةِ هُوَ (مَا لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَإِنْ كَانَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ وَذَلِكَ كَالْإِيمَانِ بِالْحَوْضِ) الَّذِي يَشْرَبُ مِنْهُ الْمُؤْمِنُونَ قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ (فَلَا يُكْفَرُ مُنْكَرُهُ وَالشَّاكُّ فِيهِ) لِأَنَّ أَمْرَهُ لَمْ يَظْهَرْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِحَيْثُ يَعْرِفُهُ الْعَامُّ كَمَا الْعَالِمُ مِنْهُمْ هَذَا (مَا لَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْمُنْكَرِ (الْعِنَادُ) لِلشَّرْعِ فِي هَذَا الْأَمْرِ (وَالْجُحُودُ) لَهُ أَيْ رَدُّهُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ. وَمِثْلُ الْحَوْضِ فِي ذَلِكَ رُؤْيُ أَهْلِ الْجَنَّةِ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَعْدَ دُخُولِهِمُ الْجَنَّةَ فَإِنَّ أَنْاسًا فِي الْمَاضِي أَنْكَرُوا هَذَا الْأَمْرَ ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّجْسِيمُ وَالتَّشْبِيهُ فَلَمْ يُكْفَرْهُمْ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السَّنَةِ بِذَلِكَ بَلْ فَسَّقُوهُمْ وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْمُنْكَرِينَ كَانَ الْخَلِيفَةُ الْوَائِقُ الْعَبَّاسِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ لِبَعْضِ عُلَمَاءِ أَهْلِ السَّنَةِ يَوْمًا مَاذَا تَقُولُ فِي ذَلِكَ فَأَجَابَهُ بِأَنَّهُ يَثْبِتُهُ فَقَالَ لَهُ وَيَلِكُ تَرَاهُ كَمَا تَرَى الْجِسْمَ الْمَحْدُودَ فَأَجَابَهُ بِأَنَّهُ يُؤْمِنُ بِرُؤْيِي أَهْلِ الْجَنَّةِ لِرَبِّهِمْ لَوُرُودِ الرِّوَايَاتِ بِهَا أَيْ لَا كَمَا يُرَى الْمَخْلُوقُ فَأَجَابَهُ الْوَائِقُ كَذَبْتَ أَيْ لَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ بَلْ أَنْتَ كَذَبْتَ فَغَضِبَ الْخَلِيفَةُ

وقال لمن حوله لا يَشْرُكني أحدٌ في هذا الرجلِ فإني أحتسبُ خطيئتي إلى قتل هذا الكافر الذي يعبدُ ربًّا لا نعرفه بالصفة التي يصفه أي ظنُّ أن إثبات رؤية أهل الجنة لربهم يلزمُ منه إثبات الحد والحجم لله فقطع رأسه ثم أمر به فنُصِبَ على رُمح للناس^(١) ووُكِّلَ به حارسًا يمنعُ من إنزاله ودفنه فكان الحارسُ يُخبرُ أن الرأسَ كان في الليل يستقبلُ القبلةَ ويقرأ القرآنَ اهـ ولأجل كونِ أمرِ الرؤيةِ هذا ليس معلومًا من الدين بالضرورة لم يكفر الإمامُ أحمدُ الواثق في هذا الأمرِ كما لم يكفره في أمرِ آخر صدرَ منه وإن كان الأمران فيهما موافقةً للمعتزلة لأنَّ المعتصمَ وأخاه المأمونَ قبله وولده الواثقَ بعده لم يوافقوا المعتزلةَ في القولِ بأنَّ الله لم يشأْ حدوثَ المعاصي والشرورِ وأنَّ الإنسانَ يخلقُ فعله ونحو ذلك من مسائلهم التي يكفرون بها وإنما وافقوهم في مسألة نفي الرؤية وفي استعمالِ عبارة القراء أن مخلوقًا وخالفوهم في مسألة القَدَرِ وخلقِ أفعالِ العبادِ ولذلك كان بعضُ المعتزلة يصرِّحُ بأنهم من العوامِ أي لأنهم لم يُوافقوهم في تلك المسائل الكفرية كما روى ذلك ابنُ طيفورٍ في تاريخ بغداد له عن ثمامة بن الأشريس المعتزلي.

تنبيه. عبارة القراء أن مخلوقًا استعمالها المعتزلة بقصد أن الله تبارك وتعالى ليس متصفاً بكلام قائم به بل قالوا هو متكلم أي خالق للكلام في غيره كالشجرة التي كان عندها سيّدنا موسى من غير أن يقوم به سبحانه صفة هي الكلام وهذا كفرٌ كما نصَّ على ذلك الإمامُ أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمدُ بنُ الحسن ومالكُ والشافعي وأحمدُ وغيرهم وأما المأمون والمعتصمُ والواثق فكانوا يُطلقون هذه العبارة ويريدون بذلك أن اللفظ المنزَّل على سيّدنا محمدٍ ﷺ مخلوقٌ وقصدُهم تنزيهُ الله عن أن ينسبَ إليه

(١) واسمه أحمد بن نصر الخزاعي.

والأحكام من وجوب ومشروعية وكراهية وتحريم وإباحة كلها
تُعلم عند أهل السنة بالشرع لا بالعقل،

اتصاف بحرف وصوت ولهذا كانوا يحملون الناس على أن يقولوا هذه المقالة
من غير أن يقصدوا المعنى الذي أراده المعتزلة ولكن بما أن الشرع جاء
بإطلاق القرآن على كلام الله الذاتي الذي هو صفته القائمة بذاته والذي
لا يشبه كلام الخلق إذ ليس صوتاً ولا حرفاً ولا لغة عربية أو غيرها ولا له
ابتداء أو انتهاء ولا يوصف بتقطع أو تتابع كما جاء الشرع أيضاً بتسمية
اللفظ المنزل على سيدنا محمد ﷺ الذي هو محدث مخلوق بلا شك القرآن
امتنع علماء أهل السنة عن إطلاق عبارة القرآن مخلوق لأن إطلاقها
يوهم أن الصفة الذاتية مخلوقة ولأن إطلاقها يتخذة المعتزلة وأضرابهم باباً
وذريعة لجر الناس إلى الكفر بإنكار اتصاف الخالق جل وعز بصفة
الكلام ولهذا لم يرز الإمام أحمد رضي الله عنه والبويطي أكبر تلامذة
إمامنا الشافعي في مصر وذو النون المصري وأمثالهم من أبطال الرجال أن
يقولوا هذه المقالة رغم الجلد والحبس والتعذيب والتهديد بالقتل وذلك
قياماً بالحق ودفاعاً عن الشرع وحفظاً لعقائد عامة المسلمين فرضى الله
عنهم وجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيراً.

(والأحكام) الشرعية الفرعية (من وجوب ومشروعية وكراهية وتحريم
 وإباحة) وهي ما يستوى فيه طرفا الفعل والترك سُميت شرعية لأنها لا
تُستفاد ولا تُتلقى إلا من جهة الشرع فالأحكام (كلها تُعلم عند أهل السنة
 بالشرع لا بالعقل) استقلالاً فالعقل عندنا أهل السنة ليس الحاكم
 فيها بل الله تبارك وتعالى يحكم بما يشاء يُحل ما يشاء ويُحرّم ما يشاء

وهي تنقسم كذلك إلى قسمين معلوم من الدين بالضرورة وغير معلوم من الدين بالضرورة. فالقسم الأول كوجوب الصلوات الخمس والزكاة والصوم والحج من أنكر شيئاً منه كفر إلا أن يكون نحو حديث عهد بإسلام أو متأولاً تأولاً يدفع عنه الكفر

ما حسنه فهو حسن وما قبحه فهو قبيح قال الحافظ الأصولي صلاح الدين العلائي في المجموع المذهب الذي استقر عليه مذهب أهل السنة وجمهور العلماء واشتهر من قواعد أصول الفقه أن الأحكام إنما تُتلقى من الشرع وأن العقل لا يُحسن ولا يُقبح بالنسبة إلى ترتيب الأحكام على ذلك وما يوجد في بعض المواضع من كلام الماوردي وغيره في يسير من المسائل الأمهات أن وجوبها أو العمل بها هل هو مستفاد من الشرع أو العقل فيه وجهان يعني لأصحابنا لا تعويل عليه لأنها نزعة اعتزالية جنح إليها في هذه المسئلة بخصوصها أفراد يسرون بل الأحكام إنما هي من جهة الشرع وليس فيها شيء عقلي اهـ (وهي) أي الأحكام الشرعية (تنقسم كذلك) أي مثل أصول الاعتقاد (إلى قسمين معلوم من الدين بالضرورة وغير معلوم من الدين بالضرورة فالقسم الأول) وهو ما لا يخفى على عالم أو عامي (كوجوب الصلوات الخمس والزكاة والصوم والحج) والاعتسالي من الجناية وستر العورة للحرية أمام الأجانب (من أنكر شيئاً منه كفر) لأنه تكذيب للدين (إلا أن يكون) المنكر (نحو حديث عهد بإسلام) كمن عاش في بادية بعيدة عمن يعرف هذا الحكم (أو متأولاً تأولاً يدفع عنه الكفر) ومثال الصنف الأول أي من كان حديث عهد بالإسلام أو نحوه الرجل الذي كان بعيداً عن أهل العلم ثم زنى في زمن سيدنا عمر وذكر أنه زنى فلما قيل له إن الزنى حرام قال لم أعلم ذلك فلم يكفره سيدنا عمر

كتأول مانع الزكاة في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
بعض آيات القرآن على غير معناها فأنكروا لذلك وجوب
الزكاة عليهم بعد وفاة رسول الله ﷺ فإنهم مع خطئهم في التأويل
دفع عنهم تأويلهم الحكم بالتكفير

ولا أقام عليه حد الردة. روى البيهقي في السنن الكبرى قال أخبرنا أبو
عبد الرحمن السلمي أخبرنا أبو الحسن الكارزي أخبرنا علي بن عبد العزيز
قال قال أبو عبيد حدثنا مروان بن معاوية ويزيد عن حميد عن بكر
ابن عبد الله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إليه في رجل
قليل له متى عهدك بالنساء فقال البارحة قيل بمن قال أم مشواي فقليل
له قد هلك قال ما علمت أن الله حرّم الزنى فكتب عمر رضي الله
عنه أن يستحلف ما علم أن الله حرّم الزنى ثم يخلّ سبيله^(١) اهـ ومثال
الصنف الثاني من تأويل (كتأول مانع الزكاة في زمن) سيدنا (أبي بكر
الصديق رضي الله عنه بعض آيات القرآن على غير معناها) وهو قول
الله تعالى في سورة التوبة ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ
عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾^(٢) إذ ظنوا أن معناها أنه يجب عليهم دفع الزكاة
للنبي ﷺ دون من بعده لأنه هو الذي أمر بالصلاة عليهم أي بالدعاء
لهم بخير فقالوا الذي كان يصلي علينا قد مات فبم يأخذ منا أبو بكر
الصدقة (فأنكروا لذلك وجوب الزكاة عليهم بعد وفاة رسول الله ﷺ
فإنهم مع خطئهم في التأويل دفع عنهم تأويلهم الحكم بالتكفير) أي إن

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٤١٥ دار الكتب العلمية) كتاب الحدود باب ما جاء في درء
الحدود بالشبهات.

(٢) (التوبة/ ١٠٣).

فلم يكفّرهم الصّحابة مع أنهم قاتلوهم على منع الزكاة كما قاتلوا
الذين ارتدّوا عن الإسلام.

ولا يدخل في هذا القسم من تأوّل بعض الآيات أو الأحاديث
على غير معانيها فحملها على ما فيه مناقضة وتكذيب للشهادتين أو
لإحدهما كمن اعتقد أنّ الله جسم بسبب سوء فهمه لآية أو حديث،

إنكارهم لوجوب الزكاة عليهم بعد وفاة رسول الله ﷺ كان لأنهم ظنّوا أنّ
الحكم كذلك في الشرع ولم يكونوا قد عرفوا قبل ذلك أنّ الحكم عند
المسلمين على خلاف ما توهموا (فلم يكفّرهم الصّحابة) لهذه العلة (مع
أنهم قاتلوهم على منع الزكاة كما قاتلوا الذين ارتدّوا عن الإسلام) وسمّيت
تلك الحروب التي قامت في زمن سيّدنا أبي بكر حروب الردّة لأنّ الردّة
تُطلق على الرجوع عن الأمر فليكون الذين حاربهم الصّحابة كان قسم
منهم قد رجع عن الإسلام وقسم قد رجع عن دفع الزكاة سُمّيت الحروب
حروب الردّة ولو لم يكن كل المحاربين كفّاراً.

(و) كما يفهم مما تقدّم (لا يدخل في هذا القسم من تأوّل بعض الآيات
أو الأحاديث على غير معانيها فحملها على ما فيه مناقضة وتكذيب
للسهادتين أو لإحدهما كمن اعتقد أنّ الله جسم بسبب سوء فهمه لآية
أو حديث) وما ذهب إليه بعض المتأخّرين من عدم تكفير المجسم فاسدٌ
بمرة فإنّ الأئمة المتقدّمين مطبقون على إطلاق تكفير من نسب الجسم
إلى الله وذلك لأنّه لم يعرف الله تعالى فلم يعتقّد بألوهيته سبحانه فلا
يكون مؤمناً ولا موحدًا فمن اعتقّد مثلاً أنّ الله جسم قاعدٌ على العرش
وقال مع هذا الاعتقاد لا إله إلا الله لا يكون قد أفرد الله بالألوهية وإنما

يكونُ قد نُسبَ الألوهيةُ إلى جسمٍ مُتخيلٍ فوق العرشِ وليس هو الله قطعاً، وكذلك من اعتقد أنَّ الله جسمٌ مُعلقٌ فوق العرشِ فإنه إذا قال لا إلهَ إلا الله يكونُ قد قصَدَ وأرادَ نسبةَ الألوهيةِ إلى هذا الجسمِ الذي هو غيرُ الله تعالى قطعاً فلا يكونُ قد أقرَّ بالألوهيةِ ربنا عز وجل ولا وَحَدَهُ ولا عِبَدَهُ وذلك نظيرُ مَنْ يَعْتَقِدُ ألوهيةَ الحاكمِ العبيدي الذي كان سلطانَ مصرَ ومع ذلك يقول بلسانه لا إلهَ إلا الله فإنه لا يكونُ مُسلماً لأنه لم يَعْرِفِ الله ولم يُفَرِّدْهُ بالألوهيةِ وإنما قصَدَ تَأْلِيَةَ الحاكمِ ونسبةَ الربوبيةِ إليه ومثلُ هذا قصْدُ مَنْ اعتقدَ أنَّ الخالقَ جسمٌ مستقرٌّ على العرشِ أو فوق العرشِ أو يُلاقى العرشِ أو في السماءِ أو في الأرضِ أو منتشرٌ في كلِّ الأماكنِ فإنه إذا قال لا إلهَ إلا الله لا يَقْصِدُ إفرادَ الربِّ الذي نَعْرِفُهُ بالألوهيةِ وإنما يَقْصِدُ نسبةَ الألوهيةِ إلى هذا الجسمِ الذي يَعْنِيهِ وَيَتَصَوَّرُهُ فلا يكونُ موحِّداً لله ولا مُقَرِّراً بألوهيته^(١) وهذا أمرٌ ظاهرٌ لا لبسَ فيه بل مَنْ خالف فيه لزمَ على مقتضى قوله أن يحكمَ بإيمانٍ مَنْ عبدَ عليّاً رضى الله عنه والمنصورَ العباسيَّ والحاكمَ العبيديَّ وَمَنْ أَلَّهَ أئمةَ أهلِ البيتِ مِنَ الباطنيةِ وَمَنْ زعمَ حلولَ الإلهِ في العبادِ مِنَ الحلاجيةِ والبيهريةِ وأمثالهم ومن ادَّعى أنَّ العالمَ والله واحدٌ من أهلِ الوحدةِ المطلقةِ ما دام هؤلاء يقولون بالسنتهم لا إلهَ إلا الله محمدٌ رسولُ الله فإن التزم ذلك فقد أعلن الانسلاخَ من الدين والبراءةَ من الإسلامِ صراحةً وإن لم يلتزم ذلك بل حَكَمَ بكفرِ هؤلاء الذين ذُكِرَتْ نَحْلُهُم الباطلةَ لزمَ أن يحكمَ بكفرِ المجسمِ لا تَحَادٍ عِلَّةِ التَّكْفِيرِ وهذا كلامٌ صحيحٌ واضحٌ وحُكْمٌ

(١) يقال للمخالف هل الجسم الذي يعبدُه المجسم هو الله أو غير الله فلا بد أن يقول هو غير الله فيقال له هل يكون عابد غير الله مسلماً فلا بد أن يقول لا وهو الذي قررناه والله الحمد.

سهل بين الحجة كما هو شأن أحكام ديننا الحنيف فمن أدخل في هذا الأمر تعقيدات الفلاسفة واصطلاحات مناطقتهم ليعقد الكلام ويخرج بالحكم عن وضوحه وضراحته ويترك صريح قول الله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا﴾^(١) ليحكم بالإيمان لمن لم يعرف الله وإن عرف اسم الجلالة ويزعم أنه مسلم بغير حجة ولا دليل فقله مردود ورأيه محجوج سواء كان من أهل القرن الخامس الهجري أم من جاء بعد ذلك وهو محجوج بكلام الأئمة المجتهدين الذين تقدموه منهم سيدنا علي رضي الله عنه في ما رواه عنه الحافظ أبو نعيم في الحلية أنه قال ومن زعم أن إلهنا محدود فقد جهل الخالق المعبود اه ومنهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه الذي حكم في الفقه الأيسر بكفر من قال لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض لأنه نسب للحق مكانا وروى في العالم والمتعلم عن سيدنا علي أنه قال في من حلف بالذي احتجب بالسبع الطباقي إنه لم يحلف بالله اه أي فلم يعرفه سبحانه ومنهم الإمام مالك الذي حكم بكفر المجسمة كغيرهم من أهل البدع الاعتقادية ومنهم الإمام الشافعي رضي الله عنه في ما اشتهر عنه من قوله من انتهض لمعرفة مدبره فاطمأن إلى العدم الصرف فهو معطل ومن اطمأن إلى موجود ينتهي إليه فأكبره فهو مشبه ومن اطمأن إلى موجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحد اه ونقل عنه القاضي حسين الملقب بحبر الأمة أنه نص على كفر من قال إن الله جالس على العرش اه ونقله عنه القاضي ابن المعلم القرشي في نجم المهتدي وغيره ولذلك جزم^(٢) النووي في المجموع بكفر المجسمة ونقله ابن الرفعة في شرح التنبيه عن نص الشافعي وحكاة السيوطي عنه

(١) (الفتح/١٣).

(٢) يعني أنه لا يوجد قول آخر في المذهب.

في الأشياء والنظائر. ومنهم الإمام أحمد بن حنبل الذي اشتهر عنه أنه قال
 من زعم أن الله جسم لا كالأجسام فهو كافر اه ومنهم الإمام أبو الحسن
 الأشعري رضي الله عنه فإنه قال في النوادر من قال إن الله جسم فهو غير
 عارف بربه وإنه كافر به اه وذلك لأن من قال بأن الله جسم فقد نسب إليه
 الحجم ونعته تعالى بالطول والعرض والعمق فإذا أثبت له هذا فقد أثبت له
 نعت المخلوق لا نعت الخالق فلا ينفعه بعد ذلك أن يقول لا كالأجسام بل
 يصير حاله كمن يزعم أن الله جالس لا كالجالسين أو عاجز لا كالعاجزين
 أو نائم لا كالتائمين أو جاهل لا كالجاهلين أو مريض لا كالمرضى أو ناقص
 لا كالتاقصين فإن كل عبارة من عبارات النفي الأنفة الذكر لا تفيد قائلها
 شيئاً بعد أن أثبت للرب عز وجل صفة النقص ونسب إليه سبحانه أمانة
 الحاجة وذلك لأن التلازم بين ظاهر بين كل عبارة من عبارات الإثبات
 المتقدمة والنقص والحاجة والحدوث وصفات المخلوقين بل هي صريحة في
 ذلك، ولذا قال الإمام الأشعري إن اعتقاد من اعتقد أن الباري تعالى أجزاء
 متصلة وأبعض متلاصقة كفر به وجهل لأن الباري سبحانه شيء واحد
 وليس باثنين وهو غير الأبعاد المتصلة والأجزاء المتلاصقة اه ولذلك لا
 ينفع أن يقال هنا بأن العلماء اختلفوا في كون لازم المذهب مذهباً أو لا
 ليبنى على ذلك ترك تكفير المجسم بدعوى أنه وإن اعتقد أن الله جسم
 فإنه لم يعتقد أن الله موصوف بصفات الخلق، وإنما قلنا بأن هذا لا ينفع في
 هذا المقام لأن القائل بأن الله جسم هو بين أمرين إما أن يعرف معنى الجسم
 أو لا فإن كان يعرف أن معنى الجسم هو المركب الذي له طول وعرض وعمق
 فقد نسب إلى الله صفات المخلوقات تصريحاً لا بطريق اللزوم وإن كان لا
 يعلم معنى الجسم بل يظن لشدة جهله باللغة أنه الموجود فليس كلامنا فيه
 وفي أمثاله طالما أنه يعتقد بقلبه أن الله منزّه عن الأحجام والصور والتركيب

والتأليف وجل ما يفعل مع مثل هذا أن يُعَلَّمَ التعبير الصحيح ويُنهى عن
الفساد ويرشد إلى التوبة من إطلاق مثل هذا اللفظ.

ويُسَاعَدُ على بيان ما قدمناه ما عُلِمَ من أنَّ الإمام أحمد أنكر على
مَن نسب الجسم إلى الله وقال إنَّ هذا الاسم في اللغة موضوعٌ لذي طولٍ
وعرضٍ وسمكٍ وصورةٍ وتركيبٍ وتأليفٍ والله خارج عن ذلك كله أى
فلا يجوز إطلاقه على الله اعتماداً على اللغة ولم يُطلقه الشرع عليه فبطل
نسبته إليه عز وجل اه فأنْتَ ترى كيف صرَّح الإمام أحمد بأنَّ الجسم في
اللغة ليس إلا الحجم المركَّب فمن عرف معناه ثم أطلقه على الله فليس
إلا مُصرِّحاً بنسبة الحجم والتركيب والأبعاد إليه سبحانه وإن لم تكن
هذه صفات المخلوقات فماذا تكون.

على أنه لو فُرِضَ تَنَزُّلاً أنَّ مثل هذه المقالة ليست تصريحاً بصفات
المخلوقين فإنَّ هذه الصفات تُلْزَمُ منها لزوماً واضحاً قريباً بيناً ولازمٌ
المذهب إذا كان بيناً فهو مذهبٌ بلا خلافٍ وإنما الخلاف في كونٍ لازمٍ
المذهب مذهباً هو في غير البين فبعد هذا البيان يكون من العناد ترك
كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وكلام أصحابه عليهم رضوان الله تعالى وما استقرَّ
عليه الأئمة الأربعة ومعهم الإمامان أبو الحسن وأبو منصور للتمسك
بشققة^(١) أو نزعة فلسفية لزيد أو عمرو جاء بها من جاء بعد ذلك.

تنبيه. ربما زعم بعض من فاته التحقيق في هذه المسئلة أنَّ للأشعرى
رضي الله عنه قولين في تكفير المجسم والقدرى ومن شابههما أولهما
التكفير وهو ما سبق ذكره وثانيهما عدم التكفير، وربما اغترَّ بعض الناس
بهذا الكلام فقالوا طالما أنَّ لإمام أهل السنة في المسئلة قولين فلا علينا أن

(١) الشَّقَّةُ تَزِينُ الكلام.

نأخذ بقوله بعدم التكفير اه وهذا انحراف مبني على سوء فهم فإن من زعم
 أن للأشعري قولاً بعدم تكفير المجسم لا يستطيع أن يأتي له بنص صريح
 في ذلك ثابت عنه ولو نقّب بطون الكتب وزوايا المكتبات كلها وإنما نسب
 إليه ذلك من نسبه أخذاً من عبارة له أساء فهمها وهي قوله ولا نكفر أحداً
 من أهل القبلة بذنب اه يزعمون أن هذا آخر أقواله رضي الله عنه. قلت
 ليس في هذا الكلام المنسوب إلى الإمام ما يحمله هؤلاء من المعاني ولا فيه
 ما يخالف تكفير المجسم وأمثاله فلا يقتضي ذلك أن يكون له في هذه
 المسائل قولان أول وأخير وإنما هو كلام عام يُريد به من لم يقع في مكفر
 فإنه لا يُخرجه من الملة مهما ارتكب من الذنوب العملية ويدل عليه
 ما رواه عنه ابن عساكر في تبين كذب المفترى^(١) من قوله ونرى أن لا
 نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه كالزنى والسرقة وشرب الخمر
 كما دانت بذلك الخوارج وزعموا أنهم بذلك كافرون إلخ اه فتبين أنه إنما
 أراد رحمه الله تعالى بيان مخالفته للخوارج في التكفير بالذنوب ولم يُرد نفى
 الكفر عن كل أحد يدعي الإسلام مهما قال أو فعل بل من وصل ببدعته
 إلى الكفر فإنه يحكم بكفره لا يتردد في ذلك ونصوصه الصريحة في
 مجرد مقالاته وغيره والتي تقدّم بعضها شهادات على ذلك وهي نصوص
 خاصة يُقضى بها على العام وتقدّم عليه كما لا يخفى على من مارس علم
 الأصول، ومن هنا لم يذكر الإمام أبو منصور البغدادي تعدد أقوال الإمام
 في هذه المسائل أو خلافاً بين الأشعرية فيها بل نقل اتفاقهم على كفر
 قائلها كما في الفرق بين الفرق وتفسير الأسماء والصفات له ومعلوم أن
 أبا منصور البغدادي محدث فقيه مؤرخ أخباري ومن أعلم الناس بأقوال

(١) انظر «تبين كذب المفترى» باب ما وصف من مجانبته لأهل البدع (ص ١٦٠).

وكذلك مَنْ تَوَلَّى آيَةً أَوْ حَدِيثًا عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهُمَا فَاعْتَدَ أَنْ شَيْئًا
فِي هَذَا الزَّعْمِ يَحْصُلُ بِغَيْرِ مِثْلَةِ اللَّهِ

الأشعري وأقوال أهل الفرق المختلفة.

وردُّ هذا الزعم شبهة بما ردَّ به الإمام سراج الدين البلقينيُّ على من
أساء فهمَ عبارة الإمام الشافعي رضي الله عنه وأقبل شهادة أهل الأهواء
إلا الخطابية اه إلى آخرها وزعمَ لذلك أنَّ الشافعي رضي الله عنه كان لا
يكفرُ المعتزلة وأمثالهم فقال البلقينيُّ في حواشيه على الروضة^(١) إنَّ قول
الإمام الشافعي رضي الله عنه محمولٌ على من ذكَّرَ عنه أنه من أهل الأهواء
ولم تثبت عليه قضيةٌ معينة تقتضي كفره وهذا نصٌّ عامٌّ ونصٌّ نصًّا خاصًّا
على تكفير من قال بخلق القرآن والقول بالخاص هو المقدم اه ثم ردَّ رحمه
الله على من تأوَّل كلامَ الشافعي بأنه أرادَ به كفرانَ النعمة لا الكفرَ
المخرجَ من الإسلام بقوله هذا التأويل لا يصحُّ لأنَّ الذي أفتى الشافعي
رضي الله عنه بكفره بذلك هو حفص الفرد وقد قال أراد الشافعي ضربَ
عنقي، وهذا هو الذي فهمه أصحابه الكبار وهو الحقُّ وبه الفتوى اه قلتُ
قال أبو منصور التميميُّ البغداديُّ في «أصول الدين»^(٢) إنَّ الإمام الشافعي
رضي الله عنه قد رجع عن القول بقبول شهادة أهل الأهواء اه فليُعلم.

(وكذلك) يكفرُ (مَنْ تَوَلَّى آيَةً أَوْ حَدِيثًا عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهُمَا فَاعْتَدَ أَنْ
شَيْئًا فِي هَذَا الْعَالَمِ يَحْصُلُ بِغَيْرِ مِثْلَةِ اللَّهِ) كما قال القدريةُ أي مُنكرو

(١) انظر «حواشي الروضة» (١/٨٣).

(٢) انظر «أصول الدين» (ص ٣٠٨).

القدر فشدوا بذلك غمًا أنزل الله تعالى في كتبه وعن عقائد أنبيائه جميعًا
 وخرقوا إجماع الأمة المنعقد من أيام الصحابة على أن ما شاء الله كان وما
 نه يشأ لم يكن. وقد يقلل بعض الناس من خطر هذا الشذوذ ويزعم
 بأن أهل هذه المقالة يقولون لا إله إلا الله محمد رسول الله وأن خلافتهم
 هذا لا يخرجهم من الإسلام ولا ينفيهم عن المسلمين فهم يزعمون مؤمنون
 فساق وربما ذهب بعض إلى أنهم مجتهدون أخطأوا في اجتهادهم فلا
 إثم عليهم ولا حرج قلت القدرى يزعم أنه يحصل في ملك الله خلاف
 مراده سبحانه وأن مشيئة الله تعالى ليست نافذة في مراداته فعنده العبد
 والشيطان غالبان والرب مغلوب ومن كان هذا اعتقاده فهو لم يعرف الله
 تعالى ولا عرف صفاته على ما يليق به وإن كان لا يجهل لفظ الجلالة
 ولفظ المشيئة ولفظ الإرادة ولذلك قال رسول الله ﷺ في ما رواه الإمام
 أبو داود في سننه وابن حبان في صحيحه والإمام أحمد في مسنده عن
 زيد بن ثابت رضي الله عنه حين سأله إنسان عن الإيمان بالقدر إن
 رسول الله ﷺ قال إن الله لو عذب أهل أرضه وسلمواته لعذبهم وهو غير
 ظالم لهم ولو رحمهم كانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم ولو أنفقت مثل أحد
 ذهبًا في سبيل الله ما قبلة الله منك حتى تؤمن بالقدر وتعلم أن ما أصابك
 لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك ولو مت على غير هذا
 دخلت النار اه وروى هذا الكلام موقوفًا عن أبي بن كعب وعبيد الله بن
 مسعود وحذيفة بن اليمان. وروى أبو داود عن ابن عمر مرفوعًا القدرية
 مجوس هذه الأمة اه وعنده من طريق حذيفة مرفوعًا كذلك لكل أمة مجوس
 ومجوس هذه الأمة الذين يقولون لا قدر اه وهذا حديث مشهور يحتاج به
 في العقيدة ولذا احتج به الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه في بعض رسائله.

أَوْ أَنَّ أَحَدًا غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى يَخْلُقُ ذَاتًا مِنَ الذَّوَاتِ أَوْ فِعْلًا مِنَ
الْأَفْعَالِ لِأَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ مِثْلَ هَذَا الِاعْتِقَادِ لَمْ يَعْرِفِ اللَّهَ تَعَالَى
فَكَيْفَ يَكُونُ مُؤْمِنًا.

وَرَوَى الْحَافِظُ الْمُجْتَهِدُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ وَصَحَّحَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لِهَمَا نَصِيبٌ فِي الْإِسْلَامِ
الْقَدَرِيَّةُ وَالْمَرْجُئَةُ أَهْ وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ طَرِيقٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا، وَالْقَدَرِيَّةُ هُمْ مُنْكَرُوا الْقَدْرِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي
دَاوُدَ. وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْقَدْرِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ بَفَتْحِ الْخَاءِ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَكْفِيرَهُمْ وَأَنَّهُمْ يَكُونُونَ أَتْبَاعَ الدَّجَالِ عِنْدَ ظَهْوَرِهِ أَهْ
وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَلَا مِنْ سُورَةِ الْقَمَرِ قَوْلَهُ
تَعَالَى ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ (٤٨) ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (٤٩) وَقَالَ نَزَلَتْ فِي
أَنَابِيسٍ مِنْ أُمَّتِي يَكُونُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يُكَذِّبُونَ بِقَدْرِ اللَّهِ أَهْ وَرَوَى
مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ أَنَّ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُخَاصِمُونَهُ
فِي الْقَدْرِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى قَوْلَهُ ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ (١) إِلَى قَوْلِهِ
تَعَالَى ﴿خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (٢) فَأَيَّاتُ الْقُرْآنِ وَأَحَادِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحْكُمُ
بِكُفْرِ مَنْ ادَّعَى أَنَّهُ يَفْعَلُ بِغَيْرِ مَشِيئَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنَّهُ يَجْرِي فِي مِلْكِ
اللَّهِ مَا لَا يُرِيدُ سُبْحَانَهُ (أَوْ أَنَّ أَحَدًا غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى يَخْلُقُ ذَاتًا مِنَ الذَّوَاتِ
أَوْ فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ لِأَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ مِثْلَ هَذَا الِاعْتِقَادِ لَمْ يَعْرِفِ اللَّهَ تَعَالَى
فَكَيْفَ يَكُونُ مُؤْمِنًا) كَيْفَ وَقَدْ قَالَ رَبَّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي سُورَةِ السَّجْدَةِ

(١) (القمر/٤٨ و٤٩).

(٢) (القمر/٤٧).

(٣) (القمر/٤٩).

﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَنَحْنُ عَلَى الْقَوْلِ ﴾ مَنِ الْأَمَلَانِ جَهَنَّمَ
 مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾ ﴿ وَمَنْ قَالَ بَأْسَ الْإِنْسَانِ يَفْعَلُ غَضَبًا
 عَنْ مَشِيئَةِ اللَّهِ فَقَدْ كَذَبَ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَرَدَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴾ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى
 أَمْرِهِ ﴿١٤﴾ وَغَيْرَهَا مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ الصَّرِيحَةِ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى إِخْبَارًا
 عَنْ سَيِّدِنَا مُوسَى أَنَّهُ قَالَ ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ
 تَشَاءُ ﴾ ﴿١٥﴾ فَمَنْ قَالَ إِنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ إِيْمَانَهُ أَوْ إِنَّهُ يَخْلُقُ الضَّلَالَ فِي قَلْبِهِ عَلَى
 حَسَبِ مَشِيئَتِهِ فَقَدْ صَارَ أَخًا لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِيهِمْ
 ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ
 الْقَهَّارُ ﴾ ﴿١٦﴾ وَصَارَ أَخًا لِلْمَجُوسِ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ خَالِقَ الشَّرِّ شَرِيرٌ فَتَسَبَّوْا
 لَذَلِكَ خَلْقَ الشَّرِّ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَادَّعَوْا أَكْثَرَ مِنْ خَالِقٍ وَلِذَلِكَ شَبَّهَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقَدْرِيَّةَ بِهِمْ وَسَمَّاهُمْ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَبَنَاءً عَلَى هَذَا لَمْ
 يَخْتَلِفِ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِي تَكْفِيرِ نِفَاقِ الْقَدْرِ وَمِنْهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ
 فَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْقَدْرِ بِالْإِسْنَادِ الصَّحِيحِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ
 الذِّمَّةِ قَالَ أَمَامَ سَيِّدِنَا عُمَرَ فِي الْجَابِيَةِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِلُّ أَحَدًا فَغَضِبَ عُمَرُ
 وَقَالَ كَذَبْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ وَلَوْلَا أَنْكَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ لَضَرَبْتُ عَنْقَكَ هُوَ
 أَضَلُّكَ وَهُوَ يُدْخِلُكَ النَّارَ إِنْ شَاءَ ﴿١٧﴾ أَهْ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْقَدْرِ أَيْضًا
 عَنْ سَيِّدِنَا عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَنْ يَخْلُصَ الْإِيْمَانُ إِلَى
 قَلْبِهِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ يَقِينًا غَيْرَ شَكٍّ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ وَمَا أَخْطَأَهُ

(١) (السجدة/١٣).

(٢) (يوسف/٢١).

(٣) (الأعراف/١٥٥).

(٤) (الرعد/١٦).

(٥) أى إن شاء لك الموت على غير الإسلام.

لم يكن ليُصيبه ويُؤمن بالقدرِ كله اه وتقدّم كلامُ أبي بن كعب وعبدِ
 الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وزيد بن ثابت في تكفيرهم وروى ابنُ
 أبي حاتم في تفسيره عن ابن عباس أنه ذكر له قول بعض الناس بمقالة
 المعتزلة فقال والله ما نزلت هذه الآية إلا فيهم ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ (١٨) إِنَّا
 كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿١٩﴾ ﴿٢٠﴾ أولئك شرارُ هذه الأمة فلا تعودوا مرضاهم ولا
 تصلُّوا على موتاهم وإن رأيتُ أحدًا منهم فقأت عينيه بإصبعي هاتين اه
 وأخبر يحيى بن يعمر عبد الله بن عمر عن حدوث القول في القدرِ على
 حسب عقيدة المعتزلة فقال له أخبرهم بأني بريءٌ منهم وأنهم بُراءٌ مني
 والذي يحلفُ به عبدُ الله لو أنَّ أحدَهم أنفقَ مثلَ أحدٍ ذهبًا ما قبلَ ذلك
 منه حتى يؤمنَ بالقدرِ خيره وشره اه رواه مسلمٌ. وعلى سَنَنِ الصَّحَابَةِ مضى
 التابعون لهم بإحسان فكفرهم ابنُ الدَّيْلَمِيِّ منهم كما رواه أحمدُ وأبو داودَ
 والبيهقي ومثله فعل يحيى بن يعمر وحميد بن عبد الرحمن الحميريُّ كما
 رواه مسلمٌ والترمذي وغيرهما ومنهم أبو سهيل عمُ الإمام مالك وعمر بن
 عبد العزيز الخليفة الراشد رضي الله عنه فقد روى البيهقي في القدرِ عن أبي
 سهيل أنه قال كنتُ أمشي مع عمر بن عبد العزيز فاستشارني في القدرية
 فقلتُ أرى أن تستتيبهم فإن تابوا وإلا غرَضْتَهُمْ على السَّيْفِ فقال عمر بن
 عبد العزيز وذلك رأيي قال مالكٌ وذلك رأيي اه ومنهم التابعيُّ الجليلُ
 محمد بن سيرين فقد روى البيهقي عنه أنه قال إن لم يكن أهلُ القدرِ
 أي المكذبون به مِن يَخوضون في آياتِ الله فلا أدري من هم اه وروى
 ابنُ عساكر عن الحسن البصري أنه قال من كذَّبَ بالقدرِ فقد كذَّبَ
 بالحق إن الله تبارك وتعالى قدَّرَ خَلْقًا وقدَّرَ أَجَلًا وقدَّرَ بلاءً وقدَّرَ مصيبةً

وقدّر معافاة فمن كذّب بالقدر فقد كذّب بالقرءان اه ولذلك أفتى الزهري
عبد الملك بن مروان بدماء القدرية كما ذكره الإمام عبد القاهر التميمي
في كتابه أصول الدين.

وكذلك صرّح بكفرهم جماعة كبيرة من أتباع التابعين منهم الإمام
مالك بن أنس فقد روى البيهقي عنه أنه سُئل عن تزويج القدرى فقال
﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾^(١) اه وتقدّم كلامه في استتابتهم.

وصرّح بكفرهم الإمام أبو حنيفة فقال الكلام بيننا وبين القدرية في
حرفين يُقال لهم هل علّم الله ما يكون من العباد قبل أن يفعلوا فإن قالوا
لا كفروا لأنهم جهّلوا ربّهم وإن قالوا علّم يُقال لهم هل شاء خلاف ما
علّمه فإن قالوا نعم كفروا لأنهم قالوا شاء أن يكون جاهلاً وإن قالوا لا
رجعوا إلى قولنا اه

وروى أبو منصور التميمي تكفيره لهم أيضًا ومعه صاحبه أبو يوسف
بل قال أبو يوسف فيهم إنهم زنادقة اه وكفر الشافعي رضي الله عنه حفصًا
الفرد من رؤوس المعتزلة وقال له لقد كفرت بالله العظيم اه رواه البيهقي
في مناقب الشافعي.

وروى أبو الفضل التميمي في عقيدة الإمام أحمد وأبو محمد
رزق الله التميمي في مقدمته تكفير الإمام أحمد بن حنبل لهم. وناظر
الإمام الأوزاعي غيلان الدمشقي في القدر فخصمه وقال لهشام بن
عبد الملك فيه كافر ورب الكعبة يا أمير المؤمنين دمه في عنق اه فقتله
هشام كما روى ذلك ابن عساكر من طرق عدّة.

(١) (البقرة/ ٢٢١).

وفي القدر للبيهقي أنَّ الحارث بن شريح البزاز قال للإمام محمد بن علي الباقر يا أبا جعفر إنَّ لنا إمامًا يقول في هذا القدر فقال يا ابن الفارسي انظر كل صلاة صليتها خلفه فأعدها إخوان اليهود والنصارى لعنهم الله أنى يؤفكون اه

ومن أتباع التابعين الحافظ يحيى بن سعيد القطان فقد روى أبو نعيم في تاريخ أصبهان عنه أنه قال شيان ما يُخالج قلبي فيهما شك تكفير القدرية وتحريم النبذ اه

وقال إبراهيم بن طهمان الجهمي والقدرية كفار اه رواه البيهقي وغيره. فهؤلاء سلف الأمة وبينهم عمر وعلي وأبي وابن مسعود وحذيفة وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري والزهرى والأئمة الأربعة والأوزاعي والباقر وغيرهم قد أجمعوا على تكفير القدرية ولا شك أنَّ المعتزلة منهم فإنهم نقوا القدر وزعموا أنَّ العبد يخلق فعله وزادوا على ذلك بدعًا أخرى فكيف يجرؤ بعد هذا وبعد ما تقدّم قبله من آيات وأحاديث أن يزعم زاعم بأنَّ القول المعتمد هو ترك تكفير المعتزلة على خلاف الكتاب والسنة والإجماع والأثر حتى لو زعم أنَّ المعتزلي يقول إن العبد لا يخلق بقدره مستقلة وإنما يخلق بقدره أعطاه الله إياها فإن المعتزلي في ذلك كالذي يقول إن الله يخلق له شريكًا يتصرف بقدره أعطاه الله إياها فهل يُنجيه قوله بقدره أعطاه الله إياها من الوقوع في الكفر. قطعًا لا. وليت شعري إذا كان رسول الله ﷺ وأصحابه وتابعوه بإحسان لم يعرفوا الحق فمن عرفه بعدهم. وأعجب ما شئت مما جاء في كتاب لبعض المتأخرين من المالكية حيث نقل عن السلف وعن الإمام مالك من بينهم الحكم بكفر المعتزلة ثم اعتمد عدم تكفيرهم

فَاعْجَبْ مِنْهُ ثُمَّ اعْجَبْ بِلِ الْحَقِّ الَّذِي لَا مَعْدِلَ عَنْهُ هُوَ الْحَكْمُ بِكُفْرِهِمْ
عَلَى وَفْقِ نُصُوصِ الشَّرْعِ وَإِجْمَاعِ أَسَاطِينِ الْعِلْمِ وَمَنْ خَالَفَ فِي هَذَا مِنْ
أَمْثَالِ الْبَاجُورِيِّ أَوْ الشَّرِيبِيِّ أَوْ الْأَشْخَرِ وَأَضْرَابِهِمْ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ أَسَاطِينِ
عِلْمِ أَصُولِ الدِّينِ فَإِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى أَوْلَئِكَ الْأَسَاطِينِ كَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ بَلْ
يُضْرَبُ بِمَا خَالَفَهُمْ مِنْ أَقْوَالِهِ غُرْضُ الْحَائِطِ وَلَا يُقَامُ لَهُ وَزْنٌ.

وَلَأَجْلِ هَذَا لَمْ يَذْكُرِ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورٍ التَّمِيمِيُّ خِلَافًا فِي تَكْفِيرِ
الْمُعْتَزِلَةِ كَمَا تَقْدُمُ بَلْ قَالَ فِي تَفْسِيرِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لَهُ أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا
يَعْنِي الْأَشَاعِرَةَ وَالشَّافِعِيَّةَ عَلَى تَكْفِيرِ الْمُعْتَزِلَةِ أَهْ وَجَزَمَ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورٍ
الْمَاتَرِيدِيُّ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ لَهُ بِكُفْرِهِمْ وَقَالَ الزَّبِيدِيُّ فِي شَرْحِ الْإِحْيَاءِ
لَهُ إِنَّ مَشَايِخَ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ لَمْ يَتَوَقَّفُوا عَنْ تَكْفِيرِ الْمُعْتَزِلَةِ أَهْ
وَكَفَّرَهُمْ أَبُو حَامِدٍ الْأَسْفَرَايِينِيُّ الشَّافِعِيُّ الْمَشْهُورُ وَأَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ فِي
شَرْحِ اللَّمَعِ لِقَوْلِهِمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِمَا يَرِيدُ وَلَا يَنْهَى إِلَّا عَمَّا لَا يَرِيدُ
وَيَكُونُ مَا لَا يَرِيدُ قَالَ وَهَذَا مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُكْفَرُونَ بِهَا أَهْ وَقَالَ
الْحَافِظُ أَبُو سَعْدٍ عَبْدُ الْكَرِيمِ السَّمْعَانِيُّ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَنْسَابِ لَهُ فِي تَرْجُمَةِ
الْكُفَّيِّ الْمُعْتَزَلِيِّ وَقَدْ كَفَرَتِ الْمُعْتَزِلَةُ قَبْلَهُ بِقَوْلِهَا إِنَّ الشَّرَّ وَاقِعَةٌ مِنَ
الْعِبَادِ بِخِلَافِ إِرَادَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَهْ وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ
الْمَالِكِيُّ مِنْ أَصُولِ الْإِيمَانِ الْقَدَرُ مَنْ كَذَّبَ بِهِ فَقَدْ كَفَرَ وَنَصَّ عَلَيْهِ
مَالِكٌ فَإِنَّهُ سَنَلَ عَنْ نِكَاحِ الْقَدَرِيَّةِ فَقَالَ لَا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ
أَعْجَبَكُمْ ^(١) أَهْ وَكَفَّرَهُمْ أَيْضًا وَلِيُّ اللَّهِ بِلَا خِلَافٍ السَّيِّدُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ
الرَّفَاعِيُّ وَقَالَ لَا تَجُوزُ مَنَاقِحَتُهُمْ أَهْ وَمِثْلُهُ قَالَ وَلِيُّ اللَّهِ السَّيِّدُ عَبْدُ الْقَادِرِ
الْحِيلَانِيُّ وَقَالَ عَنْهُمْ تَبًّا لَهُمْ وَهُمْ مَجْبُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ وَنَسَبُوهُ

إلى العجز وأن يجري في ملكه ما لا يدخل في قدرته وإرادته تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً اه والله ذرّ أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن القاسم الحسني وكان من أفضل العلويين في وقته زهداً وعبادة حيث قال المعتزلة قعدة الخوارج عجزوا عن قتال الناس بالسيوف فقعدوا للناس يقاتلونهم بالسنتهم أو تجاهدوهم^(١) اه رواه البيهقي فلا ينبغي التهوين من شرهم.

وربما قال بعض إن المعتزلة اجتهدوا فتأولوا فأخطأوا فلا يكفرون اه وهذا كلام سبق رده ونزید هنا بأنهم اجتهدوا في مقابل الدليل العقلي القاطع وفي مورد النص الصريح والاجتهاد فيه لا يجوز وتجرأوا على تأويله تأويلاً يبطل معناه ويُلغيه فلا ينفعهم تأويلهم بل يتحملون نتيجة مجازفاتهم في أمور الدين فإنها ليست مَلْعَبَةً تُخَاض بالتشقي وقديماً قيل وليس كلُّ خلافٍ جاء معتبراً إلا خلافٌ^(٢) له حظٌّ من النظر

وقيل

إذا كان عونُ الله للعبدِ ناصراً تهياً له من كل شيء مرادة
وإن لم يكن عونٌ من الله للفتى فأكثر ما يجني عليه اجتهداه

فتلخص مما مضى أن من اعتقد في الله الجسمية أو جعل له شريكاً في التخليق أو زعم أنه يحصل في ملكه ما لا يشاء أو أنكر صفة من صفات الله الثلاث عشرة الواجبة له إجماعاً فقد كفر (وسواء في هذا الحكم) أي تكفير من تأول فناقض تأويله أصل العقيدة الإسلامية (من كان لم

(١) شك الراوى.

(٢) برفع خلاف على البدلية من كل اه ويروى بالنصب اه

وسواءً في هذا الحكم مَنْ كَانَ لم يتعلم الصَّواب في هذه المسائل
فأخطأ لجهله وَمَنْ كَانَ تعلم الصَّواب ثمَّ نسيه

يتعلم الصَّواب في هذه المسائل فأخطأ لجهله وَمَنْ كَانَ تعلم الصَّواب ثمَّ
نسيه) أو تغيَّر اعتقاده فيه وذلك لأنَّ مثل هذه المخالفة مناقضة لأصل
معنى الشَّهادتين وليست المخالفة في هذه المسائل كالمخالفة في بعض
الصفات التي لا يُعلم جواز إطلاقها على الله تعالى إلا بالسَّماع والنقل فإنَّ
نفي ثبوت الوجود والحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام
لله تعالى جهلاً بالخالق ووصف له بالنقص وأما مَنْ لم يسمع بورود إطلاق
صفة اليد مثلاً في حقه سبحانه نصّاً ثابتاً في الشرع فظنَّ امتناع ذلك
ونفى إضافتها إلى الله تعالى لأنَّ معناها الأكثر استعمالاً هو الجارحة
فلا يُكفَّر إذ ليس إنكاره ناشئاً عن الجهل بالخالق تعالى واعتقاد ما
لا يليق به تبارك وتعالى وهو الذي عناه إمامنا الشافعي رضي الله عنه
بقوله في ما رواه ابن أبي حاتم في مناقبه عنه إِنَّ لله أسماء وصفات لا
يسع أحدا ردها وَمَنْ خالف بعد ثبوت الحجّة عليه فقد كفر وأما قبل
قيام الحجّة فإنه يُعذر بالجهل لأنَّ علم ذلك لا يُدرَك بالعقل ولا الرّويّة
والفكر فنُثبت هذه الصفات ونفّي عنه التشبيه كما نفّي عن نفسه فقال
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) اهـ^(٢) فأنت ترى أَنَّ الشافعي رضي الله عنه جعل
الجهل عُذراً لانتفاء التكفير عمن أنكر قسماً من صفات الله عز وجل
وهي الصفات التي لا تُدرَك بالرّويّة والفكر إلا بالسَّماع والنقل كالعين

(١) (الشورى/١١).

(٢) أوردتها الحافظ في الفتح ولم يتعقبها.

ولذلك رد ابن الجوزي في كتابه أخبار الصفات وغيره قول ابن
قتيبة بعدم تكفير من أنكر قدرة الله على كل شيء بسبب
جهله وقال أي ابن الجوزي إن إنكار قدرة الله على كل شيء
كفر بالإجماع. ونقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر وغيره وأقروه.

واليد ولم تبلغ المنكر وأما نحو القدرة والإرادة والعلم والحياة من الصفات
فتدرك بالروية والفكر، ويفهم واضحاً من كلام الشافعي أن منكر واحدة
منها كفر ولو كان جاهلاً بورودها في الشرع (ولذلك رد) شيخنا المصنف
رحمه الله على ابن الهضيبي في كتابه دُعاة لا قضاة حيث زعم أن الجاهل
قد يصل بالإنسان إلى إنكار قدرة الله على كل شيء فلا يكفر بذلك
أه قلت كلام ابن الهضيبي مخالف للإجماع وهو فيه متابع لبعض من
سبقه ممن خرق الإجماع في هذه المسئلة فقد ذكر (ابن الجوزي في كتابه
أخبار الصفات وغيره^(١) قول) عبد الله بن مسلم (ابن قتيبة بعدم تكفير
من أنكر قدرة الله على كل شيء بسبب جهله وقال أي ابن الجوزي إن
إنكار قدرة الله على كل شيء كفر بالإجماع ونقل ذلك عنه الحافظ ابن
حجر) في فتح الباري (ونقله (غيره) عن ابن الجوزي (وأقروه) أي وافقوه
فيه ولم يعترضوا عليه.

(١) أي غير ابن الجوزي.

تنبيه. ليست المسئلة المنسوبة لابن قتيبة شذوذة الوحيد في المسائل الشرعية بل كان ميّالاً إلى التشبيه حتى أثبت لله تعالى في كتابه «تأويل مختلف الحديث» الاتصاف بالصورة وفي كتاب «الاختلاف في اللفظ» الاستقرار على العرش، وكان مفتتاً بالنقل عن الإسرائيليات حتى وصل إلى الزعم في كتابه «الاختلاف في اللفظ» أنّ عزيراً عليه السلام كان نبياً ثم مُجى من ديوان النبوة لأجل مسئلة القدر، كما كان ناصبياً منحرفاً عن أهل بيت النبوة كما يظهر من كتاب «الإمامة والسياسة» له، قال^(١) الحاكم أجمعت أمة أي جماعة كثيرة على تكذيبه اه ونفى عنه بعض أهل العلم الكذب في النقل لكن قالوا^(٢) كما قال^(٣) الأزهري في مقدمة تهذيب اللغة ما رأيت أحدا يدفعه عن الصدق في ما يرويه عن أبي حاتم السجستاني والدبائسي وأبي سعيد الضير وأما ما يستبد به فربما ترك وكان كثير الحدس والقول بالظن في ما لا يحسنه ولا يعرفه ورأيت أبا بكر بن الأنباري ينسبه إلى الغباوة وقلة المعرفة ويؤري به اه وقال^(٤) الدارقطني

(١) انظر ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ص ٥٠٣) ولسان الميزان للحافظ ابن حجر (٥/ص ٩) في باب من اسمه عبد الله منها وعبارة الحاكم فيها أجمعت الأمة إلى ما أخرها أي بإثبات أل في أول لفظ الأمة ولكن الكوثري في كتاب صفعات البرهان له (ص ٣٧) ينفي ثبوتها فانظره.

(٢) انظر لسان الميزان للحافظ ابن حجر (٥/ص ١١) في باب من اسمه عبد الله.

(٣) انظر تهذيب اللغة للأزهري (١/ص ٢٧).

(٤) انظر ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ص ٥٠٣) ولسان الميزان للحافظ ابن حجر (٥/ص ١١) في باب من اسمه عبد الله منها.

والقسم الثاني ما ليس معلوماً من الدين بالضرورة سواء كان مُجمَعاً عليه أم غير مُجمَع عليه فمن أنكر حكماً مُجمَعاً عليه من أحكام هذا القسم لم يُكفر وسواء في ذلك التحريم والتحليل والوجوب والمشروعية إلا أن يعلم بحكم الشرع وبرده.

إنَّ فيه ميلاً إلى التشبيه وانحرافاً عن العترة النبوية اه وقال البيهقي^(١) كان يرى رأى الكرامية اه وقال^(٢) الحافظ ابن حجر فيه انحراف عن أهل البيت اه وقال^(٣) سمعتُ شيخى العراقى يقول كان ابنُ قتيبة كثير الغلط اه فليُحذَر.

(والقسم الثاني) من الأحكام (ما ليس معلوماً من الدين بالضرورة سواء كان مُجمَعاً عليه) كحرمة مصافحة المرأة الأجنبية بغير حائل (أم غير مُجمَع عليه) ككون فخذ الرجل عورة (فمن أنكر حكماً مُجمَعاً عليه من أحكام هذا القسم) أى مما لم يُعلم من الدين بالضرورة (لم يُكفر) على المعتمد (وسواء في ذلك التحريم والتحليل والوجوب والمشروعية) أى سواء كانت الأمة قد أجمعت على تحريم هذا الأمر أو تحليله أو كونه واجباً أو كونه مشروعاً أى جاء بفعله شرع الله تعالى أو كونه مكروهاً فلا يُكفر منكره لأنه ليس معلوماً من الدين بالضرورة وإن كان مُجمَعاً عليه (إلا أن يعلم) الراذله (بحكم الشرع) فيه (وبرده) مع ذلك فإنه عند ذلك يكفر

(١) انظر ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ص ٥٠٣) ولسان الميزان للحافظ ابن حجر (٥/ص ١٠) في باب من اسمه عبد الله منها.

(٢) انظر لسان الميزان في باب من اسمه عبد الله (٥/ص ٩).

(٣) انظر لسان الميزان في باب من اسمه عبد الله (٥/ص ١١).

ولكنه مع ذلك يَأْتُم إثْمًا كبيرًا لخرقه إجماع الأمة
وذلك كالذى يستحلُّ مصافحة المرأة الأجنبية من غير شهوة بلا
حائل أو الخلوة بها لغير معصية لجهله بأنَّ الشرع يُحرِّم ذلك.
وأما ما كان مختلفًا فيه بين الأئمة من أحكام هذا القسم فمن
أخذ من العامة بقول أى إمام منهم دون قول إمام آخر فلا
يَكْفُر، وذلك كالعمرة قال بعض الأئمة إنها فرض على المستطيع
وقال بعض بعدم فرضيتها

لتكذيبه الله ورسوله وشرعه (ولكنه) أى الرادِّ للحكم المجمع عليه
جاهلاً بوروده فى الشرع (مع ذلك) أى مع عدم الحكم بكفره (يَأْتُم
إثْمًا كبيرًا لخرقه إجماع الأمة) بل أطلق بعضهم تكفير خارق الإجماع
القطعى وإن كان كلامهم مرجوحًا والراجع التفصيل الذى تقدّم (وذلك
كالذى يستحلُّ مصافحة المرأة الأجنبية من غير شهوة بلا حائل) كما تقدّم
(أو) يستحلُّ (الخلوة بها لغير معصية لجهله بأنَّ الشرع يُحرِّم ذلك) فإنَّ لا
نُكْفَرُهُ لأنَّه يُتَصَوَّرُ من كثير من الناس الجهل بهذين الحكمين.

(وأما ما كان مختلفًا فيه بين الأئمة) الاعتبارين (من أحكام هذا القسم
فمن أخذ من العامة) أى الذين لا يعرفون ما أخذ الأحكام^(٤) ولم يصلوا إلى
درجة الاجتهاد (بقول أى إمام منهم دون قول إمام آخر فلا) يَأْتُم بذلك
ولا (يَكْفُرُ وذلك كالعمرة قال بعض الأئمة إنها فرض على المستطيع)
وبه قال الشافعى والثورى وأحمد (وقال بعض بعدم فرضيتها) وبه قال أبو

(٤) أى لا يعرفون من أين يؤخذ الحكم.

فَمَنْ أَخَذَ بِأَيِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَعْتَقِدَ
أَنَّ الشَّرْعَ جَاءَ بِإِجَابِهَا وَيُنْكِرُهُ مَعَ ذَلِكَ، أَوْ يَعْتَقِدَ أَنَّ الشَّرْعَ
جَاءَ بَعْدَ إِجَابِهَا وَيُوجِبُهَا مَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ عِنْدُنَا لِتَكْذِيبِهِ
الشَّرِيعَةَ، ذَلِكَ أَنَّ السَّبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ فُرُوعِ الْأَحْكَامِ إِنَّمَا هُوَ
السَّمَاعُ وَالتَّنْقُلُ لَيْسَ غَيْرُ لَأَنَّ الْحَسَنَ مَا حَسَّنَهُ الشَّرْعُ وَالْقَبِيحُ
مَا قَبَّحَهُ الشَّرْعُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ لَمْ يُوجِبْ شَيْئًا مِنَ الْوَاجِبَاتِ لَمَا
وَجَبَ عَلَيْنَا مِنْهَا شَيْءٌ وَلَوْ لَمْ يُحَرِّمْ شَيْئًا مِنْ

حَنِيفَةً وَمَالِكٌ (فَمَنْ أَخَذَ بِأَيِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ) أَيْ لَا إِثْمَ وَلَا
سُوءَ فِي مَا فَعَلَ (إِلَّا أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ الشَّرْعَ جَاءَ بِإِجَابِهَا) أَيْ يَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّهَ
أَوْحَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ (وَيُنْكِرُهُ) أَيْ يُنْكِرُ وَجُوبَهَا (مَعَ) اعْتِقَادِهِ
(ذَلِكَ أَوْ يَعْتَقِدَ أَنَّ الشَّرْعَ جَاءَ بَعْدَ إِجَابِهَا) أَيْ أَنَّ اللَّهَ أَوْحَى لِنَبِيِّهِ ﷺ
بَعْدَ وَجُوبِهَا (وَيُوجِبُهَا مَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ عِنْدُنَا لِتَكْذِيبِهِ الشَّرِيعَةَ)
لَأَنَّ رَدَّهُ لِلْحَكَمِ الَّذِي يَعْتَقِدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حَكَّمَ بِهِ مَعْنَاهُ نَسْبُهُ
الْكَذِبِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَّهُ أَعْلَمُ بِأَحْكَامِ دِينِ اللَّهِ مِمَّنْ
نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَيْهِ ﷺ وَهَذَا كُفْرٌ بِلَا شَكٍّ وَإِفْكَ كَبِيرٌ (ذَلِكَ أَنَّ السَّبِيلَ
إِلَى مَعْرِفَةِ فُرُوعِ الْأَحْكَامِ إِنَّمَا هُوَ السَّمَاعُ وَالتَّنْقُلُ) عَنِ الشَّارِعِ صَلَوَاتُ
رَبِّي وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ (لَيْسَ غَيْرُ) فَلَا سَبِيلَ لِإِدْرَاكِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ بِالرَّجُوعِ
إِلَى الزَّوَيَةِ أَيْ النِّظَرِ الْعَقْلِيِّ وَالْفِكْرِ فَقَطْ (لَأَنَّ الْحَسَنَ مَا حَسَّنَهُ الشَّرْعُ
وَالْقَبِيحُ مَا قَبَّحَهُ الشَّرْعُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ لَمْ يُوجِبْ شَيْئًا مِنَ الْوَاجِبَاتِ لَمَا
وَجَبَ عَلَيْنَا مِنْهَا شَيْءٌ) وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُصَلُّوا
خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ قَبْلَ الْمَعْرَاجِ (وَلَوْ لَمْ يُحَرِّمِ) اللَّهُ (شَيْئًا مِنْ

الْمُحَرَّمَاتِ لَمْ يَحْرَمْ عَلَيْنَا مِنْهَا شَيْءٌ وَلَا كَانَ أَيْ مِنْهَا سَبَبًا
 نَعَذِّبُ فِي الْآخِرَةِ فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَحْكُمُ بِمَا يَرِيدُ وَيَفْعَلُ مَا
 يَشَاءُ لَا حَامِلَ لَهُ وَلَا مُلْجِيٍّ فَمَنْ اعْتَقَدَ وَرُودَ حُكْمٍ فِي الشَّرْعِ
 وَأَنْكَرَهُ مَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ سَوَاءٌ كَانَ مَتَأَوَّلًا أَمْ لَا وَسَوَاءٌ كَانَ
 هَذَا الْحُكْمُ مُجْمَعًا عَلَيْهِ أَمْ لَا مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ أَمْ لَا.
 وَأَمَّا مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ حُكْمُ الشَّرْعِ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ أَيْ لَمْ
 يَعْلَمْ بِحُكْمِ الشَّرْعِ فِيهِ فَاعْتَقَدَ أَنَّ حُكْمَهُ فِي الشَّرْعِ عَلَى خِلَافِ
 مَا هُوَ حَقِيقَةٌ أَوْ قَالَ خِلَافَ الصَّوَابِ لَجَهْلِهِ بِالْحُكْمِ وَظَنَّ أَنَّ مَا
 يَقُولُهُ هُوَ حُكْمُ الشَّرْعِ لَا لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَرُدَّهُ أَوْ يُعَانِدَهُ فَإِنَّهُ

الْمُحَرَّمَاتِ لَمْ يَحْرَمْ عَلَيْنَا مِنْهَا شَيْءٌ وَلَا كَانَ أَيْ مِنْهَا سَبَبًا لِلْعَذَابِ فِي
 الْآخِرَةِ) وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِثْمٌ عَلَى مَنْ شَرِبُوا الْخَمْرَ قَبْلَ نَزُولِ تَحْرِيمِهَا (فَإِنَّهُ
 سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَحْكُمُ بِمَا يَرِيدُ وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ لَا حَامِلَ لَهُ) عَلَى فَعْلٍ شَيْءٍ
 أَيْ لَا بَاعَثَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ (وَلَا مُلْجِيٍّ) أَيْ لَا مُكْرِهَ لَهُ (فَمَنْ اعْتَقَدَ وَرُودَ
 حُكْمٍ فِي الشَّرْعِ وَأَنْكَرَهُ مَعَ ذَلِكَ) وَرُدُّهُ (فَإِنَّهُ يَكْفُرُ سَوَاءٌ كَانَ مَتَأَوَّلًا أَمْ
 لَا وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا الْحُكْمُ مُجْمَعًا عَلَيْهِ أَمْ لَا مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ
 أَمْ لَا) لِأَنَّهُ رَافِضٌ لِلشَّرْعِ غَيْرُ مُصَدِّقٍ بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ.

(وَأَمَّا مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ حُكْمُ الشَّرْعِ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ أَيْ لَمْ يَعْلَمْ
 بِحُكْمِ الشَّرْعِ فِيهِ) بِسَمَاعِهِ أَوْ بِسَمَاعِ مِثْلَاتِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَكْفِي
 سَمَاعُ إِحْدَاهَا لِمَعْرِفَةِ حُكْمِ بَقِيَّتِهَا مِنْ قَبْلِ كُلِّ أَحَدٍ (فَاعْتَقَدَ أَنَّ حُكْمَهُ فِي
 الشَّرْعِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ حَقِيقَةٌ أَوْ قَالَ خِلَافَ الصَّوَابِ لَجَهْلِهِ بِالْحُكْمِ
 وَظَنَّ أَنَّ مَا يَقُولُهُ هُوَ حُكْمُ الشَّرْعِ لَا لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَرُدَّهُ أَوْ يُعَانِدَهُ فَإِنَّهُ

لا يُكْفَرُ^(١) ومثاله شخص مسلم نشأ في بيت من المسلمين ولكنهم لا يتكلمون بأمور الشريعة فلم يتعلم الفرض العيني من علم الدين ولا سمع من أهل بيته أحكام الشرع وكان له رفقة^(٢) سوء من غير المسلمين أو من مسلمين فسقة لا يذكرون أمور الدين فيما بينهم وتعلم في مدرسة تابعة للحكومة أو خاصة يُدرّس معلموها علوم الدنيا دون علوم الدين فنشأ غير مخالف لمن يعلم أحكام الشرع ولا متردداً إلى المساجد أو المجالس التي تُذكر فيها هذه الأحكام ولا مُستمعاً أو مُطالباً لها فحفي عليه لذلك عدة أحكام ظاهرة يعرفها الجاهل والعالم كأن حفي عليه أن هناك صلاة هي صلاة الصبح فلم يعتقد لذلك وجوبها أو حفي عليه وجوب الغسل من الجنابة فلم يعتقد لذلك فرضيته أو وجوب ستر الحرة لشعرها أمام الأجانب فاعتقد جواز كشفها له أمامهم فإنه لا يُكْفَرُ لأنه ليس رافضاً للدين ولا معانداً للنبي ﷺ وللشرع ولم يعتقد ما اعتقد إلا لِظَنِّهِ أنه يُوافق الشرع فيه ولو عرف وجوب صلاة الصبح والغسل من الجنابة وتغطية رأس الحرة أمام الأجانب لاعتقد ذلك وقال به ولكنه عاثم بتركه طلب العلم واقع

(١) ولو كان في ما يقوله تضيقٌ وخرج طالما هو لا يعتقد أن في قوله حرجاً أو لا يعلم أن الشرع قد نصّ على أن أحكام الدين ليس فيها حرجٌ إذ لو شاء الله تعالى لكلف الناس ما فيه حرج ومشقة بل قال أئمتنا إن تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً وإن كان ممتنعاً شرعاً كما في شروح جمع الجوامع وغيرها وليس معنى الحرج مجرد الصعوبة أو المشقة على النفس فإن الجنة قد حُفَّتْ بالمكاره ولكن معناه ما لا يستطيع الناس فعله أو احتماله عادة.

(٢) بضم الراء وكسرها.

ومثله مَنْ كَانَ تَعَلَّمَ الْحُكْمَ فِي الشَّرْعِ ثُمَّ نَسِيَ فَظَنَّهُ عَلَى خِلَافِ
مَا هُوَ فِي الْوَاقِعِ سَوَاءً كَانَ هَذَا الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ
بِالضَّرُورَةِ أَمْ لَا.

بذلك في الذنب الكبير ومُعَذِّبٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ إِنْ مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ إِلَّا
أَنْ يَتَذَكَّرَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ. (ومثله مَنْ كَانَ تَعَلَّمَ الْحُكْمَ فِي الشَّرْعِ ثُمَّ نَسِيَ
فَظَنَّهُ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ فِي الْوَاقِعِ سَوَاءً كَانَ هَذَا الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ مَعْلُومًا
مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ أَمْ لَا) وَذَلِكَ كَأَنَّهُ سَمِعَ بِحُرْمَةِ الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ أَوْ
الاسْتِمَاعِ إِلَى الْعُودِ وَنَحْوِهِ مِنْ أَلَاةِ اللَّهِ الْمَحْرُومَةِ أَوْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ
مَعَ الزِّيَادَةِ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ ثُمَّ نَسِيَ هَذَا الْحُكْمَ الَّذِي تَعَلَّمَهُ فَظَنَّ جَوَازَ
ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُكْفَرُ وَنَظِيرُهُ مَنْ سَمِعَ بِنُبُوءَةِ دَاوُدَ أَوْ إِبْرَاهِيمَ أَوْ مُوسَى أَوْ
عِيسَى عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثُمَّ نَسِيَ فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ نَصُّ بِنُبُوءَتِهِمْ فَلَمْ
يَعْتَقِدْهَا لَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يُكْفَرُ بَلْ يُعَلَّمُ.

فائدة. مثال معرفة مسئلة شرعية من غير سماعها بعينها وإنما بسماع
حُكْمٍ مثيلاتها هو تحريم ضرب الوالدين فإن مجرد سماع تحريم أن يقال
لأحدهما أف أو تحريم نهر أحدهما يُعرف منه حرمة الضرب فإنه أشد.

هذا ومع فهم ما تَقَدَّمَ قَدْ يُوَاجِهُ بَعْضُ النَّاسِ إِشْكَالٌ وَذَلِكَ بِأَنْ يَسْمَعَ
شَخْصًا يَحْكُمُ فِي أَمْرِ بِحُكْمٍ يُخَالِفُ مَا تَعَلَّمَهُ مِنَ الشَّرْعِ وَلَكِنْ يَحْتَمِلُ
عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحُكْمُ مُوَافِقًا لِمَذْهَبٍ آخَرَ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمَعْتَبَرَةِ
غَيْرِ الْمَذْهَبِ الَّذِي دَرَسَهُ فَيَحْتَارُ فِي هَذِهِ الْحَالِ كَيْفَ يُعَامِلُ مَنْ ذَكَرَ هَذَا
الْحُكْمَ إِذْ يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ قَدْ لَا يَكُونُ مَجْمَعًا عَلَيْهِ فَضْلًا
عَنْ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَقَدْ يَكُونُ مَجْمَعًا عَلَيْهِ فَمَاذَا

يحكم على الشخص وماذا يقول له وبأى شىء ينصحهُ. وحلُّ هذا الإشكال
 أن ينظر في حال هذا الشخص هل يعتقد أن الحكم في الشرع غير ما قاله
 ومع ذلك تجرأ وتكلم بخلافه وهل يعتقد أن المسلمين قاطبة يخالفونه
 في ذلك ومع ذلك شدَّ عنهم فيحكم بكُفره في هذين الحالين وينصحهُ
 بالرجوع إلى الإسلام أو أنه قال ما قال وهو يعتقد أنه ينصُّ على حكم
 الشرع في المسئلة فلا يكفر ولو كان ما قاله يخالف حكماً معلوماً من
 الدين بالضرورة من الأحكام الفرعية أو من المتعلقة بالأصول غير ما تقدم
 استثناءً لكونه لم يسمع بحكم هذه المسئلة في الشرع على الوجه الصحيح
 قبل ذلك ولا بحكم نظائرها. وهذا الطريق يسهُل سلوكه على من فهم هذه
 القاعدة على وجهها سواءً أحاط بمواضع الاتفاق والاختلاف بين الأئمة
 أم لم يحط، وأما ما وراء هذا من الحكم بصحة ما قال ذلك الشخص في
 بعض المذاهب أو بعدم صحته في أى منها فيحتاج إلى علمٍ أوسع ومعرفةٍ
 أشمل.

القاعدةُ الثانيةُ

كُلُّ قولٍ أو فعلٍ أو اعتقادٍ فيه استخفافٌ بالله أو رُسُلِهِ أو كُتُبِهِ أو ملائِكَتِهِ أو أحكامِهِ أو وَعَدِهِ أو وَعِيدِهِ أو شَعَائِرِهِ أو مَعَالِمِ دِينِهِ أو آيَاتِهِ فهو **كُفْرٌ**.

وقد قَسَمَ العلماءُ اللفظَ المُكْفِرَ إلى ظاهرٍ وصريحٍ فالظاهرُ ما كانَ له بحسبِ وضعِ اللغةِ وجهانِ فأكثرٌ ولكنَّهُ إلى المعنى الكُفْرِيِّ أَقْرَبُ،

(القاعدةُ الثانيةُ)

(كُلُّ قولٍ أو فعلٍ أو اعتقادٍ فيه استخفافٌ بالله أو رُسُلِهِ أو كُتُبِهِ أو ملائِكَتِهِ أو أحكامِهِ أو وَعَدِهِ أو وَعِيدِهِ أو شَعَائِرِهِ أو مَعَالِمِ دِينِهِ أو آيَاتِهِ فهو **كُفْرٌ**) وهذه قاعدةٌ لا اختلافَ فيها مأخوذةٌ من الكتاب والسنة ومما لا يحصى من نصوصِ أهلِ العلمِ وما صرحوا به في مؤلفاتهم وبُثُّوه في خلالِ مصنفاتهم. والشعائرُ والمعالمُ المرادُ بهما واحدٌ وهو الأمورُ الظاهرةُ منَ الدينِ التي لا تُخْفَى على أحَدٍ أنها منه كالآذانِ والطوافِ ورَميِ الجِمارِ وما شابهَ.

(وقد قَسَمَ العلماءُ اللفظَ المُكْفِرَ إلى ظاهرٍ وصريحٍ فالظاهرُ في الكُفْرِ (ما كانَ له بحسبِ وضعِ اللغةِ وجهانِ فأكثرٌ) أى يحتملُ معنيينِ فأكثرَ بعضها كُفْرٌ وبعضُها ليسَ كُفْرًا (ولكنَّهُ إلى المعنى الكُفْرِيِّ أَقْرَبُ) أى إنَّ أولَ ما يخطرُ بالبالِ عندَ سماعِهِ هو المعنى الكُفْرِيُّ لكونِهِ الأكثرَ استعمالًا فيه كما لو قالَ قائلُ الصَّلَاةِ على النبيِّ مكروهةٌ فإنَّ أولَ

وأما الصَّريحُ فليس له بحسب وضع اللغة إلا وجهٌ واحدٌ كُفِرَ،
قالوا فمن تكلم بلفظ ظاهر له معنيان فأكثر أحدهما متبادرٌ
وهو الكفرُ والآخر غير متبادرٍ

ما يخطرُ بالبالِ عند سماع هذه العبارة أنَّ المراد الصلاةُ على سيدنا محمدٍ
ﷺ مكروهةٌ وهذا كفرٌ وتكذيبٌ لقول الله تعالى ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا
صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١) ولكن لفظ النبي له معنى آخر في لغة
العرب وهو الأرض المحدودة غير المستوية وصلاة الإنسان قائماً عليها
تمنعه من الخشوع لأنه يصرف انتباهه إلى عدم السقوط في أثناء الصلاة
فلذلك قالوا بأن إقامة الصلاة عليها مكروهةٌ فهذه عبارةٌ احتملت معنيين
أحدهما كفرٌ والآخر ليس كفرًا ولكنها في المعنى الكفري أظهر فإن
الناس غالبًا ما يستعملون كلمة النبي بمعنى الإنسان الذي يوحى إليه ونادرًا
ما يستعملونها بمعنى الأرض المحدودة فيقال في هذه العبارة إنها ظاهرةٌ
في الكفر وتحتل معنى غير كفري (وأما القول (الصريح) في الكفر
(فليس له بحسب وضع اللغة إلا وجهٌ واحدٌ كُفِرَ) أى لا يحتل في
اللغة إلا معنى واحدًا هو كفرٌ وذلك مثل قول الله ثلاثة أو ابن الله أو
بنات الله أو ما شابه فإن كلاً من هذه العبارات لا يحتل بحسب اللغة
معنى غير المعنى الكفري فيقال فيه هو قول صريح في الكفر (قالوا)
أى أهل العلم (فمن تكلم بلفظ ظاهر في الكفر أى (له معنيان فأكثر
أحدهما متبادرٌ) أى هو أول معنى يخطر في ذهن سماعه (وهو) المعنى
(الكفر) من معانيه (والآخر غير متبادر) لكنه غير كفر في هذه الحال

لا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مَرَادُهُ، وَأَمَّا مَنْ تَكَلَّمَ بِلَفْظٍ صَرِيحٍ
فِي الْكُفْرِ فَيُكْفَرُ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ مَرَادِهِ وَلَا يُقْبَلُ لَهُ تَأْوِيلٌ

(لا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مَرَادُهُ) أَيْ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ قَصَدَ وَأَرَادَ الْمَعْنَى
الْكُفْرِيَّ فَإِذَا تَبَيَّنَ مَرَادُهُ حُكِمَ عَلَيْهِ بِحَسَبِهِ إِنْ قَصَدَ الْكُفْرَ كُفِّرَ وَإِنْ
قَصَدَ غَيْرَ الْكُفْرِ لَمْ يُكْفَرْ وَلَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَى تَكْفِيرِهِ مِنْ غَيْرِ تَبَيُّنٍ
لِمَرَادِهِ^(١) (وَأَمَّا مَنْ تَكَلَّمَ بِلَفْظٍ صَرِيحٍ فِي الْكُفْرِ) أَيْ لَا يَحْتَمِلُ بِحَسَبِ
اللُّغَةِ مَعْنَى لَيْسَ كُفْرِيًّا (فَيُكْفَرُ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ مَرَادِهِ وَلَا يُقْبَلُ لَهُ تَأْوِيلٌ)
لَأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُ مَعْنَى غَيْرَ كُفْرِيٍّ يُصَرَّفُ إِلَيْهِ وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ كَمَا
نَصَّ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرُونَ مِنْهُمْ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْإِمَامُ مُحَمَّدُ
ابْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحَبِيبُ بْنُ الرَّبِيعِ الْمَالِكِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْهُ فِي
الشَّافِعِ وَأَقَرَّهُ وَنَصَّ عَلَيْهِ السُّبْكِيُّ فِي فَتَاوِيهِ وَنَقَلَهُ الرَّمْلِيُّ فِي نَهَايَةِ الْمَحْتَاجِ
وَعَاخِرُونَ فَطَالَمَا أَنَّ الْمُتَلَفِّظَ بِاللَّفْظِ الْكُفْرِيِّ الصَّرِيحِ يَعْرِفُ مَعْنَاهُ وَأَنَّهُ
لَيْسَ لَهُ فِي اللَّغَةِ مَعْنَى آخَرُ وَمَعَ ذَلِكَ تَلَفَّظَ بِهِ طَائِعًا فَلَا مَحِيصَ عَنْ
وُقُوعِهِ فِي الْكُفْرِ مَهْمَا قَصَدَ وَمَهْمَا زَعَمَ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ مَعْنَى آخَرَ فَحَالُهُ
وَمِثَالُهُ كَرَجُلٍ قَالَ اللَّهُ عَاجِزٌ وَهُوَ يَعْلَمُ مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ فِي
اللُّغَةِ مَعْنَى غَيْرَ كُفْرِيٍّ ثُمَّ زَعَمَ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِذِهِ الْكَلِمَةَ أَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ لَيْسَ
فِي قُدْرَتِهِ نَقْصٌ فَإِنَّ زَعْمَهُ هَذَا لَا يُنْجِيهِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْكُفْرِ وَقَضَاهُ

(١) قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ فَإِنْ سَثَلَ عَمَنْ قَالَ كَذَا وَكَذَا مِمَّا يَحْتَمِلُ أُمُورًا لَا
يَكُونُ بَعْضُهَا كَافِرًا فَيَنْبَغِي لِلْمَفْتَى أَنْ يَقُولَ يُسْأَلُ هَذَا الْقَائِلُ عَمَّا أَرَادَ بِهَا قَالَ فَإِنْ أَرَادَ
كَذَا فَالْجَوَابُ كَذَا وَإِنْ أَرَادَ كَذَا فَالْجَوَابُ كَذَا اهـ

هذا المعنى لو فرضنا أنه قصد حقيقته لا يُخلصه من أحوال ذلك الخوب
 العظيم لأنه اختار طائعا أن يتلفظ بهذه الكلمة السفهية وهو عالم بمعناها
 وبأنها لا تحمل معنى صحيحا موافقا للشرع تُصرف إليه وتقريب حال
 هذا الإنسان كرجل أطلق الرصاص على رأس رجل آخر وهو يعلم أن ما
 يُطلقه على رأسه رصاص يقتل ثم قال لم أقصد قتله إنما قصدت مداعبته
 أو مُلاعبته، ولو فُتح الباب ليقول أي إنسان ما أراد من الكلام الصريح
 في الكفر ويُقبل له تأويل فيه لضاع الدين وقال من شاء في هدمه ما شاء
 زاعما أنه لم يقصد معنى باطلا فيقول قائل عندئذ الله خير ويقول قصدت
 بذلك أن الله واحد ويقول آخر الصلاة غير واجبة ويزعم أنه قصد أنها
 فرض عظيم ويقول ثالث الإسلام باطل ويزعم أنه قصد أنه الدين الذي
 يجب اتباعه وهكذا فإين الدين بعد ذلك. وهذا المسلك هو مسلك الباطنية
 الذين أجمع علماء الإسلام على كفرهم وهو الباب الذي ولجوه لهدم الدين
 وتحريفه فإنهم قالوا المقصود بالصلاة الواجبة تنقية القلب لا القيام بهذه
 الأعمال والأقوال المعروفة المفتحة بالتكبير والمختمة بالتسليم وقالوا
 الزكاة الواجبة هي دفع المال لإمامهم والجنة ليست دارا حسية وإنما هي
 لذة المعرفة وجهنم ليست دار عذاب حسية وإنما هي حال الجهل والله
 تعالى واحد بمعنى أنه لا يوصف بعلم ولا بقدرة ولا بحياة ولا بمشيئة
 وغير ذلك من مقالات وتأويلات لو فُتح الباب لها لهدم الدين من أصله
 وضاع أسسه وركائزه، ولذلك لم يتردد علماء الإسلام في الحكم بالكفر
 على من قال عبارة صريحة فيه ولم يقبلوا له فيه تأويلا، ولذلك لم يقبل
 سيدنا علي تأويل الذين عبدوه بل حكم برديتهم وأحرقهم أحياء ليكونوا

إلا أن يكون

عبرةً لغيرهم، ولم يقبل المنصور العباسي تأويل الذين عبّوه بل حاربهم وقتلهم، ولم يقبل القاضي أبو عمر البغدادي ومن معه من أكابر العلماء تأويل الحلاج لقوله عن نفسه إنه الرحمن الرحيم حين زعم أن هذا مقام يقال له مقام الجمع بل قتله الخليفة بأمرهم وقتواهم ثم أحرقت جثته وألقى رمادها في دجلة، ولم يقبل علماء الأندلس الكبار أن يؤولوا كلام ابن أخي عجب جارية أمير الأندلس حين قال عند نزول المطر بدأ الخراز يرش جلوده يريد الله تبارك وتعالى والخراز هو الإسكاف فجمع الأمير العلماء للنظر في حاله فقال عبد الملك بن حبيب من بينهم ربّ عبدناه ثم يُشتم فلا نتصر له إنا إذا لعبيد سوء دمه في عنقي فأمر الأمير بقتله فقتل، ولم يقبل علماء الإسلام تأويل القرامطة من الباطنية الذين قلعوا الحجر الأسود من مكانه وقتلوا الحجيج عام سبعة عشر وثلاثمائة مستحلين ذلك بينما كان زعيمهم ينشد

أنا بالله وبالله أنا يخلق الخلق وأفنيهم أنا

بل حكموا بكفرهم بلا تردّد، وكذا فعلوا بسلطان مصر المدّعى للألوهية المستى الحاكم بأمر الله وبغيره من العبّيين الذين قالوا كلمات صريحة في الكفر فلم يقبلوا تأويلهم لها ولا رضوا أن يعدّوهم من أهل الإسلام بالرغم مما نزل بعلماء الإسلام على أيديهم من ذبح وتحريق وتقتيل وتعذيب وتنكيل، فهذا الأمر أي كون المتلفظ بالكلمة الصريحة بالكفر كافراً هو حكم متفق عليه تنصيصاً وعملاً كما تشهد بذلك تصانيف فقهاء الإسلام ومؤرخيهم فضلاً عن تناقل هذا الأمر خلفاً عن سلف بين المسلمين (إلا) أن العلماء استثنوا حالة واضحة ظاهرة وهي (أن يكون)

لا يعرف أن هذا اللفظ معناه صريح في الشر بل يدل
أن له معنى آخر غير كُفْرِي فإن هذا اللفظ عند ذلك
ليس له بالنسبة إليه حكم الصريح، مثال هذا قول بعض
نُصَرِّح «ما في الوجود إلا الله» أو «لا مَوجود إلا الله» أو «هو الكل»

المتلفظ بالكُفر الصريح (لا يعرف أن هذا اللفظ معناه صريح في الكفر
بل يَظُنُّ أنَّ له معنى آخر غير كُفْرِي فإن هذا اللفظ عند ذلك
ليس له بالنسبة إليه حكم الصريح) كما تقدّم أي أنه لا يُكْفَرُ لتلفظه به
بل يُعَلَّمُ أن هذا اللفظ ليس معناه كما يَظُنُّ وإنما له معنى واحد كُفْرِي
ويُنَبِّه إلى اجتناب قوله والتلفظ به فإذا عرف ذلك ثم عاد إلى قوله مع
استحضاره وتذكره عند النطق كَوْنِ هذا اللفظ صريحاً في الكفر كُفْرٍ
عندها وإنما حال هذا الإنسان كرجل يتكلم السنسكريتية^(١) أو الصينية
قديم إلى بلاد العرب فعلمه سفيه مسبة الله بالعربية وأوهمه أن هذه تحية
يُحَيِّي النَّاسُ بعضهم بعضاً بها فقاها هذا الهندي أو الصيني من غير معرفة
بحقيقة معناها الذي هو كفر صريح بل لظنه أنها تعني مرحباً أو ما شابه
ذلك فإنه لا يُحَكِّمُ بكفره بسبب هذا كما هو ظاهر وإنما يُعَلَّمُ اجتناب
هذه الكلمة أما الملقن فإنه يكفر. وشبيه بهذا حال أناس عرب ضعف
فهمهم للغة العرب لأنهم نشأوا بين من يتكلم العامية وأغرقوا في الابتعاد
عن دراسة لغة أهل الجنة فصاروا يفهمون بعض الكلمات على خلاف
معانيها ويظنون أنها تعني غير ما هو معناها في الأصل (مثال هذا قول
بعض الناس ما في الوجود إلا الله أو لا مَوجود إلا الله أو هو الكل) يعنون

(١) السنسكريتية اللغة الهندية القديمة.

فإن هذه الألفاظ من صريح الكفر بحسب معناها اللغوي لأن معناها
 أن نعنه هو الله لكن من الناس من لا يفهمون منها هذا المعنى بل
 يظنون أن معناها أن الله هو مدبر كل شيء فهؤلاء لا يكفرون إذا
 قوا هذه الكلمة وإنما ينهون عنها ويبيّن لهم فساد معناها بخلاف
 الذين وضعوا هذه الكلمات لأول مرة وكانوا يفهمون هذا المعنى
 الذي هو توحيد الله والعالم أي جعل الله والعالم شيئاً واحداً
 فإنهم يكفرون، وهؤلاء كانوا من ملاحدة المتصوفة المنتسبين
 إلى الإسلام وصلت إليهم هذه الكلمة من بعض فلاسفة اليونان
 فسرت منهم هذه الألفاظ إلى أسماع بعض العوام من غير أن
 يعرفوا معناها،

الله تعالى (فإن هذه الألفاظ من صريح الكفر بحسب معناها اللغوي
 لأن معناها أن العالم هو الله لكن من الناس من لا يفهمون منها هذا
 المعنى بل يظنون) لضعف معرفتهم بالعربية (أن معناها أن الله هو مدبر
 كل شيء) وأنه لا يخرج شيء في هذا العالم عن مشيئته وقدرته وتدبيره
 (فهؤلاء لا يكفرون إذا قالوا هذه الكلمة وإنما ينهون عنها ويبيّن لهم
 فساد معناها بخلاف الذين وضعوا هذه الكلمات لأول مرة) (يُسَوْنُ أَهْلُ
 الْوَحْدَةِ الْمَطْلَقَةِ فَإِنَّهُمْ (كَانُوا يَفْهَمُونَ هَذَا الْمَعْنَى) الْبَاطِلَ (الَّذِي هُوَ تَوْحِيدُ
 اللَّهِ وَالْعَالَمِ أَيْ جَعَلَ اللَّهُ وَالْعَالَمِ شَيْئاً واحداً فَإِنَّهُمْ يُكْفَرُونَ، وَهَؤُلَاءِ كَانُوا
 مِنْ مَلَا حِدَةِ الْمُتَصَوِّفَةِ الْمُنتَسِبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ) بدأت سلسلتهم الخبيثة
 بالحسين بن منصور الحلاج وما زالت مُستمرّة إلى الآن وكانت قد (وصلت
 إليهم هذه الكلمة من بعض فلاسفة اليونان فسرت منهم هذه الألفاظ إلى
 أسماع بعض العوام) فقالوها (من غير أن يعرفوا معناها) الخبيث بل ظنوا

ثم منذ نحو قرن ظهر من أناس ينتسبون للشاذلية الشاذلية
نقول بهذه الكلمات مع اعتقاد معناها الذي هو...
المعنى الأصلي لها وهؤلاء تارة يقولون الله حال في كل شخص
وتارة يقولون بالتحاد الله في الأشخاص.

أن معناها كل شيء بقبضة الله كما تقدم أما صوفية الحق فهم براء من
أمثال هذه العقائد ويكفي في إظهار عقيدتهم قول^(١) رئيسهم الجنيد رحمه
الله تعالى التوحيد أفراد القديم من المحدث اه وقوله^(٢) رضى الله عنه
متى يتصل من لا شبيه له ولا نظير له بمن له شبيه ونظير هيات هذا ظن
عجيب اه (ثم منذ نحو قرن ظهر من أناس ينتسبون للشاذلية الشاذلية)
نسبة للشيخ على الشرطي (القول بهذه الكلمات مع اعتقاد معناه الذي
هو كفر) الذي (هو المعنى الأصلي لها) أمثال (هؤلاء) يحكم بكفرهم
بلا تردد وهم (تارة يقولون الله حال في كل شخص وتارة يقولون بالتحاد الله
في الأشخاص) فيتذبذبون بين الحلول والاتحاد وكل منهما من أشنع الكفر
وأشدّه، وأما الشيخ نور الدين الشرطي مؤسس طريقتهم فلا نثبت عنه
هذه المقالات إذ قد نقل عنه بعض أهل الفهم والعلم أن هذا الشذوذ
استحدثه بعض من ينتسب إليه دون موافقته ورضاه، من جملة ذلك ما
ذكره مؤرخ حلب محمد راغب الطباخ في كتابه تاريخ حلب أنه ظهر في
أتباع الشيخ نور الدين مقالات شاذة في حياته وأن الشيخ كان يحذر منها

(١) رواه القشيري في الرسالة وأبو نعيم في الحلية في ترجمة الجنيد.

(٢) رواه القشيري في الرسالة والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى في تراجم من توفي بعد
السبع مائة.

كذلك إن ظنَّ شخصٌ لجهله بالمعنى اللغوي أن الكلمة الصريحة في الكفر تحمل في اللغة وجهين أحدهما كُفْرِي والآخر ليس فيه كُفْر ونطق بها ومُراده غير المعنى الكُفْرِي فإنه لا يكفر بخلاف من عرف أن الكلمة صريحة بحسب وضع اللغة وولّد معنى آخر لها بزعمه فقصدته

ومن أصحابها ويعلن التبرؤ من كل ما يخالف الشريعة.

(كذلك) أى على نسق ما تقدّم ومثله (إن ظنَّ شخصٌ لجهله بالمعنى اللغوي أن) هذه (الكلمة الصريحة في الكفر تحمل في اللغة وجهين) أى تحتمل من حيث اللغة معنيين (أحدهما كُفْرِي والآخر ليس فيه كُفْر ونطق بها ومُراده غير المعنى الكُفْرِي) أى وهو يقصد المعنى الذى ليس كُفْرًا (فإنه لا يكفر) لأنه حين النطق بالكلمة كان يظن أن بعض معانيها كُفْر وبعض معانيها ليس كُفْرًا وهو لم يقصد المعنى الكُفْرِي منهما لكن مثل هذا الإنسان يُنبّه إلى الصواب ويرشّد إلى اجتناب التلفظ بها مثاله ما يقوله كثير من الأتراك جناب الخالق أو حضرة الخالق وهم يعتقدون أن معنى ذلك تعظيم الله سبحانه وتعالى وتزويده بينما الحقيقة أن الجناب بفتح الجيم هو الفناء وما قُرّب من تحلّة القوم كما يقال فناء الدار وحضرة الرجل قُرْبُهُ وفناؤه كما فى الصحاح ومختاره والمصباح المنير من أشهر معاجم اللغة العربية وكما فى أُخْتَرِي كبير المكتوب بالحرف العثماني من أشهر معاجم اللّغة التركية العثمانية (بخلاف من عرّف أن) هذه (الكلمة صريحة بحسب وضع اللغة وولّد معنى آخر لها بزعمه) أى قرّر هو أن يُعطىها معنى آخر ليس هو معناها فى اللغة (فقصدته) أى

من غير أن يعتقَدَ المعنى الأصلي لها لكن تلفظ بها عمداً مع فهمه
للمعنى الأصلي

قَصَدَ هذا المعنى الذى هو وَلَدَهُ (من غير أن يعتقَدَ المعنى الأصلي لها) الذى
هو كَفَرٌ (لكن تلفظ بها عمداً مع فهمه للمعنى الأصلي) فإنه يكفر
كما تَقَدَّمَ بيان ذلك لأن هذه الكلمة هى كلمة كفر صريح مهما وَلَدَ
لها من المعانى المستحدثة وهو يعلم ذلك أى يعلم أن معناها اللغوى
كفر فيكون قد نطق بكلمة الكفر طائعا مع علمه بمعناها فيدخل
بذلك تحت الحكم المستفاد من قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾^(١)
من سب النبي ﷺ والطعن في الإسلام ﴿وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾^(٢) أى
بعد الحكم بإسلامهم^(٣) فلم يُعَلِّقِ الله تبارك وتعالى الحكم بالكفر
على قائل مثل هذه الكلمة طوعاً إلا على نُظْفِهِ بها ولم يستثن ربنا تبارك
وتعالى من قصَدَ معنى آخر وَلَدَهُ لها ولا استثنى ربنا من كان لا يعتقَدُ
معناها وإنما الذى استثناه الشرع هو المكره ومن سبق لسانه ومن تكلم
بالكلمة وهو لا يفهم معناها كالمجنون فمن ادعى أنه يُسْتثنى غير من
استثناه الشرع فقد استدرك على الله وادعى أن قواعد الدين لم تكمل
في حياة الرسول ﷺ وكذب قوله عز وجل ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ
وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾^(٣) وصار بذلك مُحَادَاً لله ولرسوله وكفاه
ذلك خزيًا. قال القرطبي في تفسير قوله تعالى في سورة التوبة ﴿وَلِينَ

(١) (التوبة/ ٧٤).

(٢) انظر تفسير الآية في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي.

(٣) (المائدة/ ٣).

وذلك كقول بعض السفهاء أخت ربك أو قول بعضهم لبعض يا ابن الله فهؤلاء يكفرون مع أنهم لا يقصدون المعنى، وهؤلاء قسم منهم يقولون بالعامية يا ابن ألا بدون هاء من لفظ الجلالة وهم يفهمون من هذا اللفظ الله لأن عندهم الله بالهاء وألا بلا هاء واحد.

فمن تلفظ بالصريح من ألفاظ الردة نظرنا في حاله هل يفهم المعنى

سَأَلْتَهُمْ لِيَقُولُوا إِنَّمَا كُنَّا نَخُوْضُ وَلَنَعْبُدُ قُلَّ أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ
 كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْنِدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿٦٦﴾ قَالَ
 القاضى أبو بكر بن العربى لا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جذا أو
 هزلا وهو كيفما كان كفر فإن الهزل بالكفر كفر لا خلاف فيه بين
 الأمة اهـ (و) مثال (ذلك) أى مثال من تكلم بالكلمة الكفرية طائعا وهو
 لا يعتقد معناها هو (كقول بعض السفهاء) لبعض من يخاطبه (أخت ربك
 أو قول بعضهم لبعض يا ابن الله فهؤلاء يكفرون مع أنهم لا يقصدون
 المعنى) ولا يعتقدونه لنطقهم بكلمة الكفر الصريحة طوعا وهم يعرفون
 معناها (وهؤلاء قسم منهم يقولون بالعامية يا ابن ألا بدون هاء من لفظ
 الجلالة وهم يفهمون من هذا اللفظ الله) أى يفهمون منه إثبات ولد لله
 تعالى (لأن عندهم) لفظ (الله بالهاء) ولفظ (ألا بلا هاء واحد) أى فمن
 قال منهم هذه الكلمة الكفرية مع الإتيان بالهاء أو بدون ذلك يكفر
 لأنه فى الحالين يعتقد أن معنى الكلمة من حيث اللغة نسبة الولد إلى الله
 تعالى (فمن تلفظ بالصريح من ألفاظ الردة نظرنا فى حاله هل يفهم المعنى)

أَوْ يَجْهَلُهُ وَيُظَنُّ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مَعْنَاهَا شَيْءٌ آخَرُ فَإِنْ كَانَ يَجْهَلُهُ
فَإِنَّا لَا نَكْفُرُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ بَلْ نُعَلِّمُهُ مَعْنَى الْكَلَامِ

وَنُنْهَاهُ عَنْهُ، حَتَّى لَوْ نَطَقَ بِالصَّرِيحِ وَهُوَ نَائِسٌ لِلْمَعْنَى الْكَافِرَةِ
الَّذِي كَانَ يَعْرِفُهُ قَبْلًا وَلَمْ يَكُنْ يَفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ التَّنْطِقِ إِلَّا مَعْنَى
لَيْسَ فِيهِ كُفْرٌ فَلَا يَكْفُرُ.

وَيُعَلِّمُ مِنْ هُنَا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي التَّسَرُّعُ فِي إِطْلَاقِ التَّكْفِيرِ عَلَى
شَخْصٍ نَطَقَ بِكَلَامٍ غَيْرِ صَرِيحٍ بِالْكَفْرِ وَلَكِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْمَعْنَى
الْكَافِرَةِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِمُرَادِهِ، وَلَا إِطْلَاقِ التَّكْفِيرِ عَلَى مَنْ نَطَقَ
بِالصَّرِيحِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ مَعْنَى اللَّفْظِ وَيَعْرِفَ كَوْنَهُ صَرِيحًا.
قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ

أَيُّ هَلْ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَيْسَ لَهُ فِي اللُّغَةِ إِلَّا الْمَعْنَى الْكَافِرَةُ (أَوْ يَجْهَلُهُ
وَيُظَنُّ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مَعْنَاهَا) لُغَةً (شَيْءٌ آخَرُ) لَيْسَ كُفْرًا (فَإِنْ كَانَ
يَجْهَلُهُ فَإِنَّا لَا نَكْفُرُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ بَلْ نُعَلِّمُهُ) أَنَّ (مَعْنَى الْكَلَامِ) الَّذِي قَالَهُ
كَفْرٌ (وَنُنْهَاهُ عَنْهُ، حَتَّى لَوْ نَطَقَ بِالصَّرِيحِ) مَنْ الْكَافِرِ (وَهُوَ نَائِسٌ لِلْمَعْنَى
الْكَافِرَةِ الَّذِي كَانَ يَعْرِفُهُ قَبْلًا) أَيُّ عَرَفَ الْمَعْنَى الْحَقِيقَةَ لِلْكَلِمَةِ سَابِقًا
(وَلَكِنَّهُ نَسِيَ) (لَمْ يَكُنْ يَفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ التَّنْطِقِ إِلَّا مَعْنَى لَيْسَ فِيهِ كُفْرٌ
فَلَا يَكْفُرُ) فَالْعِبْرَةُ فِي الْحُكْمِ بِفَهْمِهِ عِنْدَ التَّنْطِقِ لَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ (وَيُعَلِّمُهُ
مِنْ هُنَا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي التَّسَرُّعُ فِي إِطْلَاقِ التَّكْفِيرِ عَلَى شَخْصٍ نَطَقَ بِكَلَامٍ
غَيْرِ صَرِيحٍ بِالْكَفْرِ وَلَكِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْمَعْنَى الْكَافِرَةِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِمُرَادِهِ
وَلَا إِطْلَاقِ التَّكْفِيرِ عَلَى مَنْ نَطَقَ بِالصَّرِيحِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ مَعْنَى اللَّفْظِ
وَيَعْرِفَ كَوْنَهُ صَرِيحًا) كَمَا تَقَدَّمَ. (قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ

إذا كَانَ لِلْكَلِمَةِ سَبْعُونَ مَعْنَى هِيَ كُفْرٌ وَمَعْنَى وَاحِدٌ لَيْسَ
كُفْرًا لَا يُكْفَرُ الْمُتَلَفِّظُ بِهَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ أَرَادَ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي
الَّتِي هِيَ كُفْرٌ أَه

وَيُنْسَبُ قَرِيبٌ مِنْ هَذَا إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ مَالِكٍ وَلَا يَصَحُّ
ذَلِكَ عَنْهُمَا لَكِنِ الْمَعْنَى صَحِيحٌ وَلَوْ لَمْ يَقْلَهُ أَحَدٌ مِنَ الْإِمَامِينَ.

إذا كَانَ لِلْكَلِمَةِ سَبْعُونَ مَعْنَى هِيَ كُفْرٌ كُلُّهَا (وَمَعْنَى وَاحِدٌ لَيْسَ كُفْرًا لَا
يُكْفَرُ الْمُتَلَفِّظُ بِهَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ أَرَادَ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي هِيَ كُفْرٌ أَه)
ذِكْرُهُ فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ وَغَيْرِهِ (وَيُنْسَبُ قَرِيبٌ مِنْ هَذَا إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ مَالِكٍ
وَلَا يَصَحُّ ذَلِكَ عَنْهُمَا لَكِنِ الْمَعْنَى صَحِيحٌ وَلَوْ لَمْ يَقْلَهُ أَحَدٌ مِنَ الْإِمَامِينَ)
وَأَمَّا مَا يَنْسَبُهُ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى الْإِمَامِينَ أَوْ أَحَدِهِمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْئَلَةِ
تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ قَوْلًا بِالتَّكْفِيرِ وَقَوْلٌ وَاحِدٌ بَعْدَ التَّكْفِيرِ يُؤْخَذُ بِقَوْلٍ عَدَمِ
التَّكْفِيرِ فَهِيَ افْتِرَاءٌ عَلَى الْإِمَامِينَ الْجَلِيلِينَ إِذْ قُلَّ أَوْ عُدِمَ أَنْ يُوجَدَ حُكْمٌ
لَمْ يَخَالِفْ فِيهِ شَاذٌ أَوْ مُبْتَدِعٌ وَإِنَّمَا يَدُورُ الْأَمْرُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ مَعَ الدَّلِيلِ
فَإِنْ دَلَّ دَلِيلُ الشَّرْعِ عَلَى التَّكْفِيرِ حُكْمَ بِهِ وَإِلَّا فَلَا. وَلَوْ صَحَّ هَذَا الْقَوْلُ
الْمُفْتَرَى لَتَعَطَّلَتْ أَحْكَامُ الرَّدَةِ وَلَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ لَتَنْفِيزِ نَحْوِ حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ
وغيرِهِ مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ إلخ وَلَمْ تَكُنْ فَائِدَةٌ فِي تَبْلِيغِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ لَهَا وَأَحْكَامُ
الشَّرْعِ لَا تُوحَى عَبَثًا وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْبَاطِلِ فَقَدْ جَعَلَ الْقَاعِدَةَ
اتِّبَاعَ زَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو لَا اتِّبَاعَ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ وَأَحْكَامُ الشَّرْعِ لَا تُوحَى عَبَثًا
وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْبَاطِلِ فَقَدْ جَعَلَ الْقَاعِدَةَ اتِّبَاعَ زَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو

والتعبير المقرر عند الفقهاء المتأخرين في إثبات حكم الردة هو قولهم إن كان للكلمة وجوه تقتضي الكفر ووجه واحد لا يقتضي الكفر لا يكفره المفتي إلا أن يقصد المعنى الكفري، ومرادهم بالوجوه المعاني فإن الكلمة الواحدة قد يكون لها بضعة عشر معنى ككلمة اليد فمن نسب اليد إلى الله وأراد بها الجارحة

لا اتباع الدليل الشرعي (والتعبير المقرر عند الفقهاء المتأخرين في إثبات حكم الردة هو قولهم إن كان للكلمة وجوه تقتضي الكفر ووجه واحد لا يقتضي الكفر لا يكفره المفتي) في هذه الحال (إلا أن يقصد المعنى الكفري) اهـ

(ومرادهم بالوجوه المعاني) فيكون ما قرروه أن الكلمة إذا كانت تحتل معاني مختلفة كلها كفر إلا معنى واحدا ليس كفرًا لا يحكم المفتي بتكفير قائلها إلا أن يعلم أنه قد قصد المعنى الكفري كما قال^(١) الملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر ما نصه وقد ذكروا أن المسئلة المتعلقة بالكفر إذا كان لها تسعة وتسعون احتمالًا للكفر واحتمال واحد في نفيه فالأولى للمفتي والقاضي أن يعمل بالاحتمال النافي اهـ أي طالما لم يتبين لها أن المعنى المقصود كان كفرًا وإلا فتسقط عندها كل الاحتمالات إلا الذي قصده اهـ (فإن الكلمة الواحدة قد يكون لها بضعة عشر معنى ككلمة اليد) فقد ذكر الفيروزآبادي في بصائر ذوي التمييز أن لها خمسة عشر معنى في اللغة وكلمة استوى فقد ذكر ابن العربي في القبیس أن لها بضعة عشر معنى في اللغة (فمن نسب اليد إلى الله وأراد بها الجارحة

(١) انظر شرح الفقه الأكبر (ص ١٦٢).

أَيُّ الْعَضْوِ الَّذِي هُوَ مِنَ الْإِنْسَانِ أَوْ غَيْرِهِ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْعُضْوِ
لَأَنَّهُ شَبَّهَ إِلَهًا بِخَلْقِهِ، وَمَنْ نَسَبَ الْيَدَ إِلَى اللَّهِ وَأَرَادَ بِهَا الْمَدَّةَ أَوْ
نِعْمَةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَشْبِيهُ اللَّهِ بِخَلْقِهِ
فَلَا يُكْفَرُ،

يَعْنِي الْعَضْوَ الَّذِي هُوَ مِنَ الْإِنْسَانِ أَوْ غَيْرِهِ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْعُضْوِ لِأَنَّهُ شَبَّهَ
إِلَهًا بِخَلْقِهِ) حَتَّى لَوْ قَالَ هِيَ جَارِحَةٌ لَا كَجَوَارِحِ الْخَلْقِ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَكُونُ
مُقَرَّرًا بِالتَّشْبِيهِ بِقَوْلِهِ جَارِحَةٌ إِذَا الْجَارِحَةُ مَعْنَاهَا الْعَضْوُ الْجَرِمُ ذُو الْأَبْعَادِ
وَالْحُجْمِ فَيُؤَاخِذُ بِإِقْرَارِهِ وَلَا يَنْفَعُهُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَا كَجَوَارِحِ الْخَلْقِ كَمَا
تَقَدَّمَ بَيَانُهُ (وَمَنْ نَسَبَ الْيَدَ إِلَى اللَّهِ وَأَرَادَ بِهَا الْقُدْرَةَ أَوْ النِّعْمَةَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ
مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَشْبِيهُ اللَّهِ بِخَلْقِهِ فَلَا يُكْفَرُ) لَكِنْ لَا يَجُوزُ
تَفْسِيرُ الْيَدِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أُضِيفَتْ فِيهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ أَوْ بِالنِّعْمَةِ وَإِنَّمَا
يُقَالُ هِيَ صِفَةٌ تَلِيْقُ بِاللَّهِ تَعَالَى لَيْسَتْ كَأَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ لَيْسَتْ بِجَارِحَةٍ
أَوْ تُؤَوَّلُ الْيَدُ بِتَعْيِينِ مَعْنَى يُوَافِقُ مَا تَقْتَضِيهِ لُغَةُ الْعَرَبِ وَيَقْتَضِيهِ شَرْعُ
اللَّهِ عَلَى حَسَبِ السِّيَاقِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى
الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (١) مَنْ فَسَّرَ الْاسْتَوَاءَ فِيهِ بِالْجُلُوسِ أَوْ بِالِاسْتِقْرَارِ أَوْ بِارْتِفَاعِ
الْمَكَانِ وَالْعُلُوِّ بِالمَسَافَةِ فَقَدْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ وَخَرَجَ عَنِ مَقْتَضَى قَوْلِ اللَّهِ
تَعَالَى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٢) وَعَمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ أَهْلِ السُّنَنِ حَيْثُ
قَالُوا فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَأَمْثَالَهَا أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ بِلا كَيْفِيَةٍ أَهْأَيَّ ءَامَنُوا بِهَا
وَبِأَنَّ لَهَا مَعْنَى يَلِيْقُ بِاللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ كَمَعَانِي الْمَخْلُوقِينَ لِأَنَّ الْكَيْفِيَّةَ هِيَ

(١) (طه/٥).

(٢) (الشورى/١١).

معاني المخلوقين وصفاتهم وأما من قال بأن الاستواء المذكور في هذه الآية هو صفة لله تعالى لا تُشبه صفاتنا من غير أن يكون معناه جلوساً أو استقراراً أو نحو ذلك من معاني هذه الكلمة التي لا يُوصف بها إلا المخلوق واكتفى بذلك من غير تعيين المعنى المراد فمسلكه سليم وهو غير خاطئ ولا مُحطى فإن تمكّن في اللغة وفي الشرعيات فعين معنى يليق بالله تعالى ويُوافق لغة العرب كأن قال من معاني استوى قهر فحمل المعنى في هذه الآية على القهر لأنه رجع عنده على غيره بدليل أو قال بأن كلمة استوى تكون في اللغة للرفعة والعلو المكانة ورجع عنده هذا المعنى على غيره فحمل المعنى في هذه الآية على الرفعة والعلو أى بالقدر لا بالمسافة كما هو ظاهر فلا حرج عليه. والمسلك الأول أى بالإيمان بأن هذه الآيات لها معاني تليق بالله ليست جوارح ولا هي كصفات المخلوقين من غير تعيين المعنى المراد منها هو مسلك أغلب السلف ويقال له مسلك التفويض أو مسلك التأويل الإجمالي وهو كما روى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال ءامنْتُ بما جاء عن الله على مراد الله اه أى لا على ما تذهب إليه الأوهام وكما روى عن أحمد بن حنبل أنه قال استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر اه أى من غير أن يكون استواؤه جلوساً أو استقراراً أو ارتفاع مسافة وأما المسلك الثاني فقد سلكه قسم من السلف وكثير من الخلف فإنهم قالوا بما أن القرآن قد نزل بلغة العرب فلا بد أن يكون معنى هذه الآيات موافقاً للغتهم وأن يكون للكلمة المتشابهة فيها معنى يسوع لغة فإن كان بعض هذه المعاني اللغوية ينفيه الشرع فلا بد من منع حمل الآيات عليها لأن آيات القرآن والأحاديث النبوية تتصادق وتتعاقد ولا تتكاذب أو تتناقض فلم يبق إلا حمل هذه الآيات على المعنى السائغ لغة وشرعاً ولذلك

فعلی هذا التفصیل یُحکم علی من یفسر الید المضافه إلى
الله فی القرآن وعلى من یفسر الاستواء على العرش الوارد فیہ
والمجئ الوارد فی قوله تعالى فی سورة الفجر ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ
﴿٢٢﴾ فَمِنْ فَسَّرَ الید بالجارحة أو الاستواء بالجلوس أو الاستقرار
وَعَلَوْ الْمَكَانِ وَالْمَسَافَةِ أی

عینوا معانی هذه الآيات توافق ما جاء فی الشرع وتتفق مع اللغة وأساليها
وهذا أيضا مسلك لا بأس بسلوكه ولا حرج فی اتباعه لاسيما عند الخوف
من تزلزل العقيدة إذا لم یُسلک وعليه مشى ابن عباس ومجاهد وابن حنبل
والبخاري وغيرهم من السلف. وأما من حمل هذه الآيات المتشابهة على
مقتضى الحس وما يذهب إليه الوهم فنسب إلى الله تعالى الحد أو الجسمية
أو التركيب أو الصورة أو الانتقال كما هو شأن المخلوقين الربوبين فقد
كفر ولا عذر له فی أنه اعتقد هذا الاعتقاد أو ذهب هذا المذهب بجهله
فإن الله تبارك وتعالى قد أمرنا باتباع عقيدة رسول الله ﷺ ولم يرخص لنا
عقيدة سواها فمن جعل أمر الله تعالى خلف ظهره وهجم على الكلام أو
عقد القلب بغير علم ولا اتباع عن بصيرة وفهم سليم فزل فلا یلومن
إلا نفسه (فعلی هذا التفصیل یُحکم علی من یفسر الید المضافه إلى الله
فی القرآن وعلى من یفسر الاستواء على العرش الوارد فیہ والمجئ الوارد
فی قوله تعالى فی سورة الفجر ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ ﴿٢٢﴾ فَمِنْ فَسَّرَ الید
بالجارحة أو الاستواء بالجلوس أو الاستقرار أو علو المكان والمسافة أی

فَسَّرَ الْوَاردَ بِالْمَعْنَى الْحَسَنَى الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ أَوْ
فَسَّرَ الْمَجِيءَ بِأَنَّهُ كَمَجِيءِ الْإِنْسَانِ وَالْمَلَائِكَةِ بِالْإِنْتِقَالِ وَالْحَرَكَةِ
مِنْ جِهَةٍ إِلَى جِهَةٍ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ.

بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ نَقُولُ لَوْ سَمِعْنَا شَخْصًا يَقُولُ مَثَلًا الصَّلَاةُ
عَلَى النَّبِيِّ مَكْرُوهَةٌ فَلَا يَنْبَغِي التَّسْرِعُ فِي تَكْفِيرِهِ بَلْ يُسْأَلُ
عَنْ مُرَادِهِ لِأَنَّ الْعَرَبَ يُطْلِقُونَ كَلِمَةَ النَّبِيِّ عَلَى الْأَرْضِ الْمُرْتَفَعَةِ
الْمَحْدُودَةِ فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْأَرْضِ الْمَحْدُودَةِ
مَكْرُوهَةٌ لَكُنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا خُشُوعَ فِيهَا فَكَلَامُهُ صَحِيحٌ وَإِنْ
تَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ هَذَا أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ

فَسَّرَ الْوَاردَ بِالْمَعْنَى الْحَسَنَى الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ أَوْ فَسَّرَ الْمَجِيءَ
بأنه كَمَجِيءِ الْإِنْسَانِ وَالْمَلَائِكَةِ بِالْإِنْتِقَالِ وَالْحَرَكَةِ مِنْ جِهَةٍ إِلَى جِهَةٍ فَإِنَّهُ
يَكْفُرُ) وَإِنَّمَا مَعْنَى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(١) جَاءَتْ قُدْرَتُهُ أَيْ أَثَرُ قُدْرَتِهِ كَمَا أَوَّلَ
هَذِهِ الْآيَةَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُظْهِرُ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَثَارًا عَظِيمَةً مِنْ أَثَارِ قُدْرَتِهِ.

(بِنَاءً عَلَى) كُلِّ (مَا تَقَدَّمَ نَقُولُ لَوْ سَمِعْنَا شَخْصًا يَقُولُ مَثَلًا الصَّلَاةُ عَلَى
النَّبِيِّ مَكْرُوهَةٌ فَلَا يَنْبَغِي التَّسْرِعُ فِي تَكْفِيرِهِ بَلْ يُسْأَلُ عَنْ مُرَادِهِ لِأَنَّ الْعَرَبَ
يُطْلِقُونَ كَلِمَةَ النَّبِيِّ عَلَى الْأَرْضِ الْمُرْتَفَعَةِ الْمَحْدُودَةِ فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ
الصَّلَاةَ عَلَى الْأَرْضِ الْمَحْدُودَةِ مَكْرُوهَةٌ لَكُنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا خُشُوعَ فِيهَا
فَكَلَامُهُ صَحِيحٌ وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ هَذَا أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ)

مكروهة فهو كافر. وفي القاموس وغيره أن كلمة الكفر لها
هذان المعنيان.

ويتبين لنا أيضًا أنه ليس للمفتي أن يفتي في هذه المسائل
إلا أن يعلم لسان أهل البلد في ما يستعملون من الألفاظ أي
أنه ليس للمفتي أن يفتي فيما يتعلق بالألفاظ إلا أن يعرف
اصطلاحات أهل البلد.

﴿مكروهة فهو كافر﴾ وقد تقدم بيان ذلك (وفي القاموس) المحيط
للفيروز آبادي (وغيره) كلسان العرب لابن منظور (أن كلمة النبي لها هذان
المعنيان) أي الرجل الذي يوحى الله إليه والأرض المرتفعة المحدودة.

(ويتبين لنا أيضًا أنه ليس للمفتي أن يفتي في هذه المسائل إلا أن يعلم
لسان أهل البلد) الذين يتكلم المستفتي بلسانهم (في ما يستعملون من
الألفاظ أي أنه ليس للمفتي أن يفتي في ما يتعلق بالألفاظ) هل كفر
قائلها أو لا (إلا أن يعرف اصطلاحات أهل البلد) التي يتكلم القائل بلسان
أهلها فرب كلمة كان أهل بلد يعتقدون لها معنى المدح هي في لسان أهل
بلد أخرى مستعملة للذم لا يعتقدون لها إلا هذا المعنى، فإن لم يعلم المفتي
لسان قائل الكلمات التي يُستفتى عنها لزمه التبيين في ما يتعلق بفهم أهل
هذا اللسان لهذه الكلمات قبل أن يقول كفر قائلها أو لم يكفر حتى
لا يزل في ذلك فيزل معه غيره. ومثال ما ذكرنا كلمة مخ فإنها في اللغة
تعني ما يكون في داخل العظم وفي لسان عوام أهل بيروت يُريدون بها
الدماغ أو الذكاء الواسع الفهم ولا يفهمون منها إلا هذين المعنيين ولا
يعرفون معنى آخر لها وهي أي الكلمة نفسها في لسان عوام أهل طرابلس

الشَّامُ تُسْتَعْمَلُ لِلذِّمِّ الشَّدِيدِ لَا يَفْهَمُ مِنْهَا أَهْلُ هَذَا الْبَلَدِ إِلَّا هَذَا الْمَعْنَى وَلَوْ
وُجِّهَ أَحَدُهُمْ بِهَا لَغَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا وَلَيْسَ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ مِنَ الْمَسَافَةِ إِلَّا
مَرَحِلَتَانِ بَلْ مَا دُونَ ذَلِكَ. وَمِثْلُ ذَلِكَ كَلِمَةُ الْعَافِيَةِ لَا يَعْرِفُ لَهَا أَهْلُ بِلَادِ
الشَّامِ إِلَّا مَعْنَى الصَّحَةِ وَالسَّلَامَةِ مِنَ الْعِلَلِ فَلِذَلِكَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ
أَعْطَاكَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ يَدْعُو لَهُ بِخَيْرٍ وَلَوْ وَجِّهَ بِهَذَا بَعْضُ أَهْلِ الْجَزَائِرِ وَغَيْرِهِمْ
مِنْ بِلَادِ الْمَغْرِبِ فَلَرُبَّمَا رَدَّ بِشْتِمِ الْقَائِلِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَافِيَةَ فِي
لِسَانِ عَوَامِهِمْ تُسْتَعْمَلُ لِلنَّارِ لَا يَفْهَمُونَ مِنْهَا إِلَّا هَذَا الْمَعْنَى وَهَكَذَا كَلِمَاتُ
وَتَعَابِيرُ أُخْرَى يَخْتَلِفُ مَعْنَاهَا عِنْدَ أَهْلِ بَلَدٍ عَنْ مَعْنَاهَا فِي لَهْجَةِ أَهْلِ بَلَدٍ
أُخْرَى لِأَسِيْمَا وَأَكْثَرِ النَّاسِ الْيَوْمَ لَا يَعْرِفُونَ اللُّغَةَ الْفَصِيحَةَ وَلَا يَتَكَلَّمُونَهَا
فِيمَا بَيْنَهُمْ فَإِنْ لَمْ يُرَاعَ الْمَفْتَى ذَلِكَ أَخْطَأَ فِي جَوَابِهِ وَرُبَّمَا قَادَ غَيْرُهُ إِلَى
الضَّلَالِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَلْيُتَنَبَّهْ.

مَعَ فَهْمِ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ يُوَاجِهُ بَعْضُ طُلَّابِ الْعِلْمِ إِشْكَالًا
مَتَعَلِّقًا بِهَا فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ أَنَا لَمْ أُحِظْ بِاللُّغَةِ وَلَا بِغَالِبِهَا عَلِمًا فَكَيْفَ
أَسْتَطِيعُ أَنْ أُمَيِّزَ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ إِنْسَانٍ كَلِمَةً هِيَ عِنْدِي كُفْرٌ هَلْ لِهَذِهِ
الْكَلِمَةِ مَعْنَى ءَاخِرُ فِي اللُّغَةِ أَوْ لَا فَإِنْ لَمْ أَعْرِفْ ذَلِكَ وَلَمْ أُمَيِّزْ هَلْ مَا قَالَهُ
صَرِيحٌ فِي الْمَعْنَى الْكُفْرِيَّةِ الَّتِي فَهِمْتُ مِنْ كَلِمَتِهِ أَوْ لَا فَكَيْفَ أَحْكُمُ
عَلَيْهِ عِنْدَ ذَلِكَ وَمَاذَا أَقُولُ لَهُ وَبِمَاذَا أَنْصَحُهُ وَحَلُّ الْإِشْكَالِ أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ
كَلِمَةً لَا يَعْرِفُ لَهَا مَعْنَى إِلَّا الْكُفْرَ لَكِنِ احْتَمَلَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ لَهَا
مَعْنَى ءَاخِرُ غَيْرُ كُفْرٍ قَالَ لِمَنْ نَطَقَ بِهَا هَذِهِ الْكَلِمَةُ لَا أَعْرِفُ لَهَا مَعْنَى إِلَّا
كَذَا وَهُوَ كُفْرٌ فَإِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْمَعْنَى الَّتِي فَهِمْتُ مِنَ الْكَلِمَةِ فَعَلَيْكَ أَنْ
تَتَشَهَّدَ لَتَدْخُلَ فِي الْإِسْلَامِ أَيْ إِنْ كَانَتِ الْكَلِمَةُ الَّتِي قُلْتَهَا بِحَسَبِ لِسَانِكَ
وَطَرِيقَةِ كَلَامِ أَهْلِ بَلَدِكَ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى إِلَّا هَذَا الْمَعْنَى الَّتِي أَنَا أَعْرِفُهُ فَقَدْ

خَرَجَتْ بِقَوْلِهَا مِنَ الْإِسْلَامِ وَأَمَّا إِنْ كُنْتَ تَظُنُّ أَنَّ لَهَا مَعْنَى ءَاخَرَ غَيْرَ
كَفَرَى بِحَسَبِ لِسَانِكُمْ أَوْ أَنَّ لَهَا أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى عِنْدَكُمْ بَعْضُهَا كُفْرٌ
وَبَعْضُهَا لَيْسَ كُفْرًا وَقَصَدْتَ الْمَعْنَى الَّتِي لَيْسَ كُفْرًا فَلَا تَكْفُرْ، فَهَذِهِ
النَّصْرِيَّةُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْلُكَهَا مَنْ فَيَهْمُ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ عَلَى وَجْهِهَا لِيَعْرِفَ بِمَاذَا
يَحْكُمُ عَلَى مَنْ نَطَقَ بِكَلِمَةٍ هِيَ عِنْدَهُ أَى عِنْدَ السَّامِعِ كُفْرٌ مَعَ احْتِمَالٍ
أَنْ يَكُونَ لَهَا مَعْنَى ءَاخَرُ لَا يَعْرِفُهُ سِوَاءُ كَانَ وَاسِعَ الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ أَمْ لَا،
وَاسِعَ الْمَعْرِفَةِ بِلِسَانِ قَائِلِهَا أَمْ لَا، هَذَا بِالنَّسْبَةِ لِلْحَكْمِ بِالْكُفْرِ وَعَدَمِهِ
وَأَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلْحَكْمِ بِالْجَوَازِ أَى بِجَوَازِ قَوْلِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَوْ عَدَمِ جَوَازِهِ فَإِنْ
فِيهِ زِيَادَةٌ تَفْصِيلِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

القاعدةُ الثالثةُ

من اعتقد ما هو كفر بالإجماع أو فعل فعلاً مُجمعاً على كونه كفرًا أو تكلم بكلمة صريحة مُجمع على كونها كفرًا لا ينفعه التشهد مع الشك في الحكم بل لا بد أن يتشهد للتبرؤ من كفرٍ مع جزمه بأن ما وقع فيه كفرٌ ولا يفيدُ التشهد ما نه يرجع عن الكفر كما يحصل من كثير من الناس أنهم

(القاعدةُ الثالثةُ)

(من اعتقد ما هو كفر بالإجماع أو فعل فعلاً مُجمعاً على كونه كفرًا أو تكلم بكلمة صريحة مُجمع على كونها كفرًا لا ينفعه التشهد مع الشك في الحكم) أي مع شكّه في كون ما اعتقده أو فعله أو نطق به كفرًا لأنه عندئذ لا يعرف الفرق بين الكفر والإيمان (بل لا بد أن يتشهد للتبرؤ من الكفر مع جزمه بأن ما وقع فيه كفرٌ ولا يفيدُ التشهد ما لم يرجع عن الكفر كما يحصل من كثير من الناس أنهم

(١) قال في الأشباه والنظائر قال النووي اعلم أن مراد أصحابنا بالشك في الماء والحدث والنجاسة والصلاة والعتق والطلاق وغيرها هو التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء كان الطرفان في التردد سواء أو أحدهما راجحًا فهذا معناه في استعمال الفقهاء وكتب الفقه أما أصحاب الأصول فإنهم فرقوا بين ذلك وقالوا التردد إن كان على السواء فهو شك وإن كان أحدهما راجحًا فالراجح ظن والمرجوح وهم اهـ وأما في أصول الدين فقد قال الدسوقي في حاشيته على أم البراهين عند شرح الشكوك والشكوك جمع شك والمراد به هنا مطلق التردد الصادق بالظن والوهم ولذا جمعه اهـ

يَنْطِقُونَ بِالْفَافِ كَفَرِيَّةً

ثُمَّ يَتَشَهَّدُونَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْجِعُوا عَنْهَا أَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفُوا أَنَّهَا كُفْرٌ فَيَتَبَرَّأُوا مِنْهَا فِي قُلُوبِهِمْ فَتَشْهَدُهُمْ هَذَا لَا يَنْفَعُهُمْ. وَلَوْ تَشَهَّدَ شَخْصٌ لِلتَّبَرُّؤِ مِنْ كُلِّ كُفْرٍ إِنْ كَانَ حَصَلَ مِنْهُ ثُمَّ بَعْدَ فِتْرَةٍ تَيَقَّنَ أَنَّهُ كَانَ حَصَلَ مِنْهُ قَبْلَ تَشْهَدِهِ كُفْرٌ فَهَلْ

يَنْطِقُونَ بِالْفَافِ كَفَرِيَّةً) صَرِيحَةٌ فِي الْكُفْرِ أَوْ غَيْرِ صَرِيحَةٍ لَكُنْهُمْ قَصَدُوا بِهَا الْمَعْنَى الْكُفْرِيَّةَ (ثُمَّ يَتَشَهَّدُونَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْجِعُوا عَنْهَا أَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفُوا أَنَّهَا كُفْرٌ فَيَتَبَرَّأُوا مِنْهَا فِي قُلُوبِهِمْ فَتَشْهَدُهُمْ هَذَا لَا يَنْفَعُهُمْ) وَلَا يَصِيرُونَ بِهِ مُسْلِمِينَ لِأَنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ لَا يَكُونُ قَلْبُهُ مُنْطَوِيًّا عَلَى الْإِعْتِقَادِ الصَّحِيحِ فَلَا يَنْفَعُهُ التَّشْهَدُ بِاللِّسَانِ مَعَ فُسَادِ الْإِعْتِقَادِ بِالْقَلْبِ وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَعْتَقِدَ شَخْصٌ التَّشْبِيهَ أَوْ أَنْ يُسَبِّ رَبَّ الْعِزَّةِ ثُمَّ يَتَشَهَّدَ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ عَشْرِينَ مَرَّةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ تَشْبِيهَ اللَّهِ كُفْرٌ أَوْ أَنَّ سَبَّ اللَّهِ كُفْرٌ وَأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ بِتَشْبِيهِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ تَشْهَدَ هَذَا الشَّخْصِ لَا يَنْفَعُهُ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ تَشْبِيهَ اللَّهِ بِخَلْقِهِ إِيْمَانٌ وَإِسْلَامٌ وَتَذَلُّ لِلرَّحْمَنِ أَوْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْاسْتِهْزَاءَ بِاللَّهِ وَالْإِسْتِخْفَافَ بِهِ لَا يُنَافِي تَعْظِيمَهُ وَمِثْلُ هَذَا لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَى تَعْظِيمِ اللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالتَّذَلُّ لَهُ فَكَيْفَ يُعْظِمُهُ وَيَتَذَلُّ لَهُ.

(وَلَوْ تَشَهَّدَ شَخْصٌ لِلتَّبَرُّؤِ مِنْ كُلِّ كُفْرٍ إِنْ كَانَ حَصَلَ مِنْهُ) لَكُونَهُ خَافَ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَقَعَ فِي الْكُفْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَبِهَ (ثُمَّ بَعْدَ فِتْرَةٍ) مِنْ تَشْهَدِهِ (تَيَقَّنَ أَنَّهُ كَانَ حَصَلَ مِنْهُ قَبْلَ تَشْهَدِهِ كُفْرٌ) مُجْمَعٌ عَلَيْهِ (فَهَلْ

يلزمه تشهد ثانٍ أو يكفيه التشهد الأول الحكم هنا يختلف باختلاف حاله فإن كان حين تشهده بنية التبرؤ من الكفر عالمًا بحكم المسئلة التي تذكرها فيما بعد كفاء تشهده الأول وإلا فيلزمه أن يتشهد من جديد للخروج من الكفر.

وإذا رجع الشخص عن الكفر وتشهد لا يشترط أن يستحضر في قلبه عند ذلك عبارة بعينها من نحو نويت الدخول في الإسلام بل اشتراط استحضار ذلك لا معنى له بل إذا

يلزمه تشهد ثانٍ) بعد تيقنيه (أو يكفيه التشهد الأول الحكم هنا يختلف باختلاف حاله فإن كان حين تشهده بنية التبرؤ من الكفر عالمًا بحكم المسئلة) المكفرة (التي تذكرها فيما بعد كفاء تشهده الأول) لأنه في قلبه متبرئ من الكفر كاره له لا يريد أن يكون عليه فقد تبرأ بذلك من الكفر الذي حصل منه ونطق بلسانه بالشهادتين حال كونه على ذلك التبرؤ فصار بالشهادة مسلمًا فلم يحتاج أن ينطق بها مرة ثانية لهذه الغاية بعدما تيقن من حصول الكفر منه قبل التشهد (إلا) أي وإن كان تشهد في حال جهله بكون المكفر الذي حصل منه كفرًا (فيلزمه أن يتشهد من جديد للخروج من الكفر) بعد علمه بأن ما حصل منه كفر كما شرحه آنفًا.

(وإذا رجع الشخص عن الكفر وتشهد) للخلاص منه (لا يشترط أن يستحضر في قلبه عند ذلك عبارة بعينها من نحو نويت الدخول في الإسلام بل اشتراط استحضار ذلك لا معنى له) وليس في محله لأن المدار ليس على ألفاظ يستحضرها بعينها في قلبه (بل) المدار على معنى يقوم بقلبه فإنه إذا

عَرَفَ أَنَّهُ كَفَرَ فَرَجَعَ وَتَشَهَّدَ لِيَخْلُصَ مِنَ الْكُفْرِ فَهَذَا هُوَ
نِيَّةُ الدَّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ. وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِنَا لِلْكَافِرِ «تَشَهَّدْ
بِنِيَّةِ الدَّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ» أَيِ اعْلَمْ أَنَّكَ كَافِرٌ وَأَقْلِعْ عَنِ الْكُفْرِ
وَتَشَهَّدْ لِتَصِيرَ مُسْلِمًا فَلَا ضَرَرَ فِي هَذَا.

تَنْبِيهُ مُهِمٌّ مَنْ كَفَرَ ثُمَّ قَالَ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ قَبْلَ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى
الْإِسْلَامِ بِالشَّهَادَتَيْنِ لَا يَنْفَعُهُ قَوْلُ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ شَيْئًا بَلْ يَزْدَادُ
كُفْرًا لِأَنَّهُ

عَرَفَ أَنَّهُ كَفَرَ فَرَجَعَ وَتَشَهَّدَ لِيَخْلُصَ مِنَ الْكُفْرِ فَهَذَا) كَافٍ لِرَجُوعِهِ إِلَى
الْإِسْلَامِ، وَقَصْدُهُ هَذَا (هُوَ نِيَّةُ الدَّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ
قَوْلِنَا لِلْكَافِرِ تَشَهَّدْ بِنِيَّةِ الدَّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ أَيِ اعْلَمْ أَنَّكَ كَافِرٌ وَأَقْلِعْ عَنِ
الْكُفْرِ) أَيِ اتْرُكْهُ (وَتَشَهَّدْ لِتَصِيرَ مُسْلِمًا فَلَا ضَرَرَ فِي هَذَا) أَيِ فِي مَخَاطِبَةِ
الْكَافِرِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ إِذْ لَيْسَ مَعْنَاهَا أُخِّرْ دُخُولَكَ فِي الْإِسْلَامِ بَلْ مَعْنَاهَا
لِيَكُنْ تَشَهَّدُكَ بِقَصْدِ الْخُلَاصِ مِنَ الْكُفْرِ وَالدَّخُولِ فِي زُمرَةِ الْمُسْلِمِينَ
لَأَنَّ الْمُرْتَدَّ إِذَا تَشَهَّدَ بِلِسَانِهِ عَاقِدًا قَلْبَهُ عَلَى عَدَمِ الرَّجُوعِ إِلَى الْإِسْلَامِ بِهَذِهِ
الشَّهَادَةِ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا وَلَا يَصِيرُ بِذَلِكَ مُسْلِمًا وَلَوْ كَانَ يَعْرِفُ مَا هُوَ الْإِيمَانُ
وَيُمَيِّزُهُ مِنَ الْكُفْرِ.

(تَنْبِيهُ مُهِمٌّ) إِلَى أَمْرِ يَغْفُلُ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ. (مَنْ كَفَرَ ثُمَّ قَالَ
أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ قَبْلَ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ بِالشَّهَادَتَيْنِ لَا يَنْفَعُهُ قَوْلُ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ
شَيْئًا بَلْ يَزْدَادُ كُفْرًا لِأَنَّهُ) يُؤَخِّرُ نَفْسَهُ عَنِ الرَّجُوعِ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنَّ اللَّهَ
تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَكَّمَ بِأَنَّهُ لَا بَدَّ لِلدَّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ اجْتِمَاعِ شَيْئَيْنِ

يَطْلُبُ الْمَغْفِرَةَ وَهُوَ عَلَى الْكُفْرِ وَاللَّهْ لَا يَغْفِرُ . . . الْكَافِرُ
وَلَا ذَنْبُهُ وَهُوَ عَلَى كُفْرِهِ.

الإيمان الصحيح بالقلب والتطيق بالشهادتين^(١) أو بما يعطى معناهما
للقادر باللسان وليس الاستغفار هو الشهادتين ولا بمعناهما ولأنه
(يَطْلُبُ الْمَغْفِرَةَ وَهُوَ) لا يزال مقيمًا (على الكفر والله) أخبر في القرآن أنه
(لا يغفر كفر الكافر ولا ذنبه وهو) مقيم (على كفره) فمعنى استغفار
هذا الكافر يا رب أكذب نفسك في ما أخبرت به فإنك أخبرت أنك لا تغفر
للكافر ذنبه إلا بعد دخوله في الإسلام وأنا أسألك عكس ما أخبرت به
فمن أين ينتفع بمثل هذا الاستغفار وكيف يرجع به إلى الإسلام. هيهات.

ويحسن هنا التحذير من أمر يقع فيه بعض الناس إما جهلاً بالحق^(٢)
وإما بسبب المداينة وهو أنهم يقولون عند سماعهم ب وفاة إنسان يعلمون
أنه مات على غير الإسلام الله يرحمه أو يدعون له بالمغفرة وربما قالوا هذا
إذا عَزَّوْا أهله وهذا كفر كما نص عليه كثير من العلماء لأنه طلب
تكذيب خبر الله على ما سبق شرحه. هذا وقد نص النووي في الأذكار
وغيره على ما يجوز أن يقوله المسلم إذا أراد أن يعزى بالكافر وعلى ما لا

(١) كما رواه صاعد بن محمد والكردرى في مناقبه وغيرهما عن الإمام أبي حنيفة رضي الله
عنه. ونقل النووي الإجماع عليه فقال في شرح مسلم واتفق أهل السنة من المحدثين
والفقهاء والمتكلمين على أن المؤمن الذي يُحكم بأنه من أهل القبلة ولا يخلد في النار
لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقادًا جازمًا خاليًا من الشكوك ونطق
بالشهادتين فإن اقتصر على إحداهما لم يكن من أهل القبلة أصلًا اه انظر شرح النووي
على مسلم باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان.

(٢) أى جهلاً بحكم القائل.

يجوزُ فليراجعُ في موضعه.

وَمَنْ فِيهِمْ مَا تَقَدَّمَ عَلَى وَجْهِهِ يَعْرِفُ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ بُطْلَانُ مَا يَزْعُمُهُ بَعْضُ
الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْعِلْمِ مِمَّنْ لَيْسَ عَنْدهُمْ رُسُوحٌ قَدِيمٌ فِي عُلُومِ الْعَقَائِدِ مِنْ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَدْ صَلَّى عَلَى رَأْسِ الْمُنَافِقِينَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلُولٍ بَعْدَ مَوْتِهِ
مَعَ مَعْرِفَتِهِ ﷺ بِأَنَّهُ قَدْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ فَإِنَّ هَذَا افْتِرَاءٌ عَلَى خَيْرِ خَلْقِ
اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَبْنِيٌّ عَلَى جَهْلِ مَرْكَبٍ بِقَوَاعِدِ الدِّينِ وَحَقَائِقِ
السَّيْرِ النُّبَوِيِّ الْعَظِيمَةِ وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ طَلَبُ الرَّحْمَةِ
لِلْمَيِّتِ وَانْتِفَاعُهُ بِهَذِهِ الطَّاعَةِ الَّتِي يُؤَدِّيهَا الْمُؤْمِنُونَ وَالْكَافِرُ لَا يُرَحَّمُ بَعْدَ
الْمَوْتِ وَلَا يَنْتَفِعُ بِأَعْمَالِ الْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحَةِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي شَرِيعِ اللَّهِ تَعَالَى
وَمَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَلِذَلِكَ نُهَى الْمُؤْمِنُونَ عَنِ الْاسْتِغْفَارِ
لِلْأَمْوَاتِ الْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَقَارِبَهُمْ لَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مَعَانِدَةٍ لِلشَّرِيعَةِ وَلِهَذَا
لَمْ يُؤَذَّنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِالْاسْتِغْفَارِ لِأَمِّهِ مَعَ أَنَّهَا فِي كُلِّ حَالٍ مِنْ أَهْلِ الْفِتْرَِةِ الَّذِينَ
لَا عَذَابَ عَلَيْهِمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّهَا كَانَتْ مُؤْمِنَةً وَذَلِكَ
حَتَّى لَا يَسَىءَ أَحَدٌ فَهَمَ ذَلِكَ فَيَقْتَدِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ فَيَسْتَغْفِرُ لَوَالِدِهِ الَّذِي
مَاتَ رَافِضًا لِلْإِيمَانِ فِيهِلِكَ. وَإِنَّمَا الَّذِي حَصَلَ أَنَّ هَذَا الْمُنَافِقَ كَانَ يَتَشَهَّدُ
بَعْدَ ظَهْرِ الْكُفْرِ مِنْهُ وَيَدْخُلُ الْمَسَاجِدَ وَيُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَرْسَلَ وَلَدَهُ
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَطْلُبُ مِنْهُ ثَوْبَهُ الَّذِي يَلْبِي بَدَنَهُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ لِيَكُونَ
كَفْنًا لَهُ فَأَجْرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْرَهُ عَلَى الظَّاهِرِ وَأَعْطَاهُ مَا طَلَبَ وَحَضَرَ
دَفْنَهُ مِرَاعَاةً لَطَلَبِ وَلَدِهِ الَّذِي كَانَ مِنْ أَفَاضِلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهِ بِنَاءً
عَلَى حَكَمِ الظَّاهِرِ كَمَا تَقَدَّمَ ثُمَّ لَمَّا أُطْلِعَهُ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْوَحْيِ عَلَى أَنَّ ابْنَ
سَلُولٍ قَدْ مَاتَ كَافِرًا تَرَكَ الْاسْتِغْفَارَ لَهُ فَشَتَّانَ بَيْنَ حَقِيقَةِ مَا حَصَلَ وَمَا
يَزْعُمُهُ بَعْضُ الْمَشَايِخِ جَهْلًا أَوْ مُدَاهَنَةً.

تنبيهٌ آخرُ من وقع في كفرٍ لم يعرف كونه كفرًا ثم عندما
تعلم الحكم أنه كفرٌ لم يتذكر وقوعه فيه

ويُفهم مما تقدّم أنه لا تجوز الصلاة على من تعرفه مات مرتدًا بأي نوع
من أنواع الردّة وذلك لأنه مات على الكفر فلا تدركه رحمة الله في الآخرة
فمن علم موته على الردة وصلى عليه مع تذكره ذلك فقد ردّ الدين وكذب
القرءان وصار مرتدًا مثله، وكذا حكم من أعانه على الصلاة عليه مع
علمه بما يعتقده في الميت، وأما إذا كان مريد الصلاة عليه جاهلاً بموته
على الكفر وإنما يظنه قد مات على الإيمان فأراد الصلاة عليه فأوصله
إنسانٌ إلى مكان الجنازة لأجل ذلك فلا يكفر الموصّل ولو كان يعلم حال
المُتوفّي فإنه لم يأمر بكفرٍ ولا رضى به ولا أعان عليه^(١).

(تنبيهٌ آخرٌ) مهمٌ متعلّق بما كان المصنّف بصّدقيه قبل التنبيه السابق.
(من وقع في كفرٍ لم يعرف كونه كفرًا ثم عندما تعلم الحكم أنه كفرٌ
لم يتذكر وقوعه فيه) ولو تذكر لتشهد فورًا لأنه صار عاقدًا قلبه على
كراهية الكفر بما فيه الكفرية التي كانت قد صدرت منه ولا يريد

(١) كما أفتى بذلك شيخنا المصنّف أكثر من مرة. وقد سئل أيضًا رحمه الله عمّن يقدم فهوة
البن لمن يُعزى بميتٍ مرتد وهو يعلم أن المُعزى سيدعو بالرحمة للميت عند ذلك لأنه
لا يعرف أنه مات على الردة فقال الشيخ لا يفعل إلا إذا قال في نفسه أسلم قبل أن يموت
وإن فعل وهو يعتقد أنهم لا يعتقدونه كافرًا لا يكفر اه نعم نقل عن شيخنا أنه يأثم
بذلك وهو متوافق مع قول صاحب تحفة المحتاج لا يجوز أن يشهد بصحة أو استحقاق
ما يعتقد فسادَه ولا أن يتسبب في وقوعه إلا إن قلد القائل بذلك اه وقال مثله الرمل في
النهاية اه

وصارَ بعدَ ذلكَ يتلفَظُ بالشَّهادتينِ دونَ استحضارٍ لما حصلَ منه منَ الكفرِ على عادتهِ لا بنيةِ التقربِ إلى الله بالتلفَظِ بهما ثمَّ بعدَ مدَّةٍ تذكَّرَ أَنه وقعَ في ذلكَ الكفرِ وأَنه لم يكنْ تشهَّدَ بنيةِ الخلاصِ منَ الكفرِ لكونه كانَ غيرَ ذاكرٍ وقوعه فيه فشهادتهُ التي كانَ تشهَّدها على سبيلِ العادةِ نفعتهُ ولا يعيدُ التشهَّدَ لأنَّه نطقٌ بالشَّهادتينِ في حالٍ كونه متراجعا عن الكفرِ غيرَ معانِدٍ.

لنفسه أن يكونَ على الكفرِ (وصارَ بعدَ ذلكَ) أى بعدَ تعلُّمه للحكم (يتلفَظُ بالشَّهادتينِ دونَ استحضارٍ لما حصلَ منه منَ الكفرِ على عادتهِ) أى صارَ يتلفَظُ بالشَّهادتينِ من بابِ العادةِ (لا بنيةِ التقربِ إلى الله بالتلفَظِ بهما) كأن كانَ له عادةٌ أن يتشَهَّدَ إذا أفاقَ منَ النومِ أو إذا ضايقه أحدٌ من غيرِ أن تكونَ نيَّتهُ في ذلكَ طلبُ الثوابِ منَ الله تعالى ففي هذهِ الحالِ يكونُ قد رجعَ إلى الإسلامِ بنطقه بالشَّهادتينِ بناءً على التعليلِ السابقِ نفسه أى لأنَّه قد أتى بكلِّ ما لا بدَّ منه للرجوعِ إلى الإسلامِ من إقلاعِ عن الكفرِ وكراهيةٍ له وإرادةٍ أن يكونَ خالياً عنه ونُطقٍ بالشَّهادتينِ (ثمَّ بعدَ مدَّةٍ) إذا (تذكَّرَ أَنه وقعَ في ذلكَ الكفرِ وأَنه لم يكنْ تشهَّدَ بنيةِ الخلاصِ منَ الكفرِ) بعدَ أن تعلَّم حكمَ أَنه كفرٌ (لكونه كانَ غيرَ ذاكرٍ وقوعه فيه) فلا يحتاجُ أن يتشَهَّدَ ليُحكمَ له بالإسلامِ أى (فشهادتهُ التي كانَ تشهَّدها على سبيلِ العادةِ نفعتهُ) وصارَ بها مسلماً (ولذلكَ لا) يحتاجُ أن (يعيدَ التشهَّدَ لأنَّه نطقٌ بالشَّهادتينِ في حالٍ كونه متراجعا عن الكفرِ غيرَ معانِدٍ) وإنما حصَّ المصنَّفُ النطقَ بالشَّهادتينِ في هذهِ الحالِ بكونه

على سبيل العادة لا العبادة والقربة لأن الكافر إذا أتى بالشهادتين على سبيل العبادة والقربة كان إتيانه بهما عبادة فاسدة لأن عبادات الكافر لا يعتد بها فلا يثبت عليها ما يثبت على التشهد الذي يكون لمجرد العادة. مثال ذلك أن يكون شخص على الإسلام ثم يسب الله والعباد بالله تعالى من غير أن يتشهد بعد ذلك للرجوع إلى الإسلام وذلك لجهله بأن سب الله كفر فرضى لنفسه بسب جهله أن يستمر على تلك الحال الخبيثة وبعد ذلك مرت عليه مدة طويلة بحيث نسي صدور هذا السب منه ثم بعد هذا تعلم أن سب الله كفر فأخذ بذلك وعقد قلبه عليه لكنه لم يتذكر حصول السب منه في ما قبل فلذلك لم يتشهد للخلاص من الكفر بل بقي على مقتضى تلك الحال الخبيثة التي كان عليها ثم صلى بعدما تعلم الحكم وهو يعتقد أن صلاته عبادة صحيحة أو أذن وهو يعتقد أن أذانه عبادة صحيحة وأتى بالشهادتين في هذه الصلاة أو في هذا الأذان على أنهما جزء من الصلاة أو الأذان ففي هذه الحال تكون عبادته من صلاة أو أذان فاسدة لا يعتد بها لكونها صادرة من كافر كما قال ربنا تبارك وتعالى في سورة إبراهيم ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ (١٨) وقال في سورة النور ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَرَابٍ يَغِيغُهُ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَقًّا إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾ (٣٩) وكما قال في سورة محمد ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ (٨) فيكون تشهده في هذه الحال غير معتد به كذلك لكونه جزءاً من عبادة فاسدة غير معتبرة ولا جلي ذلك نص الماوردي

(١) (إبراهيم/١٨).

(٢) (النور/٣٩).

(٣) (محمد/٨).

وإذا تلفظ امرؤ بكلام له أكثر من معنى وبعض معانيه
كفر دون البعض الآخر وشك هل قصد عند نطقه المعنى
الكفرى أو غيره فإنه يجب عليه التشهد احتياطاً على الفور،

وغيره على أن الدخول في الإسلام لا يكون بالصلاة مع أن الصلاة تتضمن
الشهادتين، نعم قال بعضهم بأننا إذا رأينا الكافر الأصلي يصلى في الجماعة
حكمنا له بالإسلام وإنما مقصودهم بذلك أن أمره يُحْمَلُ على أنه يكون
قد تشهد قبل أن يباشر بالصلاة وأننا نعامله معاملة المسلم ولم يريدوا أن
الدخول في الإسلام يكون بالصلاة^(١) كيف وقد روى البخارى أن رسول
الله ﷺ قال لمعاذ بن جبل حين أرسله إلى اليمن إنك ستقدم على قوم من
أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه توحيدهم تعالى فإذا عرفوا ذلك
فأخبرهم بأن الله فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة الحديث
ولو كان الدخول في الإسلام بالصلاة لأمره رسول الله ﷺ أن يبدأهم بها
والحديث صحيح أخرجه البخارى وغيره.

(وإذا تلفظ امرؤ بكلام له أكثر من معنى وبعض معانيه كفر
دون البعض الآخر وشك هل قصد عند نطقه المعنى الكفرى أو غيره)
أي احتمل عنده أن يكون قد وقع في الكفر (فإنه يجب عليه) عندئذ
(التشهد احتياطاً على الفور) عند حصول الاحتمال أى الشك عنده أى
يجب عليه فوراً أن ينطق بالشهادتين لأجل أن يخلص من الكفر في

(١) قال العيمرانى في البيان (٣٨٤ / ٢) وقال أبو حنيفة إن صلى الكافر منفرداً لم يُحْكَمْ
بإسلامه وإن صلى في جماعة استدللنا بذلك على إسلامه اه فلم يقل بأن الدخول في
الإسلام يكون بالصلاة إنما قال استدللنا بذلك على إسلامه إيضاحاً وبياناً لكون
الإسلام حاصلًا بشيء آخر غير الصلاة وإنما الصلاة علامة على حصوله واتصافه به.

وكذا إذا علم حكم عبارة أنه كفر وشك هل حصلت
هذه العبارة منه أو لم تحصل فإنه يلزمه المبادرة إلى التشهد
على سبيل الاحتياط، وينفعه هذا التشهد في حال كان قد وقع في
الكفر على الحقيقة.

حالي كان قد حصل منه (وكذا إذا علم حكم عبارة أنه كفر وشك هل
حصلت هذه العبارة منه أو لم تحصل) أي صار عنده على الحقيقة احتمال
أن يكون الآن واقعاً في الكفر وليس مجرد خاطر (فإنه يلزمه المبادرة
إلى التشهد على سبيل الاحتياط) أي ليخلص من الكفر في حال كانت
هذه العبارة قد صدرت منه قال إسماعيل حقي الحنفى في تفسير روح البيان
قد يصدر من الإنسان الذنب وهو لا يشعر وذلك قد يكون كفراً وقد
يكون غيره فكما لا بد من الاستغفار بالنسبة إلى عامة الذنوب فكذا لا بد
من تجديد الإسلام بالنسبة إلى الكفر [أي فوراً] وإن كان ذلك احتياطاً
إذ باب الاحتياط مفتوح في كل شأن إلا نادراً وقد صح أن إتيان كلمة
الشهادة على وجه العادة [أي من غير رجوع عنه] لا يرفع الكفر فلا بد
من الرجوع [أي عن الكفر] قصداً (وينفعه هذا التشهد في حال كان قد
وقع في الكفر على الحقيقة) وإلا بأن لم يبادر إلى التشهد فإنه يكون قد
رضى لنفسه بالبقاء على الكفر على احتمال حصوله منه.

وقد يحصل أن لا يشك الشخص في حصول اعتقاد كبرى أو فعل
كبرى أو قول كبرى منه بل يكون متأكداً بأنه لم يصدر منه شيء
من ذلك ومع هذا يملكه وسواس يصاحبه الخوف من أن يكون قد
وقع في الكفر من غير انتباه منه لذلك فيشوش عليه قلبه ويمنعه من

كثير من الخير وربما ساقه إن لم يدفعه عنه إلى مهلكة ففي مثل هذه الحال إذا نطق هذا الإنسان المبتلى بالشهادتين احتياطا لدفع الوسواس أى نطق بالشهادتين بلسانه وهو مستحضر بقلبه أنه يقولهما للخلاص من الكفر إن كان قد وقع فيه لم يضره ذلك في عقيدته ونفعه في حال كان قد حصل منه مكفر في الواقع من غير أن ينتبه إلى ذلك ولا يكون قصده هذا تشكيكا في كونه مسلما لجزمه بأنه لم يحصل منه كفر لأن مثل هذه العبارة التي عقد قلبه عليها قد تستعمل مع اليقين من غير أن تكون تشكيكا ونظير ذلك قول الله تعالى ﴿ قُلْ أَتَى يَا مُحَمَّدٌ ﴾ إن كان لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ ﴿ ١١ ﴾ فقد أمر الله تعالى سيدنا محمدا عليه الصلاة والسلام أن يقول هذه العبارة إقامة للحجة على الكفار مع قطع النبي ﷺ بأن الرحمن تبارك وتعالى ليس له ولد فلم يكن قولها تشكيكا. ويُقرب ما ذكرناه إلى الفهم أيضا أنه قد يأتيك شخص فيقول لك سألني مما كنت قد أذيتك به فتقول ما أذيتني بشيء فيقول لك بلى فتقول لا فيقول بلى فتقول إن كنت أذيتني بشيء فأنا مُسامحٌ مع أنك ما شككت في أنه لم يؤذك ولا تغير اعتقادك في ذلك.

فائدة. روى^(١) الشيخان وأبو داود وأحمد بإسناد جيد كما قال المنذرى

(١) (الزخرف/٨١).

(٢) في البخارى عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا من خلق كذا يقول من خلق ربك فإذا بلغه فليستعذ بالله وليتته اه وفي صحيح مسلم عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا وكذا حتى يقول له من خلق ربك فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله وليتته اه وفي سنن أبى داود عن أبى هريرة فإذا قالوا ذلك فقولوا الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ثم ليتفل عن يساره ثلاثا وليستعذ من الشيطان اه وفي مسند أحمد عن =

وأبو يعلى بإسناد رجاله ثقات كما قال الهيثمي وغيرهم عن رسول الله ﷺ أحاديث في ما يفعله مَنْ وجد الوسوسة من الشيطان يفيد مجموعها أن يتفل عن يساره ثلاثاً وأن يستعيد بالله من الشيطان وينتهي أي يصرف ذهنه عن ذلك ويقول ءامنت بالله ورُسليه فإن ذلك يذهب عنه اه وقد واجه بعض الناس رسول الله ﷺ بكلام كفر فقال ءامنت بالله ورُسليه اه حصل ذلك أكثر من مرة^(١). وكان شيخنا المصنف رحمه الله تعالى يقول إنَّ سَبَبَ تَمَكُّنِ الوسوسة من الشخص خبلٌ في العقل وقلة في العلم ولذا كان يُوصى المصاب به بعد ذكر ما تقدّم مما ورد في الأحاديث بلزوم مجالس العلم عند إنسانٍ فهِمٍ والاشتغال بحفظ القرآن أو بحفظ متني من المتون إن كان قد حفظ القرآن ليساعده ذلك على الإعراض عن الوسواس وشغل نفسه بأمير مفيد وأن يُكثر من التهليل^(٢) أو قول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم^(٣) اه

= عائشة أن رسول الله ﷺ قال إن أحدكم يأتيه الشيطان فيقول من خلقك فيقول من خلق الله فإذا وجد ذلك أحدكم فليقرأ ءامنت بالله ورسله فإن ذلك يذهب عنه اه وفي مسند أبي يعلى عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ قال إن الشيطان يأتي أحدكم فيقول من خلق السماوات فيقول الله فيقول من خلق الأرض فيقول الله فيقول من خلق الله فإذا كان ذلك فليقل ءامنت بالله ورسله اه

(١) في صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال لابن صياد أتشهد أني رسول الله فنظر إليه ابن صياد فقال أشهد أنك رسول الأمين فقال ابن صياد للنبي ﷺ أتشهد أني رسول الله قال له النبي ﷺ ءامنت بالله ورسله اه وفي مسند أبي يعلى عن عبد الله بن مسعود أن مسيلمة بعث رجلين فقال رسول الله ﷺ أتشهدان أن محمداً رسول الله قالوا نشهد أن مسيلمة رسول الله فقال النبي ﷺ ءامنت بالله ورسله لو كنت قاتلاً وفداً قتلتما اه

(٢) ذلك لأن الذكر بلا إله إلا الله مع استحضار المعنى وتدبره يقوى الإيمان كيف لا وهذا أفضل شعب الإيمان كما صح في البخاري ومسلم وغيرهما.

(٣) ذلك أن كلمة الحوقلة هي كلمة تسليم وتفويض تقضي طلب العون من الله عز وجل =

قلتُ ومما رأيتُ من أسرارِ الطريقةِ الرفاعيةِ تَكَرَّارًا أنَّ مَنْ دَاوَمَ عَلَى
وَرْدِهَا يَنْدَفِعُ عَنْهُ الْوَسْوَاسُ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= فِي دَفْعِ الْمَصَائِبِ وَرَفْعِ الشَّدَائِدِ كَمَا وَرَدَ أَنَّ قَوْلَهَا دَوَاءٌ مِنْ تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ دَاءً أَيْسَرُهَا الْهَمُّ اهـ

القاعدة الرابعة

لا يكفر منكِرُ لفظِ الحديثِ المتواترِ إنما يكفرُ إن أنكرَ
معناه وكان معلوماً من الدين بالضرورة

(القاعدة الرابعة)

الحديثُ المتواترُ هو الحديثُ الذي رواه جمعٌ عن جمعٍ بلغوا في كلِّ
طبقةٍ حدًّا لا يُقبلُ معه اتفاقهم على الكذبِ أو السَّهوِ والخطأِ. ومثلُ هذا
الحديثِ يفيدُ علماً قطعياً بأنَّ الرِّسولَ ﷺ قد قالَ أو كانَ منه ما ذُكرَ فيه.
إذا كانَ الأمرُ كذلكَ فما حكمُ من أنكره هل يكفرُ أو (لا يكفرُ) أو
أنَّ في الأمرِ تفصيلاً، الجوابُ أنَّ المنكرَ قد يُنكرُ لفظَ الحديثِ دونَ معناه
وقد يُنكرُ معنى الحديثِ دونَ لفظه وقد يُنكرُهما معاً فيقالُ (منكرُ لفظِ
الحديثِ المتواترِ) لا يكفرُ لمجرّدِ ذلكَ إلا أن يُنكرَ لفظاً يتضمَّنُ إنكاره
التكذيبَ بأمرٍ معلومٍ من الدين بالضرورة كأن ينكرَ ورودَ لفظِ الله
أكبرُ لافتتاحِ الصلاةِ و(إنما يكفرُ إن أنكرَ معناه وكانَ) المعنى (معلوماً
من الدين بالضرورة) كما بيَّنه ابنُ دقيق العيد في «الاقتراح» والرازيُّ في
«المحصول» والملا على القاريُّ في «شرح الفقه الأكبر» وذلكَ كإنكارِ حرمةِ
الكذبِ على رسولِ الله ﷺ فإنَّ ذلكَ ردُّ لقوله ﷺ مَنْ كَذَبَ عَلَى مَتَعَمَّداً
فليتبوأْ مقعدهُ من النارِ اهـ وهو حديثٌ متواترٌ بلفظه ومعناه وإنكارِ
التحريرية^(١) عذابِ القبرِ فإنه ردُّ لحديثِ عذابِ القبرِ المتواترِ معنًى كما

(١) أى أتباع حزب التحرير.

بِخِلَافٍ مِّنْ أَنْكَرَ حَرْفًا مِّنْ كِتَابِ اللَّهِ عِنَادًا فَإِنَّهُ يَكْفُرُ وَلَوْ لَمْ
يُفْسِدْ إِنْكَارُهُ الْمَعْنَى.

وَالْأَحَادِيثُ الْمُتَوَاتِرَةُ عَلَى مَا قَالَ بَعْضُهُمْ خَمْسُونَ وَقَالَ آخَرُونَ
غَيْرَ ذَلِكَ.

نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ السَّيَوِطِيُّ وَغَيْرُهُ (بِخِلَافٍ مِّنْ أَنْكَرَ) وَلَوْ (حَرْفًا مِّنْ
كِتَابِ اللَّهِ عِنَادًا) أَيْ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ مَا يُنْكِرُهُ هُوَ مِّنَ الْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ (فَإِنَّهُ
يَكْفُرُ وَلَوْ لَمْ يُفْسِدْ إِنْكَارُهُ الْمَعْنَى) أَوْ يُغَيِّرُهُ.

(وَالْأَحَادِيثُ الْمُتَوَاتِرَةُ عَلَى مَا قَالَ بَعْضُهُمْ خَمْسُونَ) قَدْ (قَالَ) الْحَافِظُ
ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مَقْدَمَتِهِ إِنَّ مَن سُئِلَ عَن إِبْرَازٍ مِّثَالٍ لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ
عَدَدٌ يَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ مَعَ وَجُودِ ذَلِكَ فِي رُوَاتِهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى
مَنْتَهَاهُ أَعْيَاضُهُ تَطْلُبُهُ أَهْ ثُمَّ قَالَ نَعَمْ حَدِيثٌ مِّنْ كَذِبٍ عَلَى مَتَعَمِّدٍ فَلْيَتَبَوَّأْ
مَقْعَدَهُ مِّنَ النَّارِ نَرَاهُ مِثَالًا لِّذَلِكَ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ أَهْ وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي
التَّقْرِيبِ إِنَّهُ قَلِيلٌ لَا يَكَادُ يَوْجَدُ فِي رِوَايَاتِهِمْ أَهْ وَقَالَ (آخَرُونَ غَيْرَ ذَلِكَ)
فَفِي تَدْرِيبِ الرَّاَوِيِّ لِلْسَّيَوِطِيِّ نَقْلًا عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّ مَا ادَّعَاهُ ابْنُ
الصَّلَاحِ مِنْ عِزَّةِ الْمُتَوَاتِرِ^(١) مَمْنُوعٌ لِأَنَّ ذَلِكَ نَشَأَ عَنْ قَلِيلٍ الْإِطْلَاحِ عَلَى كَثَرَةِ
الطَّرِيقِ وَأَحْوَالِ الرِّجَالِ وَصِفَاتِهِمْ الْمُقْتَضِيَةِ لِإِبْعَادِ الْعَادَةِ أَنْ يَتَوَاطَّؤُوا عَلَى
الْكَذِبِ أَوْ يَحْصَلَ مِنْهُمْ اتِّفَاقًا أَهْ قَالَ السَّيَوِطِيُّ قُلْتُ قَدْ أَلْفَيْتُ فِي هَذَا النَّوْعِ
كِتَابًا لَمْ أَسْبَقْ إِلَى مِثْلِهِ سَمَّيْتُهُ الْأَزْهَارَ الْمُتَنَاطِرَةَ فِي الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ مُرْتَبًا
عَلَى الْأَبْوَابِ أوردتُ فِيهِ كُلَّ حَدِيثٍ بِأَسَانِيدٍ مِّنْ خَرَجِهِ وَطَرِيقِهِ ثُمَّ لَخَّصْتُهُ

(١) أَيْ نَدْرَتِهِ.

في جزء لطيف سميت قطف الأزهار اقتصر في فيه على عزو كل طريق لمن
 أخرجها من الأئمة وأوردت فيه أحاديث كثيرة منها حديث الحوض من
 رواية نيف وخمسين صحابياً وحديث المسح على الخفين من رواية سبعين
 صحابياً وحديث رفع اليدين في الصلاة من رواية نحو خمسين وحديث
 نصر الله امرأ سمع مقالتي من رواية نحو ثلاثين وحديث نزل القرآن على
 سبعة أحرف من رواية سبع وعشرين وحديث من بنى لله مسجداً بنى الله له
 بيتاً في الجنة من رواية عشرين وكذا حديث كل مسكر حرام وحديث بدأ
 الإسلام غريباً وحديث سؤال منكر ونكير وحديث كل ميسر لما خلق له
 وحديث المرء مع من أحب وحديث إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة
 وحديث بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة كلها
 متواترة في أحاديث جمّة أودعناها كتابنا المذكور ولله الحمد اه قلت جمع
 السيوطي أولاً كتاباً سماه الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة ذكر فيه
 كل حديث رواه من الصحابة عشرة فما فوق ثم جرد مقاصده في الأزهار
 المتناثرة وجاء بعده الحافظ الزبيدي فجمع كتابه لقط اللآلي المتناثرة ثم
 المحدث محمد بن جعفر الكتاني من أهل القرن الرابع عشر فاستدرك
 على السيوطي في كتابه نظم المتناثر من الحديث المتواتر ثم لخص محدث
 المغرب الشيخ عبد الله الغماري رحمه الله ما استدركه الكتاني مع زيادة
 ما ذكره الزبيدي مما فات في كتابه إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع
 من الزيادات في نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة ولعله استفاد في ذلك مما
 كتبه شقيقه الحافظ أحمد فإن له تصنيفاً سماه الإمام بما تواتر من حديثه
 عليه السلام رتبته على أربعة أقسام قسم منها للكلام على الأحاديث التي
 ادعى بعض الناس أنها متواترة مع أنها لم تستكمل شروط التواتر. وقرّر
 محدث الهند محمد أنور شاه الكشميري في كتابه «التصريح بما تواتر في

نزول المسيح^(١) أن أحاديث نزوله عليه السلام متواترة.

فائدة. هذه القاعدة ترجع إلى إنكار ما غلم من الدين بالضرورة كما هو ظاهر وإنما أفردتها المصنف رحمه الله تعالى بالذكر لأن من العلماء من أطلق تكفير منكر الحديث المتواتر كما في شرح التلويح والتقرير والتحبير وغيرهما وإليه جنح التقي السبكي فقال^(٢) إن إنكار القطعي كفر ولا يُشترط أن يعلم ذلك المنكر قطعته ثم يُنكر فيكون بذلك كافراً على ما يتوهمه الخائلون بل يُشترط قطعته في الواقع اه والصواب التفصيل الذي تقدم.

فائدة أخرى. قد يُروى الحديث من طرق كثيرة منتشرة عن راوٍ من الرواة ويكون هو قد رواه عن واحد أو اثنين فقط فلا يكون له حكم الحديث المتواتر وذلك كحديث إنما الأعمال بالنيات قال الحاكم إنه لم يثبت عن رسول الله ﷺ إلا من رواية عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ولم يروه عن عمر إلا علقمة ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم ولم يروه عن محمد إلا يحيى بن سعيد وعنه اشتهر وانتشر حتى رواه عنه أكثر من مائتي إنسان أكثرهم أئمة اه وقيل كتبه عنه سبعمائة والله أعلم فلذا قال الأئمة بأنه غير متواتر وإن كان مشهوراً عند العامة والخاصة لأنه فقد شرط التواتر في أوله.

(١) نقله أنور شاه الكشميري الحنفى الهندي في إكفار الملحدين (ص ٣٣).

القاعدة الخامسة

مَنْ عَزَمَ عَلَى الْكُفْرِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ أَوْ عَلِقَ كُفْرَهُ
بِحَصُولِ أَمْرٍ كَأَن قَالَتْ إِنَّ تَلَفَ مَالِي أَوْ هَلَكَ وَلَدِي تَهَوَّدْتُ أَوْ أُنْتَقِلُ
إِلَى دِينٍ غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ كُفْرًا فِي الْحَالِ، وَكَذَا مَنْ أَمَرَ غَيْرَهُ بِالْكَفْرِ
كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ النَّاسِ لَتَمْرِينِ الطِّفْلِ عَلَى الْكَلَامِ فَيَقُولُونَ لَهُ سُبَّ
لِهَذَا رَبِّهِ فَإِنَّ مَنْ أَمَرَ الطِّفْلَ الَّذِي لَا يَفْهَمُ الْمَعْنَى بِهَذَا الْكَلَامِ يَكْفُرُ
كَمَا لَوْ قَالَ لِرَجُلٍ كَبِيرٍ سُبَّ لِهَذَا رَبِّهِ فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ.

(القاعدة الخامسة)

الْأَمْرُ بِالْكَفْرِ كُفْرٌ وَالرَّضَى بِالْكَفْرِ كُفْرٌ وَالْعَزْمُ عَلَى الْكَفْرِ
كُفْرٌ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى ذَلِكَ وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَخَذًا مِمَّا
رَوَى عَنْ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَذَكَرَ فِي رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ وَغَيْرِهَا (مَنْ عَزَمَ عَلَى
الْكَفْرِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ) كَأَن عَزَمَ عَلَى أَنْ يَكْفُرَ بَعْدَ سَنَةٍ (أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ) كَأَن
تَرَدَّدَ هَلْ يَتْرُكُ الْإِسْلَامَ أَوْ لَا (أَوْ عَلِقَ كُفْرَهُ بِحَصُولِ أَمْرٍ كَأَن قَالَتْ إِنَّ تَلَفَ
مَالِي أَوْ هَلَكَ وَلَدِي تَهَوَّدْتُ أَوْ أُنْتَقِلُ إِلَى دِينٍ غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ كُفْرًا فِي
الْحَالِ) وَيُلْزِمُهُ تَرْكُ هَذَا الْكَفْرِ بِتَثْبِيتِ قَلْبِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالرَّجُوعُ إِلَى
الْإِسْلَامِ بِالنَّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ حَالًا (وَكَذَا) يَكْفُرُ (مَنْ أَمَرَ غَيْرَهُ بِالْكَفْرِ)
سَوَاءً رَافِقًا أَمَرَ إِكْرَاهًا أَمْ لَا (كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ النَّاسِ لَتَمْرِينِ الطِّفْلِ عَلَى
الْكَلَامِ فَيَقُولُونَ لَهُ سُبَّ لِهَذَا رَبِّهِ فَإِنَّ مَنْ أَمَرَ الطِّفْلَ الَّذِي لَا يَفْهَمُ الْمَعْنَى
بِهَذَا الْكَلَامِ يَكْفُرُ كَمَا لَوْ قَالَ لِرَجُلٍ كَبِيرٍ سُبَّ لِهَذَا رَبِّهِ فَالْحُكْمُ) عَلَى
الْأَمْرِ فِي الْحَالِ (وَاحِدٌ) وَيُلْتَحَقُ بِالْأَمْرِ مَا يَحْصُلُ أحيانًا مِنْ أَنَّ الشَّخْصَ

وَيَكْفُرُ مَنْ أَكْرَهُ إِنْسَانًا عَلَى الْكُفْرِ لِأَنَّ الرِّضَا بِالْكَفْرِ
كَفْرٌ.

ومثل ذلك

يسأل الكافر سؤالاً وهو متيقن من أنه سيجيب بالكفر فيكفر بذلك
لأن سؤاله في الحقيقة هو طلبُ جوابٍ منه وهو يعلمُ أنَّ جوابَهُ كُفْرٌ
فكأنه يقول له اكْفُرْ. وأما السؤال الإنكارى ونحوه مما لا يُطلب به
جوابٌ كُفْرٌ من المستؤل فلا يدخل تحت الحكم المتقدم.

و(يَكْفُرُ مَنْ أَكْرَهُ إِنْسَانًا عَلَى الْكُفْرِ) سواءً فعلُ المكره بوزن اسمِ
المفعول ما أكره عليه أم لا وأما المكره فإنْ هُدِّدَ بالقتل ونحوه مما يُفضي
إلى الموت مع كون المهدِّد بوزن اسمِ المفعول معتقداً أنَّ مَنْ هُدِّدَهُ يُنفِذُ
تهديده إن لم يفعل ما يطلبه منه وأنه ليس له طريقٌ للإفلات من ذلك
ففعلُ المكره بوزن اسمِ المفعول ما أكره عليه من القول الكفرى أو الفعل
الكفرى وقلبه مطمئن بالإيمان لم يكفر بذلك وأما إن انشرخ صدره
للكفر عند فعل ما أكره عليه فإنه يَكْفُرُ (لأن الرضا بالكفر كفر)
كما قال الله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ
شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْنَاهُ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ﴾^(١).

(ومثل ذلك) أى ومثل العزم على الكفر والتردد فيه والأمر به والإكراه
عليه وتعليقه بحصول أمر الإعانة على الكفر فإنها كفرٌ كإيصال الكافر
وتحمليه إلى مكان عبادته أو أن يذله عليه أو يعينه بمال ليستعمله في الوصول

(١) (النحل/١٠٦).

إليه وهو يعلم أنه يقصده ليكفر فيه ولو كان هذا الكافر أباً أو أمّاً أو زوجة فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق تعالى. وقد أساء بعض الناس إساءة كبيرة بزعمهم أن إعانة الكافر على الكفر والعاصي على المعصية جائزة في المذهب الحنفي واستندوا في ذلك إلى بعض نصوص الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ونصوص أصحابه التي أساءوا تفسيرها وحملوها على خلاف قول الله تعالى في سورة المائدة ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (١) وذلك أن الحنفية ربما قالوا يجوز كذا ويعنون به الصحة قضاء وإن كان فيه إثم ديانة فيغلط في فهم عباراتهم من لم يمارسها كما ينبغي فيتسرّع ويحكم بأنهم يبيحون هذا الأمر فيسيل به السيل وهو لا يدري، وقد نسب بعض المجازفين إليهم إباحة بيع العنب لمن يعلم أنه يتخذه خمراً وإباحة إجارة الدار لمن يعلم أنها تتخذ لعبادة غير الله تعالى ومسائل مشابهة، والواقع أن السادة الحنفية بعيدون عما توهمه كل البعد، قال الفقيه الحنفي الحافظ مرتضى الزبيدي الملقب بخاتمة اللغويين في شرحه على الإحياء (٢) ممزوجاً بالمتن ما نصه (فهو كبيع العنب ممن يعلم) ويتحقق منه (أنه يتخذ منه الخمر وذلك محظور شرعاً) (٣) فيه (إعانة على الشر) وترخيص لطرقه (ومشاركة فيه) فهو شريك للعاصي في الوزر، وكل معين لمبتدع أو عاص فهو شريكه في بدعته ومعصيته اه ثم قال (٤) (إن علم أنهم يعصون الله به فذلك حرام) وبيعه منهم إعانة على المعصية والإعانة عليها معصية (كبيع العنب من الخمر الذي يعصره خمراً وهذا لا خلاف فيه) وإنما الخلاف في الصحة هل يصح هذا البيع أو يبطل أو يفسد اه

(١) (المائدة/٢).

(٢) انظر «إتحاف السادة المتقين» (٥/٤٨٢).

(٣) انظر «إتحاف السادة المتقين» (٦/١٤٩).

وقال الملا علي القاري في «شرح الفقه الأكبر»^(١) ولو كان لمسلم أم أو أب ذمّي فليس له أن يقودهما إلى البيعة لأنّ ذهابهما إلى البيعة معصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وأما إياهما منها إلى منزلهما فأمرٌ مباح فيجوز له أن يساعدهما اهـ

وقال الشيخ ظفر أحمد التهانوي في «إعلاء السنن»^(٢) إنّ ما في بعض الروايات عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه من الجواز محمول على صحة البيع قضاء وكذا ما روي عنه أنه لا بأس بإجارة الدار ممن يتخذها كنيسة أو بيعة معناه صحتها قضاء وأنّ الأجرة تحلّ للمؤجر ولا نزاع في كراهيتها^(٣) ديانة فافهم فإنّ القول بجوازها مطلقاً^(٤) مخالفٌ لحديث بُرَيْدَةَ المذكور في المتن فلا بدّ من القول بكراهة أمثال هذه العقود ديانة اهـ قال والذي أدين الله به أنّ أبا حنيفة الإمام لم ينف الكراهة ديانة قط وإنما قال بصحة العقد قضاء فقط اهـ وللمفتي محمد شفيع العثماني الباكستاني الحنفّي رسالة مفيدة في إيضاح هذه المسئلة. قلت ولا يخفى أنّ من يؤجّر بيته في زماننا لمن يعلم أنّه يتخذ بيعة فقد أعانه على الكفر فيكفر المؤجّر كذلك كما تقدّم اهـ

(١) انظر «شرح الفقه الأكبر» (ص ٣٠٠).

(٢) انظر «إعلاء السنن» (١٧/٤٣٩).

(٣) أي كراهة تأنييم كما هو شأن الحنفية إذا أطلقوا الكراهة لا كراهة التنزيه.

(٤) أي ديانة وقضاء.

استحسانُ الكفرِ من غيره ولو لم ينطق بذلك.
أما مَنْ ضحكك للتهكمِ بمن نطق بالكفرِ أو مغلوبًا فلا
يكفرُ لأنه غيرُ راضٍ بالكفرِ ولا مستحسن له.

وكذلك (استحسانُ الكفرِ من غيره) كُفِّرَ أى أَنَّ الحكمَ بالحُسنِ
على الكفرِ الصَّادِرِ من غيره (ولو لم ينطق بذلك) بل استحسنة بقلبه من
غير نطق كُفِّرَ فإن زادَ على ذلك النطقُ به زادَ شرًّا والعياذُ باللهِ تعالى ومثالُ
ذلك ما يقوله بعضُ الناسِ إذا سألهم سائلٌ أليست كلُّ الأديانِ طُرُقًا إلى
اللهِ فإنهم يُجيبونَ بلى فهذا استحسانُ للأديانِ المخالفةِ لدينِ الإسلامِ وهو
داخلٌ تحتَ منطوقِ ما قاله إمامُ الحرمين وغيره أجمعَ الفقهاءُ الإسلاميونَ
على تكفيرِ مَنْ دانَ بغيرِ الإسلامِ وعلى تكفيرِ مَنْ لم يُكفره أو شكَّ أو
توقَّفَ اهـ ومثلُ هذا الضحكُ استحسانًا وموافقةً أو تشجيعًا لمن يُحكي بعضَ
الحكاياتِ المضحكةِ التي تحوى استخفافًا باللهِ أو الأنبياءِ أو الإسلامِ أو
شعائره فإنه كُفِّرَ (أما مَنْ ضحكك للتهكمِ بمن نطق بالكفرِ) أى ضحكك
للاستخفافِ بالذى يكفرُ لا مِنْ بابِ الرضا بما يقولُ (أو) ضحكك (مغلوبًا)
أى بلا إرادةٍ (فلا يكفرُ لأنه غيرُ راضٍ بالكفرِ ولا مستحسن له).

تنبيهٌ. استحسانُ ما يَعْلَمُ الشَّخْصُ أَنَّ الشرعَ قد ذمَّه كُفِّرَ أى أَنَّ
حكمَ إنسانٍ على أمرٍ ما بأنه حَسَنٌ مع معرفته بأنَّ الشرعَ قد ذمَّ هذا
الأمرَ هو كُفْرٌ كتَّحليلِ ما يَعْلَمُ أَنَّ الشرعَ حَرَّمَهُ لأنه تكذيبٌ ومعاندةٌ
له وَمِنْ ذلك ما يقوله بعضُ الناسِ إذا بلغَهُم أَنَّ شخصًا قد قتلَ بغيرِ حقِّ
شخصًا لا يحبُّونه أو أذاهُ ظلمًا فإنهم يقولونَ بعاميةٍ بلاد الشام «مُعْلِيش»

وإذا عزم الكافر على أن يُسلم ولم يُسلم بالفعل فلا يجعله ذلك مؤمنًا حتى ينطق بالشهادتين عن عزم وجزم فيكون مسلمًا.

ويضهون من ذلك «ما عليه شيء» أي ليس في فعله هذا بأس فإنه كفر ومثله أن يتجر الشخص في ماله فيخسر في تجارته لسوء تدبيره فيقول له «آخر أنت تستحق القتل أو ذبحك وقتلك حلال نعوذ بالله من أمثال ذلك».

(و) أما (إذا عزم الكافر على أن يُسلم) بعد وقت (و) لكن (لم يُسلم بالفعل) فلا يجعله ذلك مؤمنًا حتى ينطق بالشهادتين عن عزم وجزم فيكون مسلمًا) فإن مات قبل النطق مات كافرًا كما يروى عن الأعشى الشاعر المشهور أنه أراد الدخول في الإسلام فقبل له إن الإسلام يُحرّم الخمر فقال إذا أرتوى منها سنة ثم أسلم فمات كافرًا قبل مرور السنة. وأما من عزم على الدخول في الإسلام بالنطق بالشهادتين في الحال فجاء الموت ومنعه من النطق بهما فهو عند الله مؤمن. قال^(١) القاضي عياض ومذهب أهل السنة أن المعرفة مرتبطة بالشهادتين لا تنفع إحداهما ولا تنجي من النار دون الأخرى إلا لمن لم يقدر على الشهادتين لآفة بلسانه أو لم تمهله المدة ليقولها بل اخترمته المنية اه ونقله عنه النووي في شرح مسلم وأقره وقال^(٢) رحمه الله واتفق أهل السنة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين على أن المؤمن الذي يُحكم بأنه من أهل القبلة ولا يخلد في النار لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقادًا جازمًا خاليًا من الشكوك ونطق بالشهادتين اه

(١) انظر الباب الأول في فرض الإيمان به من الشفا وكتاب الإيمان باب الدليل على من مات على التوحيد دخل الجنة من شرح مسلم للنووي.

(٢) انظر «شرح مسلم» للنووي (١/١٤٥).

القاعدة السادسة

كُلُّ مَنْ لَا يَصَدُرُ إِلَّا مِنْ دَاخِرِهِ هُوَ مُشْرِكٌ وَمِثَالُ ذَلِكَ مَنْ
يَسْجُدُ لِلْأَنْوَارِ وَالْمَعَارِ وَرَأَيْتُ السَّجُودَ لِمَنْ أَوْ شَمْسٍ أَوْ قَمَرٍ أَوْ
نَجْمٍ أَوْ شَيْءٍ مِثْلَ ذَلِكَ.

(القاعدة السادسة)

(كُلُّ فَعْلٍ) أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ (لَا يَصَدُرُ إِلَّا مِنْ كَافِرٍ فَهُوَ كَفَرٌ) كَمَا
نَصَّ عَلَى ذَلِكَ عِيَاضُ فِي الشِّفَا وَالتَّوَوُّيُّ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرُهُمَا (وَمِثَالُ ذَلِكَ
رَمَى الْمَصْحَفِ) أَوْ كَتَبَ الْحَدِيثَ (فِي الْقَاذُورَاتِ) قَالَ الرُّؤْيَانِيُّ أَوْ أَوْرَاقَ
الْعُلُومِ الشَّرْعِيَةِ أَهْ وَنَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ قَطْلُوبَغَا عَنْ تَمَةِ الْفَتَاوَى أَنَّ
مَنْ صَنَعَ صَنْعًا كَفَرَ أَهْ وَأَقْرَهُ. وَقَالَ الْقَرَائِيُّ إِنْ مِنْ سَاعِدٍ عَلَى بِنَاءِ مَا
أَنهَدَمَ مِنَ الْكِنَائِثِ فَهُوَ رَاضٍ بِالْكَفَرِ وَالرِّضَا بِالْكَفَرِ كَفَرٌ أَهْ نَقَلَهُ
الشَّرَنْبِلَالِيُّ وَأَقْرَهُ وَنَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَابِدِينَ وَأَقْرَهُ أَهْ وَهَذَا إِذَا كَانَتِ الْكَنِيسَةُ
لِلْعِبَادَةِ وَاسْتَحْضَرَ الْمُسَاعِدُ أَنَّ النَّبَاءَ يَسَاعِدُ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا لِذَلِكَ. (وَمِنْ
ذَلِكَ أَيْ مِنَ الْفَعْلِ الَّذِي هُوَ كَفَرٌ) (السَّجُودُ لِصَنِيمٍ) وَهُوَ الْوَثْنُ أَيْ مَا اتَّخَذَهُ
الْكَفَّارُ لِيَعْبُدَهُ سِوَاءُ كَانَ مِنْ حَجَرٍ أَمْ مِنْ حَدِيدٍ أَمْ مِنْ خَشَبٍ أَمْ مِنْ غَيْرِ
ذَلِكَ كَمَا يُرَوَّى عَنْ بَعْضِ مُشْرِكِي الْعَرَبِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ صَنْعًا مِنْ تَمْرِ
فَإِذَا جَاعُوا أَكَلُوهُ. وَمِنْهُ أَيْضًا السَّجُودُ لِلنَّارِ (أَوْ شَمْسٍ أَوْ قَمَرٍ) أَوْ نَجْمٍ (أَوْ
شَيْطَانٍ) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ مَعْبُودَاتِ الْكَفَّارِ سِوَاءُ ادَّعَى السَّاجِدُ أَنَّهُ قَصَدَ

عبادة هذه المذكورات أم ادعى أنه لم يقصد ذلك فإنه يكفر إلا أن يكون
مكرهاً وقلبه مطمئن بالإيمان غير منشرج بالكفر.

وكذا يكفر من سجد لإنسان بنية عبادته كسجود أتباع فرعون له
وسجود عبدة الحاكم العبيدي له لا إن سجد لإنسان من باب التحية
كعادة كثير من الناس في الماضي عند لقاء ملوكهم وإن كان هذا الفعل
حراماً في الشريعة المحمدية فقد روى الحاكم وغيره أن معاذ بن جبل
سافر إلى الشام فرأى الناس فيها يسجدون لبطارقتهم^(١) فلما رجع إلى
المدينة سجد لرسول الله ﷺ فقال له ما هذا قال إني رأيت الناس في الشام
يسجدون لبطارقتهم وأنت أولى فقال لا تفعل لو كنتُ عامراً أحداً أن يسجد
لأحدٍ لأمرتُ المرأة أن تسجد لزوجها اهـ

(١) ويقال بطاركتهم أيضاً بالكاف.

القاعدة السابعة

مَنْ تَمَنَّى حَلَّ أَمْرٍ كَانَ مُحَرَّمًا فِي جَمِيعِ الشَّرَائِعِ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ
كَفَرَ كَأَن تَمَنَّى حَلَّ الزَّنى أَوْ أَكَلَ الدَّمِ وَالْمَيْتَةِ وَلَحْمِ الْخَنزِيرِ وَأَكَلَ
مَا رُفِعَ عَلَيْهِ اسْمُ غَيْرِ اللَّهِ عِنْدَ ذَبْحِهِ فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ حُرِّمَتْ فِي
جَمِيعِ الشَّرَائِعِ مِنْ شَرِيعَةِ آدَمَ إِلَى شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا
وَسَلَّمَ بِخِلَافٍ مَنْ تَمَنَّى حَلَّ أَمْرٍ كَانَ حَلَالًا فِي بَعْضِ الشَّرَائِعِ

(القاعدة السابعة)

(مَنْ تَمَنَّى) بِقَلْبِهِ أَوْ بِلِسَانِهِ (حَلَّ أَمْرٍ كَانَ مُحَرَّمًا فِي جَمِيعِ الشَّرَائِعِ) أَيْ
كَانَ حَرَامًا فِي كُلِّ الشَّرَائِعِ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ (مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ)
أَيْ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا كَانَتْ حَرَامًا فِي كُلِّ الشَّرَائِعِ (كَفَرَ) نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرٌ
مِنَ الْعُلَمَاءِ وَنَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ وَأَقَرَّهُ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَقَالَ وَالضَّابِطُ
أَنَّ مَا كَانَ حَلَالًا فِي زَمَانٍ فَتَمَنَّى حَلُّهُ لَا يَكْفُرُ بِهِ بِخِلَافٍ مَا لَمْ يَحِلَّ قَبْلَ
ذَلِكَ قَطُّ (كَأَن تَمَنَّى حَلَّ الزَّنى) بِقَوْلِهِ مَثَلًا يَا لَيْتَ الزَّنى كَانَ حَلَالًا (أَوْ أَكَلَ
الدَّمِ وَالْمَيْتَةِ وَلَحْمِ الْخَنزِيرِ وَأَكَلَ مَا رُفِعَ عَلَيْهِ اسْمُ غَيْرِ اللَّهِ عِنْدَ ذَبْحِهِ) أَوْ
تَمَنَّى حَلَّ الظُّلْمِ أَوْ قَتَلَ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ (فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ حُرِّمَتْ فِي جَمِيعِ
الشَّرَائِعِ مِنْ شَرِيعَةِ آدَمَ إِلَى شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ) قَالَ^(١)
الرَّافِعِيُّ لَوْ تَمَنَّى أَنْ لَا يَحْرَمَ اللَّهُ الظُّلْمَ أَوْ الزَّنى أَوْ قَتَلَ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ
كَفَرَ بِهِ وَذَلِكَ (بِخِلَافٍ مَنْ تَمَنَّى حَلَّ أَمْرٍ كَانَ حَلَالًا فِي بَعْضِ الشَّرَائِعِ)

(١) انظر «روضة الطالبين» (١٠/٦٨ و٦٩).

كالجمع بين الأختين في النكاح أو تمنى حل أمر كان محرماً في جميع الشرائع لكنه جهل ذلك فإنه لا يكفر.

كالجمع بين الأختين في النكاح) كان حلالاً في الشرائع التي سبقت شريعة التوراة فإنه لا يكفر. قال^(١) في الخلاصة من تمنى أن لا يكون حرّم الله الزنى أو القتل بغير حق أو الظلم أو أكل ما لا يكون حلالاً في وقت من الأوقات يكفر ومن تمنى أن لا يحرم الخمر^(٢) ولا يفرض عليهم صوم رمضان لا يكفر اه ومثّل^(٣) النووي والرافعي وكثير ممن جاء بعدهما بمن تمنى عدم تحريم الخمر أو عدم تحريم المناكحة بين الأخ والأخت اه (أو تمنى حل أمر كان محرماً في جميع الشرائع لكنه جهل ذلك) أى جهل حرمة في كل الشرائع وظنّ حله في بعضها (فإنه لا يكفر) أيضاً لعدم وجود علة التكفير وهى عند بعضهم أنّ من علّم أنّ كل الشرائع جاءت بتحريم أمر ثم تمنى حله تضمن ذلك طلب الخروج عن الحكمة كما نقل^(٤) على القارئ عن الفتاوى اه واعترض على ذلك بأنه لو كان مدار التكفير على كون الحرمة موافقة للحكمة فالأمر كذلك في حرمة الخمر

(١) انظر تهذيب رسالة البدر الرشيد الحنفى في المكفرات، (ص ٤٥).

(٢) هنا فرق بين تمنى عدم تحريم الخمر وتمنى عدم تحريم إذهاب العقل فإن حفظ العقل من الكليات الخمس أو الست التي اتفقت عليها كل الشرائع وشرب الخمر لا يلزم عليه إذهاب العقل فتنبه.

(٣) انظر «روضة الطالبين» (١٠/٦٩).

(٤) انظر «شرح الفقه الأكبر» (ص ٢٢٦ و ٢٢٧).

أيضاً لأنَّ تحريمه بالنسبة لهذه الأمة موافقٌ للحكمة بلا شك، وزدَّ بكون هذه الحكمة مقيّدةً وتلك مطلقةً فافترقا، قال عليُّ القاريُّ وفي هذا الفرقِ نظرٌ وفي الحكم بالكفر بناءً على ذلك إشكالٌ وغاية الأمر أنَّ خلاف الحكمة وقوعه مُحالٌ والتمنى إنما يكون محلُّه في الحالِ على أنَّ التمتي ليس له تَعَرُّضٌ للحكمة لا نفياً ولا إثباتاً ليكون سبباً للكفر اه وقال^(١) في موضعٍ آخر بعد نقلِ عبارة الخلاصة المتقدمة ولعل الفرق أنَّ الأول من المجمع على حرمة في جميع الكتب وعند سائر الرسل بخلاف الأخيرين فإنه كان شرب الخمر حلالاً أي في وقتٍ من الأوقات وصوم رمضان لم يكن فرضاً على غير هذه الأمة لكن لم يظهر لي نتيجة هذا الفرق فإنه لا فرق بين الحكم الإلهي أولاً بالعموم وءاخراً بالخصوص اه ونقل في الفتاوى الهندية ما ذكره في الخلاصة وعَلَّله بأنه في الفصل الأول تمنى ما هو مستحيلٌ وفي الفصل الثاني تمنى ما ليس بمستحيلٍ اه قلتُ وفيه نظر اه ولعل الله يفتح بما يزيد المسألة كشفًا.

وليس من التمتي قولُ القائل لو كان الزنى حلالاً لفعلته أو لو كان أكل الميتة حلالاً لأكلتها ونحو ذلك بل معنى هذا أنني لا آتي الزنى لأنه حرام ولا أكل الميتة لأنه حرام فلا ضرر على العقيدة بمثل هذا الكلام البتة.

(١) انظر «شرح الفقه الأكبر» (ص ٢٨٤).

القاعدة الثامنة

مَنْ كَفَرَ مُسْلِمًا بِلَا تَأْوِيلٍ كَفَرَ كَمَا صَحَّ فِي حَدِيثٍ مُسْلِمٍ
«مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا فَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا
رَجَعَتْ عَلَيْهِ» وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْإِسْلَامَ الَّذِي عَلَيْهِ هَذَا الشَّخْصُ
الْمُسْلِمُ كَفْرًا، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مُتَأَوِّلًا كَأَنَّهُ كَفَرَهُ لِشُرْبِ الْخَمْرِ أَوْ
لِلزَّنى أَوْ لِقَتْلِهِ نَفْسَهُ لِأَنَّهُ ظَنَّ

(القاعدة الثامنة)

(مَنْ كَفَرَ مُسْلِمًا) أَيْ حَكَمَ عَلَى مُسْلِمٍ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْلَامِ (بِلَا
تَأْوِيلٍ) أَيْ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُسْلِمٌ وَلَا يَعْلَمُ عَنْهُ فِعْلًا يَعْتَقِدُهُ كَفْرًا (كَفَرَ)
أَيْ الْمَكْفَرُ بِغَيْرِ حَقٍّ (كَمَا) قَالَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا قَالُوا لِأَنَّهُ سَمَّى الْإِسْلَامَ
كَفْرًا فَقَدْ (صَحَّ فِي حَدِيثٍ مُسْلِمٍ مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ) أَيْ يَا خَارِجَ عَنِ
الدِّينِ (فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا) أَيْ كَانَ الْوِزْرُ عَلَى أَحَدِهِمَا (فَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ)
أَيْ كَانَ كَافِرًا عَلَى الْحَقِيقَةِ خَارِجًا عَنِ الْإِسْلَامِ فَالْوِزْرُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ دُونَ مَنْ
كَفَرَهُ (وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ) أَهْأَيْ وَإِلَّا كَانَ الْوِزْرُ عَلَى الْمَكْفَرِ بِغَيْرِ حَقٍّ فِيمَا
أَنْ يَكْفُرَ بِذَلِكَ وَإِمَّا أَنْ يَقَعَ فِي ذَنْبٍ عَظِيمٍ فَإِنَّهُ إِنْ كَفَرَهُ بِلَا تَأْوِيلٍ أَيْ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصْدُرَ مِنَ الْوَاقِعِ عَلَيْهِ التَّكْفِيرُ فَعَلَّ يَظُنُّهُ الْمَكْفَرُ كَفْرًا وَهُوَ
لَيْسَ بِكَافِرٍ كَمَا سَيَأْتِي التَّمَثِيلُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كَفَرَ (وَذَلِكَ لِأَنَّهُ
جَعَلَ الْإِسْلَامَ الَّذِي عَلَيْهِ هَذَا الشَّخْصُ الْمُسْلِمُ كَفْرًا) كَمَا تَقَدَّمَ (وَأَمَّا
إِنْ كَانَ مُتَأَوِّلًا كَأَنَّهُ كَفَرَهُ لِشُرْبِ الْخَمْرِ أَوْ لِلزَّنى أَوْ لِقَتْلِهِ نَفْسَهُ لِأَنَّهُ ظَنَّ

لَجَهْلِهِ أَنَّ شَرْبَهُ لِلْخَمْرِ أَوْ زِنَاهُ أَوْ مُجَرَّدَ انْتِحَارِهِ **كَفَرٌ فَكَفَرَهُ**
لِذَلِكَ فَلَا يُكْفَرُ إِنَّمَا يُفْسَقُ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَهُ يَا كَافِرُ مُرِيدًا أَنَّ
حَالَكَ وَسِيرَتَكَ لَشِدَّةٍ سُوَيْهِمَا يُشْبِهَانِ حَالَ وَسِيرَةَ الْكَافِرِ فَإِنَّهُ لَا
يَكْفُرُ.

لَجَهْلِهِ أَنَّ شَرْبَهُ لِلْخَمْرِ أَوْ زِنَاهُ أَوْ مُجَرَّدَ انْتِحَارِهِ **كَفَرٌ فَكَفَرَهُ** لِذَلِكَ فَلَا
يُكْفَرُ إِنَّمَا يُفْسَقُ) فَإِنْ كَانَ وَاجَهُهُ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ أَوْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ لَزِمَهُ أَنْ
يَسْتَسْمَحَهُ (وَكَذَلِكَ) أَيْ وَمِثْلُ حَالِ الْمَتَأَوِّلِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ (لَوْ قَالَ لَهُ يَا كَافِرُ
مُرِيدًا أَنَّ حَالَكَ وَسِيرَتَكَ لَشِدَّةٍ سُوَيْهِمَا يُشْبِهَانِ حَالَ وَسِيرَةَ الْكَافِرِ فَإِنَّهُ لَا
يَكْفُرُ) لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِمَا قَالَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ وَإِنَّمَا أَرَادَ التَّشْبِيهَ فَقَطْ^(١)
وَلَكِنَّهُ يَأْتُمُ بِذَلِكَ لَمَّا يَسَبُّهُ مِنَ الْإِيذَاءِ.

تَنْبِيهُ. مَا قَالَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّ مَنْ كَفَرَ مُسْلِمًا مُتَأَوِّلًا لَا يُكْفَرُ
إِنَّمَا يُفْسَقُ مُرَادُهُ بِالتَّأْوِيلِ فِيهِ أَنْ يَسْتَبْشِعَ شَيْئًا نَهَى الشَّرْعُ عَنْهُ مِمَّا هُوَ
دُونَ الْكُفْرِ اسْتَبْشَاعًا شَدِيدًا بِحَيْثُ يَظُنُّ لَجَهْلِهِ أَنَّهُ كَفَرُ فَقِي هَذِهِ الْحَالِ
لَا يُكْفَرُ وَأَمَّا إِنْ كَفَرَهُ مُدَّعِيًا لِلتَّأْوِيلِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ الشَّرْعَ لَمْ

(١) وعلى التشبيه ومقاربة الكفر حُمِلَتْ أَحَادِيثُ كَحَدِيثِ الْعَهْدِ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ
فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ وَحَدِيثُ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ
وغيرهما.

ينة عنه أو أن الشرع لم يكفر فاعله فتأويله المزعوم هنا لا يُنجيه من
 الوقوع في الكفر لأنه في هذه الحال مُكذَّبٌ للدين. ومراد المصنف رحمه
 الله كذلك بقوله إنما يُفسَّقُ أن يكون المكفر بالتأويل قد كفر المسلم
 في أمرٍ قام الإجماع على عدم التكفير به وأما ما اختلفت أئمة أهل السنة في
 كونه كفرًا فمن أخذ فيه بالقول بالتكفير فكفر الواقع فيه فلا يكفر
 ولا يُفسَّق ولا إثم عليه وذلك كاعتقاد الخوارج بتكفير مرتكب الكبيرة
 وكاعتقاد المعتزلة بخلود أهل الكبائر في النار وكاعتقادهم بعدم رؤية
 المؤمنين لله تعالى في الآخرة فإن أهل السنة اختلفوا في حكم أصحاب
 هذه العقائد فقال بعض بكفرهم كالإمام مالك رضي الله عنه وحكم
 بعض آخرون بعدم التكفير ومثل هذا الصلاة بغير طهارة عمداً أي مع
 عدم اعتقاد صحتها فإن الحنفية يزوون عن الإمام أبي حنيفة تكفير من
 فعل ذلك على كلام فيه عندهم وأما الشافعية فيقولون هو ذنب عظيم
 ليس كفرًا، وشبيه بذلك لبس الزنار وهو شيء كان يؤمر النصارى في
 الماضي بربطه على وسطهم علامة على أنهم ليسوا مسلمين فقال الحنفية
 من لبس الزنار كفر وقال الشافعية لا يكفر إلا أن يقترن بذلك نية
 مكفرة، وكذا حكم لبس الصليب وقلنسوة المجوس. ومن هذا الصنف
 الخلاف بين الحنابلة وجمهور أهل السنة فإن الحنابلة يزوون عن الإمام
 أحمد أنه أطلق القول بتكفير تارك الصلاة وهو مروي عن بعض الصحابة
 ومنهم عمر رضي الله عنه وذهب جمهور أهل السنة إلى أن تارك الصلاة
 عمداً من غير استخفاف ولا جحود إنما مجرد الكسل لا يكفر ففي هذه
 المسائل وشبهها من أخذ بالقول بالتكفير فكفر من وقع في شيء من هذه
 المخالفات للشرع لا يكفر ولا يائمه ومن أخذ بالقول بعدم التكفير لا

يَكْفُرُ وَلَا يَأْتُمُ أَيضًا وَهَذَا كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ لِأَنَّ الْخِلَافَ هُنَا مُعْتَبَرٌ وَأَمَّا
حَيْثُ لَا يُعْتَبَرُ الْخِلَافُ فَالْقَوْلُ الشَّاذُّ الْمَخَالِفُ لِلْمَقْطُوعِ بِهِ مِنْ أَحْكَامِ
الدِّينِ لَا يُقَامُ لَهُ وَزْنٌ وَيُلْقَى فِي كُلِّ سَهْلٍ وَحَزْنٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فائدة مهمة

هناك مسائل عديدة يظنها بعض الناس مُجمَعاً عليها عند كل علماء الإسلام والأمر ليس كذلك، ومثال ذلك الأكل في رمضان فإنه ينتهي بدخول الفجر وهذا ما عليه جمهور علماء الإسلام وهو الحق وفيهم من هو من أهل الاجتهاد من التابعين غلط فقال يجوز الأكل إلى طلوع الشمس فلم يكفر العلماء القائل بذلك،

(فائدة مهمة)

(هناك مسائل عديدة يظنها بعض الناس مُجمَعاً عليها عند كل علماء الإسلام والأمر في الحقيقة ليس كذلك ومثال ذلك الأكل في رمضان فإنه ينتهي) وقت جوازه (بدخول الفجر وهذا ما عليه جمهور علماء الإسلام) أي غالب المجتهدين (وهو الحق) الذي يدل عليه القراءان والأحاديث (وفيهم من هو من أهل الاجتهاد من التابعين) كالأعمش وغيره (غلط) في فهم وتأويل بعض النصوص (فقال) كما نقله النووي في المجموع (يجوز الأكل إلى طلوع الشمس فلم يكفر العلماء القائل بذلك) وإن كانوا قد منعوا من العمل بقوله وذلك لأن المجتهد إذا أفتى بفتوى تخالف النص الشرعي الصريح المتفق على كونه حجة أو أفتى بفتوى تخالف القياس الجلي ردت فتواه وإن كان حاكماً فحكم بها نقض حكمه. والمقصود من إيراد هذه المسئلة هو التنبيه إلى أن الحكم بالكفر على شخص معناه الحكم بأنه خارج عن الإسلام إن مات على ما هو عليه دخل النار خالداً فيها وأنه تُجرى عليه أحكام الكفار الواردة في الشرع في مثل حاله لا أحكام

فلا يجوز التسرع في التكفير.

العلماء الذين مضوا اختلفوا في مسائل كثيرة كقراءة
القرآن في الصلاة فإن من السلف من أهل الاجتهاد من قال من
أتم ركوعه وسجوده فصلاته صحيحة أى ولو لم يقرأ شيئاً من
القرآن في قيامه، ومنهم من قال الله أكبر ليس ركناً للدخول في
الصلاة بل تكفى النية بدون التكبير فإذا

المسلمين (فلا يجوز) والحال هذه (التسرع في التكفير).

و(العلماء) أى المجتهدون (الذين مضوا اختلفوا في مسائل كثيرة) أى
أفتوا في مسائل كثيرة بفتاوى مختلفة مع اتفاقهم في أمهات المسائل وذلك
(كقراءة القرآن في الصلاة) هل تُشترط لصحة الصلاة أو لا (فإن من
السلف من أهل الاجتهاد من قال) إن (من أتم ركوعه وسجوده فصلاته
صحيحة أى ولو لم يقرأ شيئاً من القرآن في قيامه) وهو يحكى عن الحسن
ابن صالح كما في حلية العلماء^(١) للشاشي، ومنهم كالإمام الشافعي من
قال إنه لا بد من قراءة الفاتحة في كل ركعة لصحة الصلاة سواء في ذلك
المنفرد والإمام والمأموم ومنهم من قال^(٢) لا تتعين قراءة الفاتحة في الصلاة
للإجزاء وتجزئ قراءة آية من القرآن من الفاتحة أو من غيرها (ومنهم
من قال) بأن التلقظ بعبارة (الله أكبر) عند افتتاح الصلاة (ليس ركناً
للدخول في الصلاة بل تكفى النية بدون التكبير) عنده للدخول فيها (فإذا

(١) انظر «حلية العلماء» (٢/١٠١).

(٢) انظر «حلية العلماء» (٢/١٠١).

نَوَى أَنَّهُ يُصَلِّي صَلَاةَ كَذَا يَكْفِي لِلصَّحَّةِ مِنْ دُونَ أَنْ يُصْبِرَ.
 وَقَدْ نَزَلَ هَذَا كَلَامُ هُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزَّهْرِيُّ مِنْ صَفَارِ
 التَّابِعِينَ. وَهَذَاكَ مَسْأَلُ أُخْرَى مِنْ هَذَا النَّوْعِ، فَلَا يَنْبَغِي التَّسْرَعُ،
 وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْنَى الشَّخْصُ التَّكْفِيرَ عَلَى حَسَبِ الْوَهْمِ بَلْ يَنْبَغِي
 أَنْ يَبْنِيَهُ عَلَى الْإِحْتِيَاظِ مَعَ النَّظَرِ فِي حَالِ الْمَسْئَلَةِ هَلْ هِيَ مُجْمَعٌ
 عَلَيْهِ أَوْ لَا ثُمَّ هَلْ هِيَ مَعْلُومَةٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ أَوْ لَا

نَوَى أَنَّهُ يُصَلِّي صَلَاةَ كَذَا) وَأَتَى بِبَاقِي أَرْكَانِ الصَّلَاةِ مِنْ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ
 وَغَيْرِ ذَلِكَ (يَكْفِي) هَذَا عِنْدَهُ (لِلصَّحَّةِ) أَي لَصَّحَّةِ الصَّلَاةِ (مِنْ دُونَ أَنْ
 يُكَبِّرَ. وَقَائِلُ هَذَا الْكَلَامِ) كَمَا ذَكَرَ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ (هُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ
 بْنُ مُسْلِمٍ الزَّهْرِيُّ مِنْ صَفَارِ التَّابِعِينَ) وَالْمَرَادُ مِنْ وَصْفِهِ بِأَنَّهُ مِنْ صَفَارِ
 التَّابِعِينَ أَنَّهُ لَمْ يَلْقَ إِلَّا الْقَلِيلَ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا أَنَّهُ كَانَ قَلِيلَ الْعِلْمِ.

(وَهَذَاكَ مَسْأَلُ أُخْرَى مِنْ هَذَا النَّوْعِ) أَي مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ
 بَيْنَ مُجِيزٍ وَغَيْرِ مُجِيزٍ أَوْ مُوجِبٍ وَغَيْرِ مُوجِبٍ أَوْ مُسْتَحِبٍّ وَغَيْرِ مُسْتَحِبٍّ
 (فَلَا يَنْبَغِي التَّسْرَعُ) فِي إِنْكَارِ أَمْرٍ يُخَالِفُ مَا كَانَ الشَّخْصُ قَدْ تَعَلَّمَهُ إِلَّا
 أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مَنْكَرٌ بِالْإِجْمَاعِ وَأَمَّا مَا لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَلَيْسَ لَهُ الْإِغْلَاطُ عَلَى
 فَاعِلِهِ، وَلَهُ الْإِرْشَادُ إِلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ.
 (و) يُفْهَمُ بِوَضُوحٍ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ (وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْنَى الشَّخْصُ التَّكْفِيرَ عَلَى
 حَسَبِ الْوَهْمِ) وَهُوَ حَمْلُ مَا لَمْ يَرَهُ عَلَى مَا رَأَاهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ (بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَبْنِيَهُ
 عَلَى الْإِحْتِيَاظِ) أَي لَزُومِ جَانِبِ السَّلَامَةِ (مَعَ النَّظَرِ فِي حَالِ الْمَسْئَلَةِ هَلْ
 هِيَ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا أَوْ لَا ثُمَّ) إِنْ كَانَتْ مِنَ الْمَجْمُوعِ عَلَيْهِ (هَلْ هِيَ مَعْلُومَةٌ مِنَ
 الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ أَوْ لَا) مُرَاعِيًا فِي ذَلِكَ نَوْعَ الْمَسْئَلَةِ الَّتِي يَتَكَلَّمُ فِيهَا هَلْ

وبعد ذلك يتكلم في حكم قائلها.

أما ما كان استخفافاً بالله أو رسوله أو ملائكته أو دينه أو شعائر الإسلام أو كان نوعاً من أنواع تشبيه الله بالعالم أو نفياً للصفات الثلاث عشرة الواجبة لله أو اعتقاداً أن بعض المخلوقات توجد بغير مشيئة الله فلا ينبغي التوقف في تكفير من صدرت منه مهما كان غارقاً في الجهل. ومن سيع شرح هذه الأمور

مخالفتها تناقض أصل معنى الشهادتين أو لا وهل يعلم من صدرت منه بحكمها في الشرع أو لا، ويراعى أيضاً لسان أهل البلد وما يفهمون من عباراتهم وألفاظهم مجتنباً التكلم بغير علم (وبعد ذلك) أي عند استيفاء كل ما يطلب استيفاؤه من ذلك (يتكلم في حكم قائلها) على حسب ما يدل عليه الشرع وأما من لم يراع ما تقدم فخبط في هذه المسائل الخطيرة خبط عشواء فإنه يضل ويضل قصد ذلك أو لم يقصد ويوافي يوم القيامة وفي رقبتة إثم إفتائه بلا علم وإثم من قادهم إلى الزيغ وإثم إيذاء من واجههم بالتكفير بغير حق، نسأل الله أن يحفظنا من مثل ذلك.

(أما ما كان) من الاعتقادات أو الأفعال أو الأقوال (استخفافاً بالله أو رسوله أو ملائكته أو دينه أو شعائر الإسلام أو كان نوعاً من أنواع تشبيه الله بالعالم أو نفياً للصفات الثلاث عشرة الواجبة لله أو اعتقاداً أن بعض المخلوقات توجد بغير مشيئة الله فلا ينبغي التوقف في تكفير من صدرت منه مهما كان غارقاً في الجهل) كما تقدم (ومن سيع شرح هذه الأمور

مَنْ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ وَمَنْ لَمْ يَسْمَعْ فِي هَذَا سِوَاءَ.
 أَمَّا مَنْ أَنْكَرَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِإِدْرَاكِهَا لَعَنَ
 وَرَدَّتْ فِي الْقُرْآنِ كَالْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالْعَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ
 الْقَصَصِ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ (٨٨) ﴿وَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ
 ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (١٠) ﴿وَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْقَمَرِ فِي سَفِينَةِ نَوْحٍ
 ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ (١١) ﴿فَلَا يُكْفَرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِلْمَ وَرُودِهَا فِي
 الْقُرْآنِ وَمَعَ ذَلِكَ أَنْكَرَ إِضَافَتَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ قَالَ اللَّهُ
 لَيْسَ لَهُ يَدٌ لَيْسَ لَهُ عَيْنٌ

مَنْ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ وَمَنْ لَمْ يَسْمَعْ فِي هَذَا سِوَاءَ) لَأَنَّ هَذِهِ
 الْإِعْتِقَادَاتِ وَالْأَفْعَالَ وَالْأَقْوَالَ مُنَافِيَةٌ لِأَصْلِ مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ وَمُنَاقِضَةٌ لَهُ
 وَالْوَاقِعُ فِيهَا لَمْ يُحْصَلْ أَقْلٌ مَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْصِيلِهِ لِيَكُونَ مُسْلِمًا.

(أَمَّا مَنْ أَنْكَرَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِإِدْرَاكِهَا لَعَنَ وَرَدَّتْ
 فِي الْقُرْآنِ كَالْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالْعَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْقَصَصِ ﴿كُلُّ
 شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ (٨٨) ﴿وَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾
 (١٠) ﴿وَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْقَمَرِ فِي سَفِينَةِ نَوْحٍ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
 ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ (١١) ﴿فَلَا يُكْفَرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِلْمَ وَرُودِهَا فِي الْقُرْآنِ
 وَمَعَ ذَلِكَ أَنْكَرَ إِضَافَتَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ قَالَ اللَّهُ لَيْسَ لَهُ يَدٌ لَيْسَ لَهُ عَيْنٌ

(١) سُورَةُ الْقَصَصِ / آيَةُ ٨٨.

(٢) سُورَةُ الْفَتْحِ / آيَةُ ١٠.

(٣) سُورَةُ الْقَمَرِ / آيَةُ ١٤.

ليس له وجه لأنه لم يعلم أن هذا في القرآن فلا ينسب
لكن يقال له هذا وارد في القرآن فإن أنكر ذلك بعد علمه
بوروده في القرآن كفر، وقد ذكر الإمام الشافعي رضي الله عنه
أن من أنكر صفات الله التي لا تدرك بالدليل العقلي وبالروية
لا يكفر بذلك إلا أن يعلم ثبوت ذلك شرعاً فإن أنكر بعد
العلم يكفر.

وكذلك يكفر من فسّر اليد والوجه والعين المذكورة في
الآيات الأنفة الذكر بالجسم في حق الله تعالى لأن الله تعالى ما
أراد بها وجهها كوجه الخلق ولا يدا كيد الخلق ولا عيناً كعين
الخلق لأن

ليس له وجه لأنه) اعتقد أن هذه الألفاظ لا تطلق إلا على الجوارح ولم
يعلم أن هذا) قد ورد (في القرآن فلا يكفر لكن يقال له هذا وارد في
القرآن فإن أنكر ذلك بعد علمه بوروده في القرآن كفر) أي إن أنكر
إضافتها إلى الله تعالى بعدما علم بورود ذلك في نصوص الشرع أما إن لم
يعلم واعتقد أنها أسماء جوارح ولا تطلق بغير هذه المعاني فنفاها لذلك عن
الخالق تبارك وتعالى فإنه لا يكفر ولكن عليه إثم بذلك (وقد ذكر الإمام
الشافعي) على ما رواه ابن أبي حاتم عنه (أن من أنكر صفات الله التي لا
تدرك بالدليل العقلي وبالروية) أي التفكير والنظر العقلي (لا يكفر بذلك
إلا أن يعلم ثبوت ذلك شرعاً فإن أنكر بعد العلم يكفر) وقد سبق بيان
هذا كله (وكذلك يكفر من فسّر اليد والوجه والعين المذكورة في الآيات
الأنفة الذكر بالجسم في حق الله تعالى لأن) هذا تشبيه لله بخلقه والله تعالى
ما أراد بها وجهها كوجه الخلق ولا يدا كيد الخلق ولا عيناً كعين الخلق لأن

الوجه واليد والعين في حق المخلوق أجسام فوجه الملك مثلاً
 ويده وعينه جسم لطيف ووجه الإنسان ويده وعينه جسم كثيف
 فمن فسّر الوجه واليد والعين المضافات إلى الله تعالى بمعنى الجسم
 كفر لأنه شبه خالقه بخلقه لأن العالم جسم لطيف وجسم كثيف
 والله هو الذي أنشأ الجسم وأوجدته بعد أن كان معدوماً سواءً كان
 جسماً لطيفاً أم كثيفاً فكيف يكون الله جسماً لطيفاً كالملائكة
 والنور أي الضوء أو جسماً كثيفاً كالْبَشَرِ.

لو كان الله جسماً لطيفاً أو كثيفاً لكان مثلاً لنا يجوزُ عليه
 التغيّر والمرض والضعف والزيادة والنقصان كما يجوزُ ذلك كلهُ

إطلاق (الوجه واليد والعين في حق المخلوق) يرادُ به (أجسام فوجه الملك)
 واحد الملائكة (مثلاً ويده وعينه جسم لطيف ووجه الإنسان ويده وعينه
 جسم كثيف فمن فسّر الوجه واليد والعين المضافات إلى الله تعالى بمعنى
 الجسم) فقد (كفر لأنه شبه خالقه بخلقه لأن العالم) وهو كل ما سوى الله
 (جسم لطيف وجسم كثيف) وصفات قائمة بهذه الأجسام أو يقال العالم
 جواهر وأعراض ليس غير (والله هو الذي أنشأ الجسم وأوجدته بعد أن كان
 معدوماً سواءً كان جسماً لطيفاً) أي لا يُضبط باليد (أم كثيفاً) يُضبط باليد
 (فكيف يكون الله جسماً لطيفاً كالملائكة والنور أي الضوء) والهواء
 ونحو ذلك (أو جسماً كثيفاً كالْبَشَرِ) والحجر والأرض والسماء. ولذلك
 قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه وله وجه لا كوجوهنا ليس بجارية
 وهو خالق كل الوجوه وله يد ليست كأيدينا ليست بجارية وهو خالق كل
 الأيدي اهـ (لو كان الله) تبارك وتعالى (جسماً لطيفاً أو كثيفاً لكان مثلاً لنا
 يجوزُ عليه التغيّر والمرض والضعف والزيادة والنقصان كما يجوزُ ذلك كلهُ

علما وهذا هو المعنى ومنع الشرع كما يدل على ذلك قول
تعالى في سورة الشورى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (١) وهذا لأن
صرحة في أن الله لا يشبه العالم المخلوق ولا العالم الآخر
من الوجوه.

عسر) لأن التماثلات يجوز عليها ما يجوز على بعضها (وهذا) أى جواز
التغير والمرض والضعف والزيادة والتقصان وسائر صفات المخلوقين على
الله تعالى (يمنعه العقل) لما تقدم (ويمنعه الشرع) كما يدل على ذلك قوله
تعالى في سورة الشورى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (١) وغيره من الآي
والأحاديث، ومعنى الآية نفى مشابهة الخالق للمخلوق ودخلت فيها الكاف
على لفظ «مثله» مع أنها بمعناه فى الأصل لتأكيد نفي الشبه كما فى قول
الشاعر وصاليات ككما يؤثفين^(٢) وانضاف إلى ذلك أن كلمة ﴿شَيْءٌ﴾^(٣)
تشمل الأجسام والأعمال وهى نكرة واردة فى سياق النفي فأفادت العموم
(فهذه الآية صريحة فى أن الله لا يشبه العالم اللطيف ولا العالم الكثيف
بوجه من الوجوه) بل هى أصرح آية وردت فى كتاب الله تدل على ذلك.

(١) (الشورى/١١).

(٢) هذا عجز بيت لخطام المجاشعي حيث قال

لم يبق من أي بها يُحلين غير خطام ورماد كنفين

وغير ود جاذل أو ودين وصاليات ككما يؤثفين

وهما بيتان يصف بهما دارا خلّت من أهلها ومما تحلى به وتعرف غير رماد القدر والأثافي

أى حجارة القدر والوند الذى تشد إليه حبال البيوت والوند هو الوند إلا أنه أدغم التاء

فى الدال والجاذل هو المنتصب اهـ «لسان العرب».

تَمَّتِ الْقَوَاعِدُ الْمَهْمَةُ

وسبحان الله وبحمده

والحمد لله رب العالمين

وبهذا تَمَّتِ الْقَوَاعِدُ الْمَهْمَةُ (رحم الله مصنفها وجزاه عن المسلمين
خيرًا وتم شرحها) (وسبحان الله وبحمده والحمد لله رب العالمين)
والله تبارك وتعالى أعلم.

فهرس المصادر والمراجع

- إتحاف السادة المتقين فى شرح إحياء علوم الدين للحافظ محمد مرتضى الزبيدى، بيروت، دار الفكر.
- أخبار أبى حنيفة وأصحابه لأبى عبد الله حسين بن على الصيمرى، بيروت، دار عالم الكتب.
- أخبار مكة لمحمد بن إسحاق الفاكهى، بيروت، دار خضر.
- أخلاق العلماء للأجرى، بيروت، دار الكتب العلمية.
- أدب الإملاء والاستملاء لعبد الكريم بن محمد السمعانى، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
- آداب الشافعى ومناقبه لابن أبى حاتم، بيروت، دار الكتب العلمية.
- أزهار الرياض فى أخبار القاضى عياض للمقرئ، القاهرة، مكتبة الثقافة الدولية.
- الأسماء والصفات لأحمد بن الحسين البيهقى، جدة، مكتبة السوادى، الطبعة الأولى.
- أصول الدين لأبى منصور التميمى البغدادى، بيروت، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى.
- الاقتراح فى الاصطلاح لابن دقيق العيد، بيروت، دار المشاريع.
- إكفار الملحدين أنور شاه الكشميرى الحنفى الهندى، دار القرار والعلوم الإسلامية.
- الانتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعى وأبى حنيفة رضى الله عنهم ليوسف بن عبد البر النمري القرطبى، بيروت، دار الكتب العلمية.
- البحر الزاخر، بيروت عالم الكتب.
- بغية الطالب لمعرفة العلم الدينى الواجب للشيخ عبد الله الهررى رحمه الله تعالى، بيروت، دار المشاريع للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة.
- البيان للعمرائى، جدة، دار المنهاج للطباعة والنشر والتوزيع.
- تاريخ بغداد للحافظ أبى بكر الخطيب بن ثابت البغدادى، بيروت، دار الكتب العلمية.

طبعة مصورة غير مؤرخة.

- تاريخ دمشق لابن عساكر أبي القاسم علي بن الحسن، تحقيق عمر العمروى، بيروت، دار الفكر.
- تاريخ قضاة الأندلس لأبي الحسن بن عبد الله النباهى المالقى الأندلسى، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
- تبیین كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبى الحسن الأشعري لأبى القاسم علي ابن الحسن بن عساكر، تقديم الكوثرى، بيروت، دار الكتاب العربى.
- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضى عياض بن موسى اليحصبى، ضبطه وصححه محمد سالم هاشم، بيروت، دار الكتب العلمية.
- تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبى محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع لمحمود سعيد ممدوح، القاهرة، دار الشباب للطباعة.
- التعرف لمذهب أهل التصوف لمحمد بن إسحق الكلاباذى، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التفسير الكبير لفخر الدين الرازى، بيروت، دار إحياء التراث، الطبعة الثالثة من غير تاريخ.
- التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد لأبى عمر بن عبد البر الحافظ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوى ومحمد عبد الكبير البكرى، مؤسسة قرطبة.
- تهذيب الأسماء واللغات ليحيى بن شرف النووى، القاهرة، المطبعة المنيرية، طبعة غير مؤرخة.
- توالى التأسيس فى معالى محمد بن إدريس للحافظ ابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت.

- جامع الأصول في أحاديث الرسول لمجد الدين بن الأثير، بيروت، دار الكتب العلمية.
- جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير الطبري، مؤسسة الرسالة.
- جامع بيان العلم وفضله ليوسف بن عبد الله النعمري القرطبي، بيروت، دار ابن حزم.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٨ ر.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦ ر ١٤١٦ هـ.
- حلية الأولياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة.
- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء لأبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، بيروت، دار الأرقم.
- الرسالة للقشيري لعبد الكريم بن هوزان القشيري، بيروت، دار الكتب العلمية.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين ليحيى بن شرف النووي، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية.
- الزهد لعبد الله بن المبارك المروزي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الزهد الكبير لأحمد بن الحسين البيهقي، بيروت، دار الجنان.
- سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد ابن ماجه، بيروت، دار الفكر.
- سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث، بيروت، دار الكتاب العربي.
- سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- سنن الدارقطني لعلي بن عمر الدارقطني، تصحيح عبد الله هاشم اليماني، القاهرة، دار المحاسن للطباعة.
- سنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى.
- سير أعلام النبلاء للذهبي شمس الدين بن محمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة.

- شرح السنة للحسين بن مسعود البغوي، بيروت، المكتب الإسلامي ١٩٨٣ ر ١٤٠٣ هـ.
- شرح العيني لأبي داود، الرياض، دار الرشد، ١٩٩٩ ر ١٤٢٠ هـ.
- شرح الفقه الأكبر للملا علي القاري، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- شرح النووي على صحيح مسلم لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، نسخة مصورة عن آخر طبعة طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٣ هـ.
- شعب الإيمان لأحمد بن الحسين البيهقي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، القاهرة، طبعة قديمة غير مؤرخة، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.
- صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري، بيروت، دار ابن كثير.
- صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، بيروت، دار الجيل.
- صيد الخاطر لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الرياض، دار ابن خزيمة.
- طبقات ابن سعد لأبي عبد الله محمد بن سعد، بيروت، دار صادر.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، من غير تاريخ، مصورة عن الطبعة المصرية.
- طبقات الصوفية للمحافظ أبو عبد الرحمن السلمى، بيروت، دار الكتب العلمية.
- العزلة والانفراد لعبد الله بن محمد الخطابي، الرياض، دار الوطن.
- العلل لعلي بن عمر الدارقطني، الرياض، دار طيبة.
- العلم، لأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي، بيروت، المكتب الإسلامي.
- غريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، مكة المكرمة، منشورات جامعة أم القرى.
- الفقيه والمتفقه لأحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، السعودية، دار ابن

الجوزي.

- فضائل الصحابة لأحمد بن شعيب النسائي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- فوائد المراقبين لمحمد بن علي النقاش، القاهرة، مكتبة القراءان.
- فوائد الفريابي.
- «الفوائد» المعروفة بالفيلاقيات لأبي بكر محمد بن عبد الله البزاز الشافعي، الرياض، دار ابن الجوزي.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، بيروت، دار الكتب العلمية.
- لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم الأنصاري، تحقيق أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة.
- لسان الميزان للحافظ ابن حجر، بيروت، مؤسسة الأعلمي، طبعة مصورة.
- المجموع شرح المذهب للنووي، دار الفكر، بيروت.
- المحصول لفخر الدين الرازي، تعليق محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، المدينة المنورة، دار الخلفاء.
- المستدرک علی الصحیحین للحاکم أبي عبد الله الحافظ النيسابوري، بيروت، دار الكتاب العربي، طبعة مصورة عن الطبعة الهندية، بدون تاريخ.
- مسند ابن أبي شيبة للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، بيروت، دار المعرفة.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، مراجعة وضبط صدقي محمد جميل العطار، بيروت، دار الفكر.
- مسند البزار لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، دمشق، دار القلم.
- مسند علي بن الجعد الجوهري لعلي بن الجعد الجوهري، بيروت، دار نادر.
- مسند الموطأ لعبد الرحمن بن عبد الله الجوهري، دار الغرب الإسلامي.
- المصباح المنير لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، بيروت، دار الكتب العلمية.

- المصنف لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، دار السلفية الهندية القديمة.
- مصنف عبد الرزاق لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، بيروت، المكتب الإسلامي.
- المطالب العالية للحافظ ابن حجر العسقلاني، دمشق، دار القلم.
- معجم ابن الأعرابي لأحمد بن محمد ابن الأعرابي، الرياض، دار ابن الجوزي.
- المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، القاهرة، دار الحرمين.
- معجم الشيوخ لابن جميع الصيدأوى، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- المعجم الكبير للطبراني، الأردن، دار الكتاب التراثي.
- معرفة السنن والآثار لأحمد بن الحسين البيهقي، حلب، دار الوعي.
- المعرفة والتاريخ لعقوب بن سفيان الفسوي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- المقاصد الحسنة للسخاوي، دار الكتاب العربي.
- مقدمة ابن الصلاح لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مكتبة الفارابي.
- ملحة الإعراب للقاسم بن علي الحريري، القاهرة، دار السلام.
- مناقب الإمام أحمد بن حنبل للحافظ عبد الرحمن بن الجوزي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية.
- مناقب الشافعي لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق أحمد صقر، القاهرة، مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى.
- المؤلف والمختلف لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، دار الغرب الإسلامي.
- موطأ مالك للإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، ومعه «تنوير الحوالك» للسيوطي، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه، من غير تاريخ.
- موقف العقل والعلم والعالم لمصطفى صبري، بيروت، دار ابن كثير.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية.
- نصيحة أهل الإسلام لمحمد بن جعفر الكتاني.

الفهرس العام

- مقدمة الشارح ٣
- تقریظ فضيلة الشيخ نبیل محمد الشریف الأزهری حفظه الله ٥
- شرح البسملة ١٦
- شرح الحمدلة والصلاة على النبی والآل والصحابه ١٦
- رفعة العالم وعلو منزلة العلماء وفضل طلب العلم ١٧
- الأمانة في العلم أهم من الأمانة في المال ١٩
- قول لا أدري وترك الفتوى بغير علم ٢٠
- الفتوى بغير علم وما قيل فيها ٢١
- ذكر بعض من تكلم في الكلام وليس أهلا ففضح بين الناس ٢١
- من سام نفسه فوق قدره رده الله إلى قدره ٢٢
- أهمية فهم السؤال وعدم الاستعجال في الجواب ٢٤
- زين العلم الحلم ٢٥
- كثير من المصائب في الكلام يأتي من تجاوز الشخص حده ٢٦
- لا يجوز استفتاء الأهل ٢٦
- تنبيه الأستاذ من الإجابة في المسائل الجانية التي ليست هي من مقصد الكتاب الأصلي ٢٧
- السلامة في قول المدرس لا أدري حيث لا يدري ٢٧
- استحضار المعلم أول الدرس أنه يريد إفادة المتعلم لله تعالى ٣٠
- من المهم التفكير في حال الذي يدرس على المدرس ٣٠
- من المهم التفكير في حال من يحضر الدرس من الناس ٣٢
- من المهمات للمدرس الإخلاص في أقواله وأعماله فإن فيه سرا ٣٣
- التحذير من الرياء والحث على التقوى ٣٤
- تنبيه المدرس على اجتناب المعصية ٣٦
- التحذير من طلب العلم للرئاسة ٣٧
- تحذير السلف من الاقتداء بالعالم إذا طلب الدنيا ٤٠
- حث السلف على الزهد ٤٠
- ينبغي أن يكون طلب العلم لوجه الله ٤٠

- ينبغي للمتعلم أن يقطع العلائق ويطرح الشواغل ٤٠
- ينبغي أن يكون المدرس منصفًا بالحق راجعًا إلى الدليل إذا تبين خطؤه ٤٠
- قصة عمر رضي الله عنه في رجوعه إلى الحق عند تبين خطئه ٤١
- ما يروى عن بعض العلماء من الرجوع عن خطئهم علنا ٤١
- ينبغي للمعلم أن لا يتسرع للجواب فإن خطأه يتعداه إلى غيره ٤٣
- ليكون المعلم صادقًا بالحق متمسكًا بالشرعية ٤٣
- أهمية الحكمة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٤٣
- الحث على مطالعة الدرس قبل الإعطاء ٤٣
- زلة العالم مهلكة لخلق كثير ٤٣
- الحث على عدم الإكثار على الطالب فيما يلقيه إليه ٤٤
- الحث على التكرار لتأكد فهم السامعين ٤٤
- الحث على الحرص على إفادة الطالب وإفهامه ٤٤
- الحث على اتخاذ المعيد وامتحان فهم الطلاب ٤٥
- كان السلف رضي الله عنهم كثيرًا ما يتعدون عن الجواب عن حوادث لم تحدث ٤٦
- الحث على التمسك بعادات السادات من أهل الخير ٤٦
- ينبغي للطالب أن يستعد للدرس قبل أن يتلقاه ٤٧
- ينبغي للطالب أن يعتنى بإحضار كتابه وما يحتاجه للدرس ٤٧
- ينبغي للطالب أن يعارض ما كتب ٤٨
- ينبغي للطالب أن يكون حريصًا على فهم ما يلقي إليه ٤٨
- ينبغي للطالب إعادة الدرس ٥٠
- ينبغي للطالب أن يراعى ما يحفظه ويستعرض جميعه كلما مضت له مدة ٥١
- ينبغي للطالب أن يكرر محفوظاته كل مدة ٥١
- تخصيص الله هذه الأمة بحفظ القرآن والعلم ٥١
- الطريق لإحكام الحفظ التكرار ٥٢
- ينبغي للطالب أن يصبر على الشيخ ٥٢
- ينبغي للطالب أن لا يصاحب من لا ينفعه في دينه ٥٣
- ينبغي للطالب أن يتعد عن الموسوس ٥٣
- ينبغي للطالب أن يغتنم حياة أشياخه ٥٤
- آداب الفقيه والمتفقه ٥٤

- ينبغي للمتعلم أن يقصد من المعناه من اشتهر بالديانة ٥٦
- ينبغي على الطالب ألا يستنهم من الفقيه حكم الفصل الذي يذكره له قبل أن يتمم الفقيه ذكره ٥٧
- القلب جراحة من الجوارح لمحتمل أشياء وتعجز عن أشياء ٥٧
- لا يستفيد الطالب من العلم حق الاستفادة حتى يعمل بها تعلم ٥٩
- ينبغي للفقيه والمتفقه أن يعود لسانه لين الخطاب ٦٠
- أكثر العثرات من اللسان ٦٠
- الإنسان يحاسب على نطقه ٦١
- بيان أن المسلم إذا تلفظ بكلمة الكفر في حال الاختيار من غير إكراه وعمدا من غير
سبق لسان مع كونه عاقلا غير مجنون فإنه يخرج بذلك من الإسلام ٦١
- آيات وأحاديث تدل على أن النطق بالكلمة الكفرية كفر ٦١
- قول الشافعي في الأم في حكم التلفظ بكلمة الكفر ٦٣
- حكم المكره على الكفر ٦٤
- حكم سبق اللسان ٦٥
- حكم زائل العقل ٦٥
- حكم الصبي ٦٥
- تنبيه على عدم صحة الصلاة من الصبي حال كونه ما زال واقعا في الكفر ٦٦
- مذهب الحنفية في ردة الصبي ٦٦
- حكم ولد المرتد ٦٧
- تقسيم الكفر إلى ثلاثة أقسام ٦٨
- بيان الكفر الاعتقادي ٦٨
- بيان الكفر الفعلي ٦٩
- بيان الكفر اللفظي ٦٩
- وضع العلماء قواعد يعرف بها ما يخرج من الإسلام ٧٠
- بيان أنه إن شاع في ناحية كفرية يحسن تكرار التحذير منها ٧٤
- الرد على من قال أنا لا أكفر من نطق بالكفر ٧٤
- ذكر لتكفير الصحابة والعلماء بعدهم لبعض الناس ٧٥
- شرح القاعدة الأولى وفيه ٧٩
- سبب تسمية العلم الضروري ضروريا ٧٩
- تعريف العلم الضروري ٧٩

- ذكر بعض من علماء المذاهب الأربع ممن نص على كفر من جحد المعلوم من الدين بالضرورة ٧٩
- الجهل بأن الكلام الكفرى يخرج من الإسلام ليس عذرا يمنع عنه الوقوع في الكفر ٧٩.....
- ذكر بعض الأمثلة على القاعدة الأولى ٨٠.....
- الدليل على أن الجهل ليس عذرا ٨٠.....
- استثناء قريب العهد بالإسلام وشبهه من القاعدة ما لم يكن عن عناد ٨١.....
- بيان أن الاستثناء في إنكار حكم فرعى هو عدم علم المنكر بورود الحكم في الشرع ٨٢.....
- أصول الدين على قسمين ٨٤.....
- القسم الأول من مخالفه ولو جاهلا بوروده لم يصح إيمانه ٨٤.....
- حكم خلو الذهن عن القسم الأول ٨٤.....
- يصح إيمان المقلد مع المعصية ٨٥.....
- يجب على كل مسلم معرفة دليل عقل ولو إجماليا على وجود الصانع ٨٥.....
- مثال عن إيمان المقلد ٨٥.....
- ما نسب إلى الأشعرى من القول بعدم صحة إيمان المقلد كذب ٨٥.....
- القسم الثانى على قسمين ٨٦.....
- الأول ما كان من الأصول معلوما من الدين بالضرورة فيكفر منكروه والشاك فيه ٨٦.....
- أمثلة عن القسم الأول ٨٦.....
- الثانى ما لم يكن معلوما من الدين بالضرورة فلا يكفر منكروه والشاك فيه ما لم يعلم منه العناد والحجود ٨٧.....
- أمثلة عن القسم الثانى ٨٧.....
- تنبيه فيه مراد المعتزلة من كلمة القرآن مخلوق ٨٨.....
- الأحكام الشرعية تعلم بالشرع لا بالعقل ٨٩.....
- الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين ٩٠.....
- القسم الأول معلوم من الدين بالضرورة ٩٠.....
- منكر شيء من القسم الأول يكفر إلا أن يكون نحو قريب عهد بإسلام أو متأولا بتأويل يدفع عنه الكفر ٩٠.....
- مثال عن التأويل الذى يمنع الكفر ٩١.....
- لا يدخل في هذا القسم من تأويل الآيات والأحاديث على معان تناقض الشهادتين ٩٢.....
- أمثلة عما لا يدخل في هذا القسم ٩٢.....
- بيان كفر من اعتقد أن الله جسم ونقول عن العلماء في ذلك ٩٢.....

- بيان أن من اعتقد ما يناق معنى الشهادتين كافر سواء في ذلك من كان تعلم الصواب
ومن لم يتعلم ٩٣
- تنبيه إلى خطأ ما نسب به بعضهم إلى الأشعري من أن له قولين في تكفير المجسم ٩٦
- ذكر أمثلة للتأويل لا تنجى صاحبها من الحكم عليه بالكفر ٩٨
- حكم اعتقاد أن شيئاً يحصل بغير مشيئة الله والرد على قائل ذلك ٩٨
- نقول في تكفير المعتزلة ٩٩
- رد عدم تكفير بعضهم لمن أدى جهله به إلى أن أنكر قدرة الله تعالى على كل شيء ١٠٨
- تنبيه فيه بيان للمسائل التي شذ فيها ابن قتيبة ١٠٩
- القسم الثاني غير معلوم من الدين بالضرورة ١١٠
- من أنكر من هذا القسم حكماً مجمعا عليه لا يكفر ما لم يعلم أن الشرع جاء بهذا فردّه
لكنه يأثم ١١٠
- بيان أن المختلف فيه بين الأئمة من الأحكام من قلده فيه من العامة إماماً دون آخر
فلا يكفر ولا حرج عليه ١١١
- أمثلة عن الأحكام المختلف فيها ١١١
- السبيل إلى معرفة الأحكام الفرعية السمع والنقل ١١٢
- بيان أن من اعتقد ورود حكم في الشرع فأنكره مع ذلك فإنه يكفر ١١٣
- بيان أن من خفى عليه الحكم في الشرع فقال بخلافه بجهله ولا يريد رد الشرع فلا يكفر .. ١١٣
- بيان أن مثل من خفى عليه الحكم من علمه ثم نسي فظنه على خلاف ما هو في الواقع ١١٥
- فائدة فيها مثال عما يعرف بسماح مثيلاتها ١١٥
- بيان ما يفعل من سمع كلمة لا يعلم حكمها ١١٥
- بيان للقاعدة الثانية وهي كل قول أو فعل أو اعتقاد فيه استخفاف بالله أو رسله أو كتبه
أو ملائكته أو أحكامه أو وعده أو وعيده أو شعائره أو معالم دينه أو آياته فهو كافر ١١٧
- تقسيم العلماء اللفظ المكفر إلى صريح وظاهر ١١٧
- تعريف اللفظ المكفر الظاهر ١١٧
- تعريف اللفظ المكفر الصريح ١١٨
- من تكلم بكلام ظاهر في الكفر لا يحكم بكفره إلا أن يعلم أنه أراد المعنى الكفري ١١٨
- من تكلم بكلام صريح في الكفر يكفر ١١٩
- بيان أنه لا يُقبل تأويل من تكلم بكلام الكفر عامداً وهو يعلم معنى ذلك الكلام في اللغة ١٢٠
- استثنى العلماء من الوقوع في الكفر من تكلم بالكلام الصريح ولم يعلم معنى اللفظ بل ظن أن له

- معنى ليس كفرًا ١٢١
- مثال لهذا الاستثناء ١٢٢
- معنى كلمة ما في الوجود إلا الله وماذا يفهم منها بعض الناس ١٢٢
- كلام عن الشاذلية اليسرطية ١٢٤
- استثناء من ظن أن كلمة صريحة في الكفر تحمل معنى آخر غير كفر هو مراده عند التكلم بها ١٢٤
- لا يُعذر من علم أن الكلمة صريحة في الكفر وولّد لها معنى آخر بزعمه وقصده ١٢٥
- مثال عن كفر من تكلم بكلمة صريحة في الكفر وهو لا يقصد معناها ١٢٧
- ماذا يفعل مَنْ سمع مَنْ تكلم بكلمة كفرية ١٢٨
- ذكر العبارة الفاسدة التي تنسب إلى مالك وأبي حنيفة ١٢٩
- إن كان للكلمة وجوه تقتضي الكفر ووجه واحد لا يقتضي الكفر لا يكفره المفتي في هذه الحال إلا أن يقصد المعنى الكفري ١٢٩
- لا ينبغي التسرع في تكفير من سمعنا منه كلاما يحتمل الكفر ١٣٤
- ليس للمفتي أن يفتي في هذه المسائل إلا أن يعلم لسان أهل البلد ١٣٥
- ماذا يفعل من لم يحيط باللغة وسمع كلاما من شخص ظاهره الكفر ١٣٦
- القاعدة الثالثة من اعتقد ما هو كفر بالإجماع أو فعل فعلا مجمعا على كونه كفرا أو تكلم بكلمة صريحة مجمع على كونها كفرا لا ينفعه التشهد مع الشك في الحكم ١٣٨
- ماذا يفعل من تشهد للتبرؤ من كل كفر حصل منه ثم تذكر بعد مدة مسألة حصلت منه هي كفر ١٣٩
- معنى تشهد بنية الدخول في الإسلام ١٤٠
- تنبيه مهم في مسألة من كفر ثم قال استغفر الله ١٤١
- التحذير من الدعاء بالمغفرة لمن مات على الكفر ١٤٢
- بيان ما حدث مع النبي ﷺ من الصلاة على عبد الله بن أبي ابن سلول ١٤٣
- لا تجوز الصلاة على من مات على الردة ١٤٤
- الكلام على تشهد العادة ١٤٤
- الكلام على تشهد الاحتياط ١٤٧
- تشهد الموسوس لدفع الوسواس ١٤٨
- القاعدة الرابعة لا يكفر منكر لفظ الحديث المتواتر لكن منكر معناه ١٥٢
- عدد الأحاديث المتواترة ١٥٣

- القاعدة الخامسة من عزم على الكفر أو تردد أو عاقبه على حصول أمر كفر ١٥٦
- الأمر بالكفر كفر ١٥٦
- الإكراه على الكفر كفر ١٥٧
- استحسان الكفر كفر ١٦٠
- من عزم على أن يسلم لا يكون مسلماً حتى ينطق بالشهادتين ١٦١
- القاعدة السادسة كل فعل أجمع المسلمون أنه لا يصدر إلا من كافر فهو كفر ١٦٢
- أمثلة عن القاعدة السادسة ١٦٣
- القاعدة السابعة من تمنى حل أمر كان محرماً في جميع الشرائع مع علمه بذلك كفر ١٦٤
- القاعدة الثامنة ١٦٧
- بيان أن من كفر مؤمناً متأولاً يفسق ١٦٧
- تنبيه فيه بيان ما المراد بالتأويل هنا ١٦٨
- فائدة مهمة فيها التنبيه على أن كثيراً من المسائل التي يظنها الناس مجتمعا عليها ليست
كذلك فلا يجوز في هذه الحال التسرع ١٧١
- أمثلة عن ذلك ١٧١
- زيادة بيان وتلخيص لما مر في الكتاب ١٧٢
- فهرس المصادر ١٨٠
- الفهرس العام ١٨٦

ISBN 978-9953-20-799-5



9 789953 207995



شركة دار المنافع للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان تليفون ٤٣١١١٣١١

www.dmcpublisher.com